برنامج الأغذية العالمي
wfp.org/ar

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 12-16 يونيو/حزيران 2017

التوزيع: عام
التاريخ: 2 يونيو/حزيران 2017
اللغة الأصلية: الإنكليزية
** أعيد إصدارها لأسباب فنية*

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2017/6-A/1*
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (http://executiveboard.wfp.org).

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016

يسر الأمانة أن تعرض الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016، مشفوعة برأي مراجعي الحسابات وتقرير مراجع الحسابات الخارجي. وقد أُعدّت الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقام المراجع الخارجي بمراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدَّم رأياً لا تشوبه أية تحفظات على الكشوف المالية.

وتُعرض هذه الوثيقة على المجلس عملاً بالمادة الرابعة عشرة – 6 (ب) من النظام الأساسي والمادتين 13-1 و14-8 من النظام المالي، والتي تنص على تقرير الكشوف المالية المراجعة لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) وتقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأنها. وتقدَّم الكشوف والتقارير معاً في وثيقة واحدة.

وتتضمن الوثيقة بياناً بشأن الرقابة الداخلية يوفِّر ضماناً محدَّداً بفعالية الرقابة الداخلية في **البرنامج**.

وترد ردود الأمانة على توصيات مراجع الحسابات الخارجي في الوثيقة المعنونة "تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2017/6-I/1/Rev.1).

مشروع القرار*

إن المجلس:

1) يوافق على الحسابات السنوية المراجعة **للبرنامج** لعام 2016، مقترنة بتقييم مراجع الحسابات الخارجي، عملاً بالمادة الرابعة عشرة – 6 (ب) من النظام الأساسي؛
2) يلاحظ استخدام 371.30 387 4 دولاراً أمريكياً من الحساب العام في عام 2016 لشطب مبالغ مستحقة القبض؛
3) يلاحظ أن خسائر ما بعد التسليم للسلع في عام 2016 تشكِّل جزءاً من النفقات التشغيلية في نفس الفترة.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد M. Juneja
مساعد المدير التنفيذي
لإدارة تسيير الموارد ورئيس الشؤون المالية
هاتف: 066513-2885

السيد N. Nelson
مدير
شعبة المالية والخزانة
هاتف: 066513-6410

السيدة T. Tropea
رئيسة
فرع الحسابات العامة
هاتف: 066513-2426

بيان المحتويات

	الصفحة
عرض	1
مشروع القرار	1
القسم الأول	3
• **بيان المدير التنفيذي**	3
• **بيان الرقابة الداخلية**	13
• **الكشف الأول**	17
• **الكشف الثاني**	18
• **الكشف الثالث**	19
• **الكشف الرابع**	20
• **الكشف الخامس**	21
• **مذكرات على الكشوف المالية بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016**	22
القسم الثاني	67
• **رأي مراجع الحسابات الخارجي**	68
• **تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي عن السنة المنتهية في ديسمبر/كانون الأول 2016**	70
الملحق	88

القسم الأول

بيان المدير التنفيذي

مقدمة

1- وفقا للمادة الرابعة عشرة –6 (ب) من النظام الأساسي والمادة 13-1 من النظام المالي، أتشرف بأن أعرض على المجلس التنفيذي (المجلس) الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**)، والتي أُعدت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير المحاسبية)، عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، للموافقة عليها. وقد قدم مراجع الحسابات الخارجي رأيه وتقريره عن الكشوف المالية لسنة 2016، وهما مقدمان أيضا إلى المجلس بموجب المادة 14-8 من النظام المالي وملحق النظام المالي.

2- وفي عام 2016، واجَه **البرنامج** تحدّياً مزدوجاً يتمثَّل في التعامل مع عددٍ مرتفع بدرجة كبيرة من حالات الطوارئ الممتدة والمعقَّدة (ست حالات من المستوى 3 وسبع حالات من المستوى 2)، وبدء الانتقال إلى المساهمة في أهداف التنمية المستدامة وإيجاد عالم خالٍ من الجوع بحلول عام 2030. وقد اعترف المجتمع العالمي بعمل **البرنامج** في مثل هذه البيئة التي تتسم بالتحدّي – فخلال العام، تلقّى **البرنامج** 5.8 مليار دولار أمريكي من إيرادات المساهمات إلى جانب مبلغ آخر قدره 1 مليار دولار أمريكي بشرط استخدامه في سنوات قادمة، ويظهر في خانة الإيرادات المؤجّلة في كشف المركز المالي – وهو يُعد أعلى مبلغ حتى الآن بالنسبة لهذه المنظمة، وذا أهمية حاسمة لمواصلة تحقيق الحصائل البرنامجية المنشودة.

3- ونظراً للانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة والموافقة على الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، كان عام 2016 هو العام الأخير لعمل **البرنامج** في إطار الخطة الاستراتيجية (2014-2017). وظل تنفيذ جميع برامج **البرنامج** يستند إلى إطار للنتائج الاستراتيجية، يحدِّد النتائج المرغوبة والمقاييس التي تمكِّن هذه المنظمة من رصد فعالية برامجها وإعداد تقارير عنها بطريقة خاضعة للمساءلة وشفّافة. ويُستكمَل عرض النتائج التشغيلية بمعلومات من الإدارة، وكذلك بالتقارير المالية، وكلاهما يمكِّن **البرنامج** من النهوض بولايته. أمّا الأداء على أساس النتائج الاستراتيجية ونتائج الإدارة خلال عام 2016 فيغطّيه تقرير الأداء السنوي.

التحليل المالي وتحليل الميزنة

ملخص

4- يوضح التحليل المالي وتحليل الميزنة ارتفاع مستويات الإيرادات والمصروفات وزيادة مستوى الميزانية في عام 2016، ويعكس التحليل الطلب المتزايد على خدمات **البرنامج** لتلبية الاحتياجات الحرجة للمستفيدين. ويشير التحليل إلى القوة المالية **للبرنامج** من حيث الأصول الصافية، (حسابات الصناديق، والاحتياطيات)، والتي حققت زيادة عن عام 2015.

5- ويعترف الإبلاغ المالي **للبرنامج** الذي يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالإيرادات التي تحققها المساهمات عند تأكيدها تحريرياً، ويعترف بالمصروفات عند تسليم السلع أو توزيع التحويلات القائمة على النقد. وتوجَد دائماً فجوة زمنية بين إثبات الإيرادات وإثبات المصروفات. ولذلك فإن الموارد المتاحة للإنفاق في عام 2016 كانت تشمل أرصدة الصناديق في نهاية عام 2015، والمساهمات الجديدة المؤكدة من جانب الجهات المانحة خلال عام 2016. وبناء على ذلك، قد تكون المصروفات في سنة ما أعلى أو أقل من الإيرادات العائدة من المساهمات في تلك السنة نظراً لقيام **البرنامج** باستخدام أو تجديد أرصدة الصناديق.

التحليل المالي

الأداء المالي لعام 2016

الشكل 1: الإيرادات
(بملايين الدولارات الأمريكية)

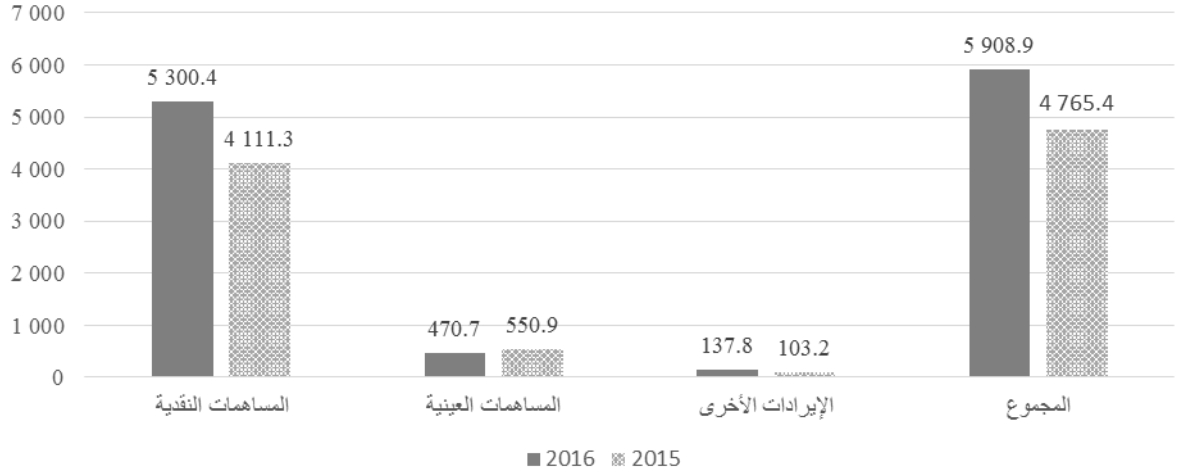

6- وفي عام 2016، غيَّر **البرنامج** سياسته المحاسبية بالنسبة لإثبات إيرادات المساهمات. فعندما يُشترط استخدام المساهمات في سنوات قادمة، يقوم **البرنامج** الآن بإثبات المبالغ النقدية والمبالغ المستحقة القبض والخصوم (الإيرادات المؤجلة). ويتم خصم الإيرادات المؤجلة وإثبات الإيرادات عند بدء العام الخاص بالمساهمة، على النحو الذي اشترطته الجهة المانحة. وفي السابق، كان **البرنامج** يثبت الإيرادات بالنسبة للمساهمات التي يُشترط استخدامها في جميع السنوات، بما في ذلك سنوات قادمة، ولم يكن يثبت الإيرادات المؤجلة. وقد طُبق هذا التغيير في السياسة المحاسبية على الكشوف المالية المقارنة بالنسبة لعام 2015، عن طريق إعادة بيان الأرقام المقارنة لعام 2015. وتوفِّر المذكرة 1 عن الكشوف المالية تفاصيل إضافية. وبالنسبة للتطبيق في عام 2016، يظهر مبلغ 1 مليار دولار أمريكي الذي يُشترط استخدامه في سنوات قادمة في خانة الإيرادات المؤجلة (الجارية وغير الجارية) في كشف المركز المالي.

7- وبلغ مجموع الإيرادات 5 908.9 مليون دولار أمريكي في عام 2016، بزيادة قدرها 1 143.5 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 24 في المائة عن إيرادات عام 2015 التي بلغت 4 765.4 مليون دولار أمريكي.

8- وهذه الزيادة الكبيرة في الإيرادات في عام 2016 ترجع أساساً إلى زيادة المساهمات النقدية المتلقاة من جهتين مانحتين رئيسيتين للاستجابة البرنامجية في الجمهورية العربية السورية، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وتركيا.

9- وشملت عناصر الإيرادات الأخرى التي بلغت 137.8 مليون دولار أمريكي في عام 2016 ما يلي:

أ) فروق صرف العملات الأجنبية – خسارة قدرها (31.3) مليون دولار أمريكي؛

ب) عائد الاستثمار – مكسب قدره 20.3 مليون دولار أمريكي؛

ج) إيرادات أخرى تحققت من تقديم سلع وخدمات، 148.8 مليون دولار أمريكي.

الشكل 2: المصروفات
(بملايين الدولارات الأمريكية)

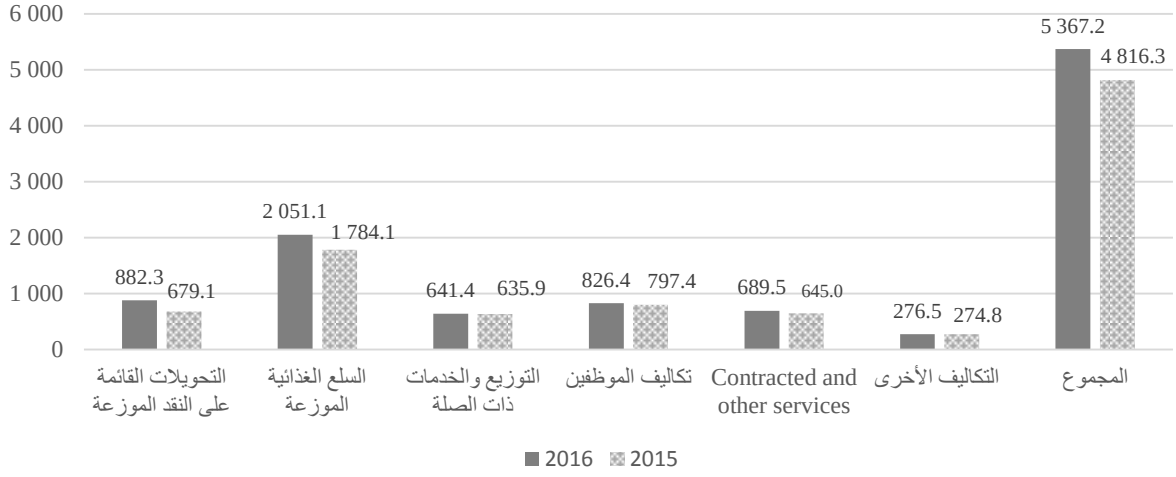

10- وفي عام 2016، بلغت مصروفات **البرنامج** 5 367.2 مليون دولار أمريكي، بارتفاع قدره 550.9 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 11 في المائة عن عام 2015.

11- وارتفعت مصروفات التحويلات القائمة على النقد الموزَّعة إلى 882.3 مليون دولار أمريكي مقابل 679.1 مليون دولار أمريكي في عام 2015. ويعزى هذا الارتفاع البالغ 30 بالمائة بدرجة كبيرة إلى الارتفاع في التحويلات القائمة على النقد الموزعة استجابة للأزمة في سوريا واليمن.

12- وارتفعت السلع الغذائية الموزعة في عام 2016 إلى 3.7 مليون طن متري عن مستواها في عام 2015 حين بلغت 3.1 مليون طن متري، بقيمة مقابلة وصلت إلى 2 051.1 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 15 في المائة عن القيمة في السنة السابقة وقدرها 1 784.1 مليون دولار أمريكي. ويعزى 63 في المائة من السلع الغذائية الموزّعة بالأطنان المترية و56 في المائة من قيمتها إلى عمليات **البرنامج** الواسعة النطاق في المشروعات المتعلقة بحالة الطوارئ في سوريا، وإثيوبيا، واليمن، وملاوي، وجنوب السودان، والسودان، وباكستان.

13- وارتفعت تكاليف الموظفين بنسبة 4 بالمائة إلى 826.4 مليون دولار أمريكي. ويُعزى ارتفاع تكاليف الموظفين بصورة أساسية إلى زيادة عدد الموظفين الفنيين الدوليين، والموظفين المحلّيين، والخبراء الاستشاريين.

14- وزادت الخدمات التعاقدية والخدمات الأخرى إلى 689.5 مليون دولار أمريكي مقابل 645 مليون دولار أمريكي في عام 2015، أي بزيادة قدرها 7 بالمائة وهو ما يُعزى أساساً إلى الزيادة في المصروفات المتعلقة بالخدمات التي قدمها شركاء متعاونون في عمليات جنوب السودان.

15- وتشمل فئة "المصروفات الأخرى" في الشكل 2 ما يلي:

أ) إمدادات، ومواد استهلاكية، وتكاليف جارية أخرى – 170.8 مليون دولار أمريكي؛

ب) تكاليف مالية – 2.1 مليون دولار أمريكي؛

ج) تكاليف الاستهلاك والإهلاك – 48.3 مليون دولار أمريكي؛

د) مصروفات أخرى – 55.3 مليون دولار أمريكي.

الفائض

16- في عام 2016، بلغ فائض الإيرادات عن المصـــروفات 541.7 مليون دولار أمريكي مقابل عجز قدره 50.9 مليون دولار أمريكي في عام 2015. وتعكس الزيادة البالغة 592.6 مليون دولار أمريكي توقيت إثبات الإيرادات والمصـــروفات (كما ذُكِر في الفقرة 5) و:

أ) الزيـادة الكبيرة في المســـاهمـات النقديـة وقـدرهـا 1 189.1 مليون دولار أمريكي من 4 111.3 مليون دولار أمريكي في عام 2015 إلى 5 300.4 مليون دولار أمريكي في عام 2016؛

ب) ارتفاع الإنفاق بمقدار 550.9 مليون دولار أمريكي من 4 816.3 مليون دولار أمريكي في عام 2015 إلى 5 367.2 مليون دولار أمريكي في عام 2016. ويعكس هذا الارتفاع أساساً زيادة التوزيع على المستفيدين من **البرنامج** – (زيادة في التحويلات القائمة على النقد وفي السلع الموزّعة على حدٍ سواء).

المركز المالي في عام 2016

الجدول 1- موجز المركز المالي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 *(بملايين الدولارات الأمريكية)*

	2016	**2015**
الأرصدة الجارية	5 481.3	4 582.3
الأرصدة غير الجارية	1 140.7	648.5
مجموع الأرصدة	**6 622.0**	**5 230.8**
الخصوم الجارية	1 065.2	734.8
الخصوم غير الجارية	1 229.7	725.4
مجموع الخصوم	**2 294.9**	**1 460.2**
الأرصدة الصافية	**4 327.1**	**3 770.6**
أرصدة الصناديق	3 997.4	3 492.4
الاحتياطيات	329.7	278.2
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات	**4 327.1**	**3 770.6**

17- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغ مجموع الأرصدة الصافية **للبرنامج** 4 327.1 مليون دولار أمريكي، وهو ما يؤكّد سلامة المركز المالي بشكل عام. ومن بين هذه الأرصدة الصافية (أرصدة الصناديق والاحتياطيات)، 761 3 مليون دولار أمريكي تتعلّق بمشروعات **البرنامج**، وتمثل قرابة خمسة أشهر من النشاط التشغيلي (مقابل خمسة أشهر في عام 2015). وتتعلق هذه الأرصدة بالصندوق العام، والحسابات الخاصة، والاحتياطيات، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستئمانية. وتتعلق أرصدة الصناديق التشغيلية بالدعم المقدَّم من الجهات المانحة والموجه أساساً إلى برامج محددة في مراحل مختلفة من التنفيذ، مع عدم إثبات المصـروفات وما يتعلق بها من تخفيض في رصيد الصناديق إلاّ بعد أن يتم توزيع السلع الغذائية والتحويلات القائمة على النقد فحسب. وترجع الزيادة في الاحتياطيات في عام 2016 إلى ارتفاع قدره 89 مليون دولار أمريكي في حســاب تســويات دعم البرامج والإدارة، وقد تمت مقابلته جزئياً عن طريق انخفاض بلغ 37.5 مليون دولار أمريكي في حساب الاستجابة العاجلة.

18- وارتفع مجموع النقدية وما يعادلها، والاســتثمارات القصــيرة الأجل بمقدار 364.7 مليون دولار أمريكي، أو 23 في المائة، من 589.4 1 مليون دولار أمريكي في عام 2015. ويعزى الارتفاع أساساً إلى زيادة بنسبة 44 في المائة في استثمارات قصيرة الأجل بسبب الزيادة في مساهمات الجهات المانحة. وتغطي نقدية **البرنامج** واستثماراته القصيرة الأجل في شريحة صناديق فئات البرامج، البالغ قيمتها 406.9 1 مليون دولار أمريكي، أربعة أشهر من أنشطة العمليات (ثلاثة أشهر في عام 2015).

19- وزادت المساهمات المستحقة القبض بمقدار 975.4 مليون دولار أمريكي، أو 43 في المائة، من 269.9 2 مليون دولار أمريكي في عام 2015. وتعزى الزيادة إلى ارتفاع كبير في مساهمات الجهات المانحة في عام 2016.

20- وانخفضت قيمة مخزون السلع الغذائية لدى **البرنامج** في نهاية عام 2016 بمقدار 4.7 مليون دولار أمريكي، أو 0.7 في المائة، عن القيمة في عام 2015، ويُعزى هذا أساساً إلى انخفاض في المخزونات المحتفظ بها والبالغة 0.1 مليون طن متري، أو 10 في المائة، عن المخزونات في عام 2015 (1.1 مليون طن متري في عام 2015 مقابل 1.0 مليون طن متري في عام 2016). وباستخدام المتوسط الأصلي للسلع الموزّعة، فإن مخزون السلع الغذائية البالغ 1.0 مليون طن متري يمثل ثلاثة أشهر من النشاط التشغيلي.

21- وزاد مجموع الخصوم بمبلغ 834.7 مليون دولار أمريكي، أو 57 في المائة، من 460.2 1 مليون أمريكي في عام 2015 إلى 294.9 2 مليون دولار أمريكي في عام 2016. وتُعزى هذه الزيادة أساساً إلى إثبات خصوم في إيرادات مؤجلة بسبب التغيير في السياسة المحاسبية الخاصة بإيرادات المساهمات. وتعكس الإيرادات المؤجلة إيرادات المساهمات التي يُشترط استخدامها في سنوات قادمة.

تحليل الميزانية

أساس الميزانية

الشكل 3: ميزانية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016
(بملايين الدولارات الأمريكية)

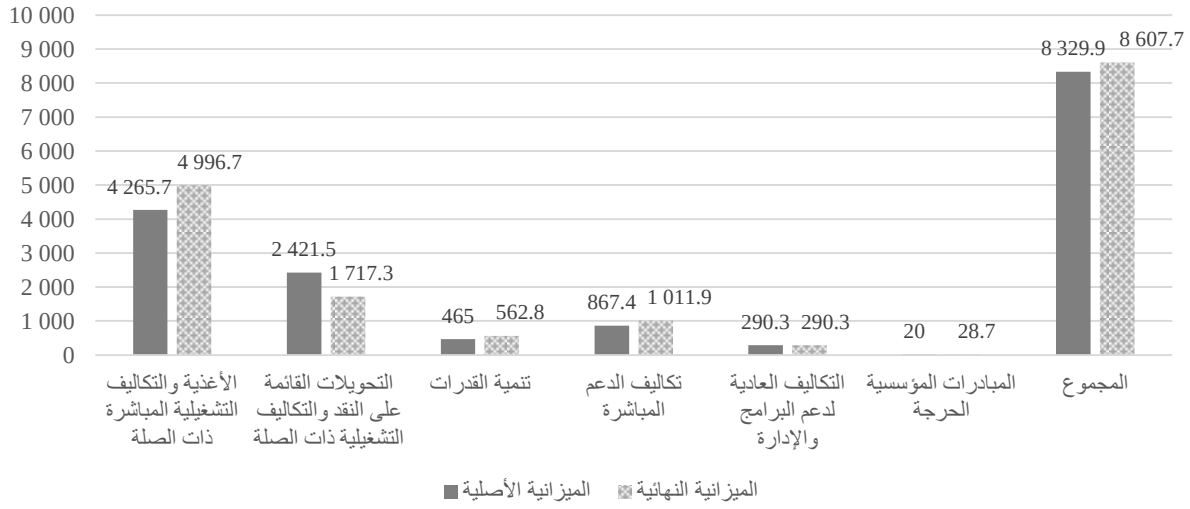

22- واستُمدت أرقام الميزانية بالنسبة لتكاليف المشروعات المباشرة وتكاليفها غير المباشرة (ميزانية دعم البرامج والإدارة) التي أعلن عنها في *"الكشف المالي الخامس - كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية"* من برنامج العمل المحدد في خطة الإدارة (2016–2018). وتعبِّر خطة الإدارة عن مجموع ميزانيات التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي وافق عليها المجلس مباشرة أو من خلال ما فوضه من سلطات، وتستند عموماً إلى الاحتياجات. وتتاح الموارد لتغطية تكاليف المشروعات المباشرة عندما تتأكد مساهمات الجهات المانحة في المشروعات المعتَمَدَة، وعبر آليات التمويل بالسلف. وتتاح الموارد لتلبية تكاليف المشروعات غير المباشرة من خلال الموافقة على خطة الإدارة.

23- وفي خطة الإدارة (2016–2018)، التي عرضت على المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، وصل مجموع برنامج العمل المتوقَّع لعام 2016 إلى 329.9 8 مليون دولار أمريكي. ويرد ذلك في الكشف المالي الخامس بوصفه "الميزانية الأصلية". ومع نهاية عام 2016، اتّسع برنامج العمل ليعبِّر عن التغييرات في احتياجات المشروعات. ووصل المستوى النهائي لبرنامج العمل لعام 2016 إلى 607.7 8 دولار أمريكي، بزيادة قدرها 277.8 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة 3 في المائة. ويرد بيان ذلك في الكشف المالي الخامس بوصفه "الميزانية النهائية".

24- وتأثرت المتطلبات النهائية بحالات الزيادة والنقصـــان. وكانت الزيادات الكبيرة تتعلق بإثيوبيا (345 مليون دولار أمريكي)، وهايتي (138 مليون دولار أمريكي استجابة لإعصار ماثيو)، ونيجيريا (142 مليون دولار أمريكي لحالة الطوارئ في المنطقة الشمالية)، والأزمة الســـورية (446 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثل أكثر من 80 في المائة من الزيادة العامة في برنامج عمل **البرنامج**، والذي بلغ 1.35 مليار دولار أمريكي.

25- وانخفضـــت المتطلبات النهائية بدرجة كبيرة بالنســـبة لليمن (انخفاض بنســـبة 50 في المائة أو 610 مليون دولار أمريكي عما هو مخطط)، والعراق (انخفاض بنســـبة 38 في المائة أو 188 مليون دولار أمريكي)، والنيجر (انخفاض بنســـبة 35 في المائة أو 114 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثل 90 في المائة من الانخفاض الإجمالي الذي بلغ 1.07 مليار دولار أمريكي في برنامج عمل **البرنامج**.

استخدام الميزانية

الشكل 4: استخدام الميزانية النهائية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016
(بملايين الدولارات الأمريكية)

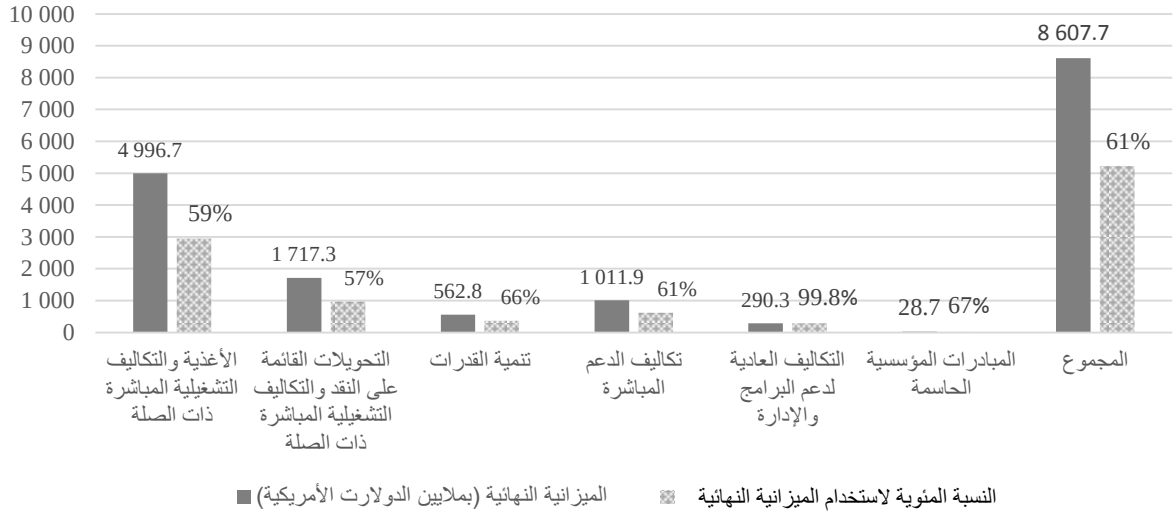

26- يمكن **للبرنامج** اســتخدام الموارد عند تأكيد المســاهمات للمشــروعات المعتَمدَة، أو توفير أموال عن طريق مرافق التمويل الآجل. كما أن مشــتريات الســلع من مرفق الإدارة الشــاملة للسـلع يمكن أن تتم عن طريق اســتخدام المشــروعات لكلا المصــدرين. ويُعَد اســتخدام الميزانية خلال العام مقيّداً بحجم المساهمات وتوقيتها وإمكانية التنبؤ بها، فضلاً عن القيود التشغيلية المتأصلة. وفي عام 2016 بلغت الميزانية النهائية لتكاليف المشــروعات المباشــرة **للبرنامج** 8 288.7 مليون دولار أمريكي. وتنعكس هذه القيود في نســبة اســتخدام الميزانية النهائية لتكاليف المشروعات المباشرة في عام 2016، والتي بلغت 59 في المائة (مقابل 55 بالمائة في عام 2015).

27- ويُعَبِّر معدل استخدام عناصر التكاليف المختلفة عن معدل ذلك الاستخدام كما هو مبين أدناه.

- معدل استخدام تكاليف الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة ذات الصلة– 59 في المائة؛
- معدل استخدام التحويلات القائمة على النقد وتكاليف التشغيل المباشرة ذات الصلة – 57 في المائة؛
- معدل زيادة القدرات – 66 في المائة؛
- معدل استخدام تكاليف الدعم المباشرة – 61 في المائة.

28- وكانت التحويلات القائمة على النقد تمثِّل 29 في المائة من الميزانية الأصـــلية (مقابل 23 في المائة في عام 2015)، و28 في المائة من الميزانية النهائية (مقابل 18 في المائة في عام 2015). وتُعزى الزيادة الكبيرة في التحويلات القائمة على النقد إلى الاســـتجابة البرنامجية للاجئين السوريين في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا.

29- وشـــملت الميزانية النهائية لدعم البرامج والإدارة 290.3 مليون دولار أمريكي للنفقات العادية، و28.7 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة. واستخدُم 99.8 في المائة من الميزانية المعتمدة النهائية لدعم البرامج والإدارة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. وتم استخدام 67 في المائة من المبادرات المؤسسية الحاسمة النهائية المعتمدة حتى31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

الخطة المحددة الأولويات والاستخدام الفعلي للميزانية النهائية

الشكل 5: مقارنة الخطة المحددة الأولويات والميزانية الفعلية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016
(بملايين الدولارات الأمريكية)

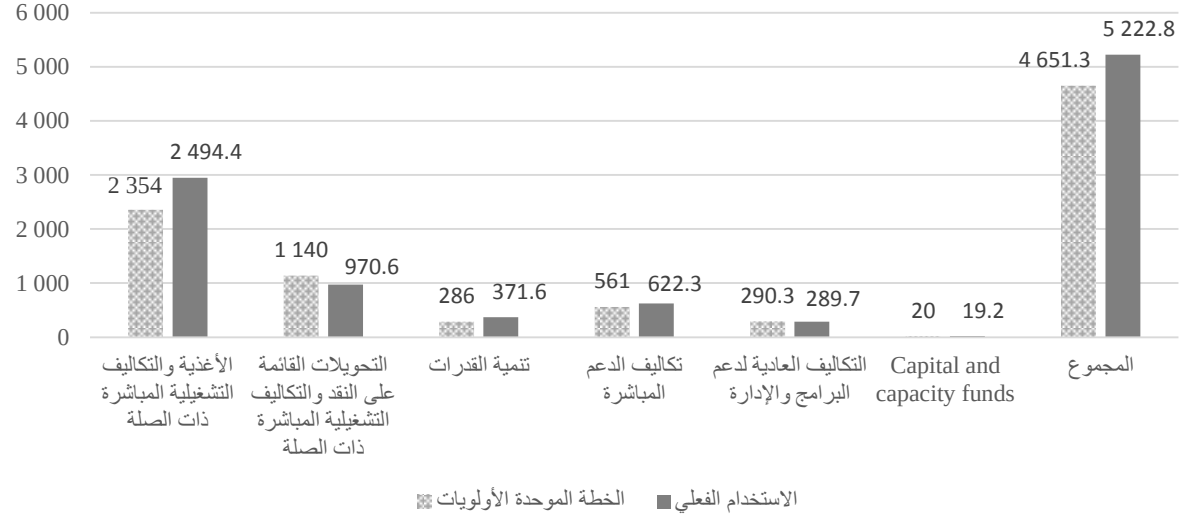

30- وتعد التكاليف الفعلية أضـخم من الخطة المحددة الأولويات بسـبب الإيرادات العائدة من المسـاهمات والتي كانت أعلى من المتوقع، ونتجت عن الزيادة في المتطلبات التشـغيلية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لعمليات الإغاثة بصـورة أسـاسـية في إثيوبيا وفي المنطقة السورية، والتي أدت إلى زيادة في التحويلات الغذائية، ونشاط زيادة القدرات، وتكاليف الدعم المباشرة.

تعزيز الشفافية والمساءلة

31- أعد **البرنامج** الكشـوف المالية على أسـاس المعايير المحاسـبية الدولية للقطاع العام منذ عام 2008. وقد أتاح الالتزام بهذه المعايير المحاسبية المعترف بها دولياً عند إعداد الكشوف المالية الخاصة **بالبرنامج** إصدار تقارير مالية سريعة ووثيقة الصلة، ومفيدة بدرجة أكبر، مما ساعد على تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

32- ويواصـل **البرنامج** العمل بصـورة وثيقة مع مؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة عن طريق المشـاركة في فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتتيح فرقة العمل هذه منبراً لمناقشة المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية بغية تحقيق الاتساق في استخدام التطورات الجديدة في هذه المعايير، وتحسين إمكانية مقارنة التقارير المالية.

33- ويجتمع فريق الإدارة التنفيذية بصورة منتظمة لمناقشة السياسات والمسائل الاستراتيجية، بما في ذلك استعراض بيانات مالية مختارة قائمة على المعايير المحاسبية وتشمل الأداء المالي **للبرنامج**، والمركز المالي، والتدفقات النقدية، مع تحليل نوعي داعم.

34- وقد نفذ **البرنامج** إطاري الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية اللذين أصدرتهما لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي. وبعد موافقة المجلس التنفيذي في عام 2015 على السياسة الجديدة لإدارة المخاطر المؤسسية، استكمل **البرنامج** بيانه الخاص بتقبل المخاطر في أوائل عام 2016، ليحدِّد رؤية لكيفية النظر إلى المخاطر داخل المنظمة، وإدراج مواضيع وقضايا ظهرت من تحليلات المخاطر التشغيلية ومن الاجتماعات الدورية لفريق الإدارة التنفيذية. وتواصل جميع المكاتب التابعة **للبرنامج** إدارة سجلات المخاطر الخاصـة بكل منها، لرفع مسـتوى المخاطر على النحو المطلوب تمشـياً مع الهياكل الإدارية القائمة. وتعكس المخاطر المؤسـسـية التحديات التي يواجهها **البرنامج** للنهوض بولايته على المستوى العالمي. ومع تنفيذ الخطة الاستراتيجية (2017-2021) والسياسات المصاحبة التي تم تداولها عن طريق خارطة الطريق المتكاملة (انظر أدناه)، سيُعزز **البرنامج** أيضاً ثقافته وممارسته الخاصة بإدارة

المخاطر. أمّا تنقيحات سجل المخاطر، لتقدير التحديات بالنسبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، فسوف تتوسَّع بدرجة كبيرة في استخدام عمليات الإدارة اليومية، فضلاً عن استخدام نتائج الرقابة والتقييم كأساس لتصميم وتحسين تدابير التخفيف من المخاطر.

35- ويقوم مساعد المدير التنفيذي لإدارة تسيير الموارد ورئيس الشؤون المالية بالإشراف على ما يلي: أ) ترسيخ مفاهيم الرقابة الإدارية القوية في ثقافة المنظمة؛ ب) وجود خطة عمل واضحة لمعالجة مسائل الرقابة الداخلية التي تظهر في البيان السنوي للرقابة الداخلية. ويصدر هذا البيان عن الرقابة الداخلية مع الكشوف المالية السنوية ويوفِّر ضماناً خاصاً بفعالية الرقابة الداخلية.

36- وتضمن الأمانة المتابعة الفعالة لتوصيات أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية، باعتبار ذلك أحد المكونات الهامة للرقابة الداخلية، وتقدِّم تقارير منتظمة إلى لجنة مراجعة الحسابات في **البرنامج** عن التوصيات البارزة والإجراءات المتخذة أو المقترحة للتعامل مع التوصيات المتعلقة بالمخاطر العالية.

37- وقد اعتمد **البرنامج** سياسات واضحة تتعلق بالإفصاح العام عن المعلومات الرقابية الرئيسية. ويمكن العثور على تقارير التقييم التي ترجع إلى عام 2000 على الموقع الشبكي الخارجي **للبرنامج**، وردود الإدارة المصاحبة منذ عام 2009. وعلاوة على ذلك، يجري منذ عام 2012 نشر تقارير مراجعة الحسابات والتفتيش في غضون ثلاثين يوماً من صدورها.

خارطة الطريق المتكاملة

38- تتكون خارطة الطريق المتكاملة من أربعة عناصر: الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراض الإطار المالي، وإطار النتائج المؤسسية. وتُحدِّد هذه المكونات المترابطة معاً التغييرات التحوّلية المطلوبة لتيسير وتوضيح مساهمة **البرنامج** في تحقيق أهداف خطة التنمية لعام 2030. وسوف يُعزز النهج الشامل استجابة **البرنامج** لحالات الطوارئ، وسيتيح لهذه المنظمة تصميم وتنفيذ حوافظ مترابطة بدلاً من نُهج قائمة على المشروعات. وقد وافق المجلس التنفيذي على خارطة الطريق المتكاملة في دورته العادية الثانية عام 2016.

39- والهدف من استعراض الإطار المالي هو تعظيم الفعالية التشغيلية عن طريق تخطيط مالي واقعي، ومساءلة محسَّنة، وعمليات مبسَّطة، وأُطر مالية وأُطر نتائج منسقة. وبناءً على العمل الموسَّع الذي أُنجز على مستوى المكاتب القطرية في عام 2015، وضع **البرنامج** نموذجاً لميزانية حافظة قطرية يتواءم مع إطار الخطة الاستراتيجية القطرية وإطار النتائج المؤسسية.

40- ويعتبر هيكل ميزانية الحافظة القطرية موجهاً نحو النتائج، ويرسم "خط رؤية" يمتد من الموارد المستخدمة إلى النتائج المحققة لإدارة الأداء بشكل أفضل. وسوف يؤدي هيكل التكلفة الجديد إلى تحسين الوضوح والشفافية، كما ييسِّر إبلاغ النتائج التشغيلية والقيمة للمستفيدين. وهو يتيح فرصة فريدة لتوضيح الأدوار والمسؤوليات والمساءلة على نطاق الوظائف والمواقع الجغرافية، ويواصل ترسيخ إدارة المخاطر في عمليات **البرنامج**. وفي عام 2016، تم اختبار وتقييم نموذج هيكل ميزانية الحافظة القطرية في ثمانية مكاتب قطرية،[1] وجرى تحديد متطلبات العمل لإعادة تشكيل شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات (نظام ونجز) لدعم الهيكل الجديد. ويمكن تحسين هيكل ميزانية الحافظة القطرية في عام 2017 بناءً على الدروس المستفادة من الموجات الأوَّلية للخطط الاستراتيجية القطرية المعتمدة.

41- ويعتبر توحيد خطط التنفيذ القائمة على النتائج مساراً ثانياً من مسارات العمل الخاصة باستعراض الإطار المالي. ففي عام 2016، اختبرت تسعة بلدان[2] خطط التنفيذ كأداة للإدارة الداخلية من أجل تحسين التخطيط وإدارة الأداء، وتمكين المكاتب القطرية من استخدام الموارد بصورة أكثر كفاءة على أساس الحصائل المخططة. وبناءً على نجاح هذه التجارب، أعد كل مكتب قطري خطة تنفيذ قائمة على الموارد لعام 2017. وتم تجميع هذه الخطط لوضع خطة عمل عامة محددة الأولويات لعام 2017 وتقديمها في خطة الإدارة (2017-2019).

[1] كولومبيا، وإندونيسيا، والأردن، وكينيا، والنيجر، وأوغندا، واليمن، وزمبابوي.

[2] إثيوبيا، وغواتيمالا، وكينيا، وليسوتو، ومالي، ونيكاراغوا، وباكستان، والسودان، وزمبابوي.

42- ويسعى مسار العمل الثالث الخاص باستعراض الإطار المالي – وهو التمويل بالسلف الكبيرة – إلى تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل، والكفاءة، والفعالية عن طريق توفير سلطة مُجمَّعة للميزانية في مرحلة مبكرة من العملية. وقد جُرِّب هذا المفهوم في خمسة مكاتب قطرية في عام 2016. وقدِّمت سُلف بلغ مجموعها 100.7 مليون دولار أمريكي من مرفق الإقراض الداخلي للمشروعات. ويجري حالياً سداد هذه السلف، وسيتم في عام 2017 تقييم الدروس المستفادة، والمكاسب المحتملة من حيث الكفاءة والأخطار المرتبطة بها، وإعداد تقرير عنها.

إدارة المخاطر المالية

43- يتعرض **البرنامج** بسبب أنشطته لمخاطر مالية مختلفة، منها آثار تغيُّر الأسعار في أسواق الديون والأسهم، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، وعجز المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم. وتركّز سياسات إدارة المخاطر المالية في **البرنامج** على عدم إمكانية التنبؤ بالأسواق المالية، وتعمل على التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المحتملة على الأداء المالي **للبرنامج**.

44- وتتولى الخزانة المركزية تنفيذ إدارة المخاطر المالية باستخدام الخطوط التوجيهية التي وضعها المدير التنفيذي استناداً إلى مشورة لجنة الاستثمار التابعة **للبرنامج**، وإلى آراء الفريق الاستشاري المعني بالاستثمار الذي يضم خبراء خارجيين في مجال الاستثمار. وتغطي السياسات مخاطر تحويل العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، والمخاطر الائتمانية، واستخدام الأدوات المالية المشتقة، واستثمار السيولة الزائدة.

45- وبذل **البرنامج** أيضاً جهوداً كبيرة لتحسين قدرته على تقليل وتخفيف المخاطر المالية المحتملة التي تحيط بعملية التحويل القائم على النقد. وتقدِّم وثيقة "التحويل القائم على النقد: دليل الإدارة المالية"، والتي أطلقت في يوليو/تموز 2016، توجيهات بشأن الإدارة المالية المتعلقة بالتحويل القائم على النقد، والسياسات والإجراءات المحاسبية، وتُعزز الامتثال لإطار الرقابة الداخلية المؤسسية. وقد استُحدثت مواد إرشادية جديدة وأدوات لتقدير المخاطر على المستويين الكلي والجزئي، أو تم تحسين هذه المواد والأدوات لدعم المكاتب القطرية في جهودها لتحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر في عمليات التحويل القائم على النقد، والاستجابة لهذه المخاطر.

46- ويخصص **البرنامج** أرصدة للالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين على شكل نقدية واستثمارات طويلة الأجل (سندات وأسهم). ووفقاً لخطة التمويل الحالية التي اعتمدها المجلس في عام 2010، يُدرَج تمويل سنوي إضافي قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين المعيارية لمدة 15 عاماً بدءاً من عام 2011، لغرض الوصول إلى حالة التمويل الكامل لاستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. ويحدّد **البرنامج** مستوى التمويل على أساس إجمالي الالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، يمثّل مستوى الأرصدة المخصصة (456.4 مليون دولار أمريكي) لتمويل إجمالي الالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين (694.9 مليون دولار أمريكي) 66 في المائة من مستوى التمويل. وهذا يمثل انخفاضاً عن مستوى التمويل الذي بلغ 70 في المائة في عام 2015، ويُعزى أساساً إلى ارتفاع في إجمالي الالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة باستحقاقات الموظفين، نظراً لانخفاض معدل الخصم الحالي المستخدم في تقدير الالتزامات. ونظراً لانخفاض أسعار الفائدة، مما أثر على معدل الخصم بالنسبة للالتزامات وعائد الاستثمار على حد سواء، فقد يتعذَّر تحقيق وضع التمويل بالكامل على نحو ما هو مستهدف في عام 2025. وستُجري الأمانة في عام 2017 دراسة عن الأصول والخصوم لتحديد ما إذا كان يتعيَّن إجراء أي تنقيحات لسياسة التمويل التي وافق عليها المجلس في عام 2010.

47- وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة، كان هناك اعتراف بمسألة المستوى الكبير لالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتمويل المتعلق به. وعملاً بقرار الجمعية العامة 244/68، الذي طلبت فيه من الأمين العام أن يُجري استقصاءً لخطط الرعاية الصحية الحالية للموظفين العاملين والمتقاعدين داخل منظومة الأمم المتحدة، قدَّم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريراً عن إدارة التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/70/590). وقد استنار التقرير إلى حد كبير بعمل الفريق العامل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وكان **البرنامج** عضواً نشطاً في هذا الفريق، واستطلع الخيارات الخاصة بزيادة كفاءة خطط التأمين الصحي، وتضمَّن التكاليف ذات الصلة. وخلال الفترة منذ الدورة السبعين للجمعية العامة، حدَّد الفريق العامل أولويات التوصيات التي أقرتها الجمعية العامة، والتي يسعى عمل الجمعية العامة بموجبها إلى إحداث أكبر تأثير على التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في المدى القصير. وقد استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون

الإدارة والميزانية التحديثات التي أُجريت على التوصيات السابقة والتوصيات الإضافية للفريق العامل، وطلبت من الأمين العام أن يُبقي على الفريق العامل، ويقدِّم تقريراً عن نتائجه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

الاستدامة

48- يُعدّ **البرنامج** الكشوف المالية على أساس استمرارية العمل. وعند اتخاذ هذا القرار، بحث **البرنامج** عواقب انخفاض كبير محتمل في المساهمات، وما إذا كان هذا الانخفاض من شأنه أن يقابله انخفاض في حجم العمليات وعدد المستفيدين من المساعدة. وأنا على ثقة، بعد الاطلاع على أنشطة **البرنامج** المتوقّعة والمخاطر المقابلة لها، بأن **البرنامج** لديه ما يكفي من الموارد لمواصلة العمل في الأجل المتوسط.

49- وهذا الرأي عن الاستدامة تؤيده المبررات التالية: 1) المتطلبات التي طرحتها في خطة **البرنامج** للإدارة (2017-2019)؛ 2) الخطة الاستراتيجية (2017-2021) التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام 2016؛ 3) الأرصدة الصافية المحتفظ بها في نهاية الفترة، والمساهمات المحصّلة في عام 2016؛ 4) مستويات المساهمات المتوقّعة لعام 2017؛ 5) الاتجاه في الدعم المقدّم من الجهات المانحة، والذي ساعد **البرنامج** على مواصلة الاضطلاع بولايته منذ إنشائه في عام 1963.

المسائل الإدارية

50- يعرض ملحق هذه الوثيقة عنوان مقر العمل الرئيسي **للبرنامج**، وأسماء وعناوين المستشار العام والخبراء الاكتواريين والمصرفيين الرئيسيين ومراجع الحسابات الخارجي.

المسؤولية

51- وفقا لما تنص عليه المادة 13-1 من النظام المالي، يسرّني أن أُقدّم الكشوف المالية التالية التي أُعدت بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشهد، وفقاً لأفضل ما يتوفّر لدينا من معرفة ومعلومات، أن مجاميع المعاملات التي جرت خلال الفترة قد أُدخلت في السجلات المحاسبية بالشكل الصحيح، وأن هذه المعاملات، مقترنة بالكشوف والمذكرات المالية التالية، والتي تشكّل جزءاً من هذا التقرير، تعبِّر بأمانة عن المركز المالي لبرنامج الأغذية العالمي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

الكشف الأول	كشف المركز المالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016
الكشف الثاني	كشف الأداء المالي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016
الكشف الثالث	كشف التغيُّرات في الأرصدة الصافية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016
الكشف الرابع	كشف التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016
الكشف الخامس	كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

مذكرات على الكشوف المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

إرثارين كازين
المديرة التنفيذية

روما، 27 مارس/آذار 2017

بيان الرقابة الداخلية

نطاق المسؤولية والغرض من الرقابة الداخلية

1- المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي مسؤول أمام المجلس التنفيذي عن إدارة **البرنامج** وتنفيذ برامجه ومشروعاته وأنشطته الأخرى. وعلى المدير التنفيذي، بموجب المادة 12-1 من النظام المالي، أن يضع ضوابط الرقابة الداخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية والتحقيق، لضمان استخدام موارد **البرنامج** بفعالية وكفاءة، والحفاظ على أصوله المادية.

2- والغرض من نظام الرقابة الداخلية هو الحد من مخاطر العجز عن تحقيق أهداف **البرنامج** ومقاصده وإدارة تلك المخاطر وليس القضاء عليها. ويمكن أن يوفر ضمانات معقولة ولكنها ليست مطلقة لكفالة تحقيق مقاصد **البرنامج**. ويستند النظام إلى عملية مستمرة، الغرض منها هو تحليل المخاطر الرئيسية أمام تحقيق الأهداف، وتقييم طبيعة وحجم تلك المخاطر وإدارتها بفعالية وكفاءة وبأسلوب اقتصادي.

بيئة عمل البرنامج

3- يلتزم **البرنامج**، انطلاقاً من واجبه الإنساني، بالاستجابة كلما دعت إليه الحاجة. ويتعرض **البرنامج** لبيئات عمل ومواقف تشتد فيها المخاطر الكامنة، سواء ما يتصل منها بأمن موظفيه أو قدرته على الحفاظ على مستويات رفيعة من الرقابة الداخلية.

4- وتُعَد الرقابة الداخلية أحد الأدوار الرئيسية للإدارة، وجزءا لا يتجزأ من العملية الشاملة لإدارة العمليات. وعلى هذا النحو، فإن مسؤولية إدارة **البرنامج** على كافة المستويات تشمل ما يلي:

- تهيئة بيئة رقابية وإرساء ثقافة تعزِّز الرقابة الداخلية الفعالة؛
- تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، بما في ذلك مخاطر التدليس والفساد؛
- تحديد واقتراح السياسات والخطط ومعايير العمل والإجراءات والنُظم وأنشطة الرقابة الأخرى للتقليل من المخاطر المصاحبة لحالات التعرض المكتشفة، والتخفيف و/أو الحد منها؛
- ضمان فعالية تدفق المعلومات والاتصال حتى يتاح لجميع موظفي **البرنامج** ما يحتاجونه من معلومات لأداء مسؤولياتهم؛
- رصد فعالية الرقابة الداخلية.

إطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية

5- في عام 2015، نقح **البرنامج** إطار رقابته الداخلية ليعكس التوجيهات التي أصدرتها لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي في عام 2013. وأصدر المدير التنفيذي تعميماً عن إطار الرقابة الداخلية، وهو متاح بأربع لغات. ويعتمد الإطار المنقح على توجيهات وأدوات لمساعدة المديرين على تقييم فعالية الرقابة الداخلية في مكاتبهم.

6- وبعد موافقة المجلس التنفيذي في عام 2015 على السياسة الجديدة لإدارة المخاطر المؤسسية، حدَّث **البرنامج** بيانه الخاص بتقبل المخاطر في أوائل عام 2016، ليحدِّد رؤية لكيفية النظر إلى المخاطر داخل المنظمة وإدراج مواضيع وقضايا ظهرت من تحليلات المخاطر التشغيلية ومن الاجتماعات الفصلية لفريق الإدارة التنفيذية. وتقوم جميع المكاتب التابعة **للبرنامج** بإدارة سجلات المخاطر الخاصة بكل منها، لرفع مستوى المخاطر على النحو المطلوب تماشياً مع الهياكل الإدارية القائمة. وتعكس المخاطر المؤسسية التحديات التي يواجها **البرنامج** في القيام بولايته على المستوى العالمي. ومع تنفيذ **البرنامج** للخطة الاستراتيجية (2017-2021) والسياسات المصاحبة فإن التعديلات على سجل المخاطر المؤسسية ستراعي دور البرنامج في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك استخدام نتائج الرقابة والتقييم كأساس لتصميم وتحسين تدابير التخفيف من المخاطر. ويتم تقاسم سجل المخاطر المؤسسية مع لجنة مراجعة الحسابات التابعة **للبرنامج**، ويستخدم كأساس لإحاطات تقدَّم إلى المجلس التنفيذي.

7- ويرصد **البرنامج**، والأمم المتحدة عموماً، الحالة الأمنية في كل بلد يعمل فيه، لاتخاذ القرارات الاستراتيجية اللازمة من أجل تطويع عملياته، والحد من تعرض موظفيه للمخاطر.

8- وعقب إصدار سياسة **البرنامج** لمكافحة التدليس والفساد في مايو/أيار 2015، حسَّن **البرنامج** تركيزه على مكافحة التدليس والفساد عن طريق: 1) ضوابط وتوازنات مناسبة؛ 2) تدريب الموظفين وإذكاء الوعي؛ 3) مراعاة الأصول الواجبة عند تعيين موظفي **البرنامج** والاستعانة بالمتعاقدين؛ 4) ضوابط للمراجعة الداخلية والخارجية مع عمليات تفتيش وتحقيق فعالة. وأتاح **البرنامج** فرصاً للتعلم والتطوير بشأن مخاطر التدليس والفساد، بما في ذلك دورة تدريبية حاسوبية إلزامية لجميع الموظفين عن منع التدليس والفساد والاستغلال والاعتداء الجنسيين، وهي متاحة بأربع لغات، وتهدف إلى زيادة الوعي عن مخاطر التدليس والفساد، وتنمية المهارات لفهم هذه الممارسات، والكشف عنها، ومنعها، والإبلاغ عنها.

9- وفي عام 2016، أدخل **البرنامج** برنامجاً إلزامياً للتدريب على الأخلاقيات بعنوان "الأخلاقيات ومعايير السلوك في **البرنامج**"، وهدفه ضمان أن يدرك جميع موظفي **البرنامج** معايير السلوك كما عبَّر عنها ميثاق الأمم المتحدة، ومعايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية، والنظامين الأساسي والإداري للموظفين، ومدونة قواعد السلوك في **البرنامج**، وغير ذلك من الإصدارات الإدارية الأخرى.

10- وتماشياً مع التزام **البرنامج** باتباع نهج استباقي لمكافحة التدليس، جرَّب **البرنامج** استخدام الاستعراضات الاستباقية للنزاهة في عام 2016 كأداة لفحص أساليب عمل **البرنامج** أو عملياته، لتقييم احتمال تعرضها للتدليس والفساد و/أو المخالفات الأخرى. وعن طريق الاستعراضات الاستباقية للنزاهة، حدَّد **البرنامج** عدداً من مواطن الضعف في الرقابة الإدارية، وأخطاء الرقابة الداخلية في عملية المشتريات ووظائف أخرى، وقد تم التصدي لها جميعاً أو يجري التصدي لها، وقد أدى بعضها إلى إجراء تحقيقات رسمية.

11- وفي عام 2017، يخطط **البرنامج** لإنشاء وظيفة إدارية خاصة بمكافحة التدليس من أجل استكمال الأنشطة المستقلة التي يقوم بها مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة. وبعد استكمال التقييم الشامل الذي يجريه مكتب المفتش العام لمخاطر التدليس، سيُعد **البرنامج** خطة عمل لمواصلة إدراج ضوابط مكافحة التدليس في الأُطر التنظيمية والإدارة التشغيلية.

استعراض فعالية الرقابة الداخلية

12- يستفيد استعراض فعالية ضوابط الرقابة الداخلية في **البرنامج** من المديرين الذين تقع عليهم مسؤولية تحديد ضوابط الرقابة الداخلية والحفاظ عليها كل في مجال اختصاصه. وتُستمد ضمانات صريحة مما يلي:

1) **بيانات ضمان فعالية الرقابة الداخلية** موقَّعة من 136 من كبار مديري **البرنامج**، بمن فيهم نائب المدير التنفيذي؛ والمديرون التنفيذيون المساعدون؛ والمديرون الإقليميون؛ والمديرون القطريون؛ ومديرو مكاتب **البرنامج**؛ ومديرو الشُعب في المقر الرئيسي. ويمثل هذا مستوى امتثال بنسبة 100 في المائة. وتخضع البيانات لاستعراض واحد على الأقل على المستوى الأعلى. وكما في الأعوام الماضية، طُلب من المديرين تقديم تعليقات تدعم الردود بكلمة "نعم" وكذلك الردود بكلمة "لا" لتيسير إجراء تحليل شامل على نحو أفضل للاستجابات. وتضمَّن بيان ضمان الرقابة لعام 2016 سؤالاً جديداً عن تنفيذ سياسة التقييم (2016-2021)، فضلاً عن أسئلة مستحدثة عن الأخلاقيات، والعلاقة بين الجنسين، والموارد البشرية، والتدليس، وتكنولوجيا المعلومات.

2) **خطاب ضمان من مكتب المفتش العام** يستند إلى نتائج المراجعة الداخلية، وعمليات التفتيش، والتحقيقات، وخدمات الضمان التي يقوم بها مكتب المفتش العام ومكتب الرقابة. ولم تفصح هذه النتائج عن أي نقاط ضعف في عمليات الرقابة الداخلية، والحوكمة، وإدارة المخاطر الموجودة على نطاق **البرنامج**، والتي من شأنها أن تترك أثراً متزايداً على تحقيق أهداف **البرنامج**.

3) **أدلة أخرى**، بما في ذلك توصيات الرقابة المستمدة من المراجعة الداخلية للحسابات، والمراجعة الخارجية للحسابات، ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة، وسجل المخاطر المؤسسية، وتقارير عن ملامح المخاطر العالمية، واجتماعات لجنة مراجعة الحسابات، والتي تسدي المشورة بشأن فعالية نُظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة الداخلية.

المسائل المهمة المتصلة بالمخاطر والرقابة الداخلية

المسائل المثارة في بيان عام 2016

13- أثيرت مسألتان مهمتان تتعلقان بالرقابة الداخلية خلال عام 2016:

أ) **إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة.** تتمثل الغاية من إنشاء نُظم الإدارة الداخلية وآليات الرقابة في **البرنامج** في دعم أعلى معايير النزاهة، والكفاءة التشغيلية والفعالية. وأصبح من الواضح خلال عام 2016 أنه في ضوء صعوبة بيئة المخاطر التي يعمل فيها **البرنامج**، فإنه يلزم تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة. فقد أثيرت مسألة "التنفيذ الكامل لاستراتيجية إدارة المخاطر المؤسسية" كقضية في بيان الرقابة الداخلية عام 2011، وأُغلقت في بيان الرقابة الداخلية عام 2014. ويعترف **البرنامج** بمسؤوليته عن ضمان أن تكون عمليات إدارة المخاطر المؤسسية الصارمة فعالة في جميع بيئات العمل، وخاصة عندما تكون هناك تحديات فريدة بسبب تأثير النزاع أو الكوارث الطبيعية. ويشير التحليل المؤسسي إلى أن بعض المكاتب القطرية وشُعب المقر لا تقدِّر المخاطر بصورة رسمية ومنتظمة بالنسبة لتحقيق أهدافها. وقد أوضح مكتب المفتش العام في خطاب الضمان السنوي الحاجة إلى تعزيز عمليات تقييم وإدارة المخاطر المؤسسية، والأدوات، والتوجيهات، بما في ذلك تقييم مخاطر التدليس، وضمان إدراجها في عمليات **البرنامج** اليومية. وسيواصل **البرنامج** تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الإدارية خلال عام 2017، لكي يُعنى بشكل خاص بخطي الدفاع الأول والثاني.

ب) **إدارة المواهب وتخطيط قوة العمل**. ثمّة مسألة أخرى نشأت خلال عام 2016، مما يعكس المستوى السائد في حالات الطوارئ من المستوى 3 والمستوى 2، وهي الحاجة إلى تحسين إدارة المواهب وتخطيط قوة العمل. فاستراتيجية شؤون العاملين عام 2014 الخاصة **بالبرنامج**، والتي تعتبر مخططاً للطريقة التي يعتزم بها **البرنامج** تعزيز قوة عمله، وبنائها، واستبقائها، وتعيينها، لم تتصد بالكامل لاحتياجات التوظيف على نطاق المنظمة. وقد واجهت بعض المكاتب القطرية المصنَّفة على أنها من مراكز العمل الشاقة تحديات عند اجتذاب واستبقاء موظفين مؤهلين، وخاصة في مناطق النزاع. وفي حالات أخرى، كانت مهارات الموظفين غير المناسبة تُعزى إلى نقص التدريب بسبب عدم كفاية الأموال. وأدّى الاعتماد المفرط على موظفين بعقود قصيرة الأجل إلى ارتفاع نسبة الدوران، وإلى ثغرات في استبقاء المعرفة. وقد سلط مكتب المفتش العام الضوء أيضاً على ثغرات هامة فيما يتعلق بتخطيط قوة العمل وإدارة المواهب لا تعالج بصورة كاملة، مع أنه لاحظ وجود ممارسات جيدة وتطورات إيجابية في هذا المجال. ورأى المكتب أن هناك حاجة إلى توجيهات تنظيمية، واسترعى الاهتمام إلى مسائل مرتبطة باستخدام موظفين بعقود قصيرة الأجل.

مسائل تم الإبلاغ عنها في بيان عام 2015 عن الرقابة الداخلية

14- استرعى بيان عام 2015 عن الرقابة الداخلية الانتباه إلى مجالين بحاجة إلى تحسين. وقد تحقق تقدم هام في كلا المجالين، غير أنه لا يزال يلزم القيام بمزيد من العمل.

أ) **تحسين نظم الرصد التشغيلي والاستعراض.** أفاد بيان عام 2015 عن إحراز تقدم في إنشاء وتداول إطار معياري شامل - إطار النتائج الاستراتيجية، وقواعد العمل، وإجراءات التشغيل الموحَّدة، ومتطلبات الرصد الدنيا؛ فضلاً عن دعم مباشر لإعداد التقارير عن نتائج البرامج. وتواصل خلال عام 2016 استخدام أداة رصد وتقييم المكاتب القطرية (كوميت) بفعالية، وتطبيقها ومواصلة تطويرها. وفي عام 2016، تم نشر أداة كوميت على المستوى العالمي، وأُعدت جميع التقارير الموحَّدة بشأن المشروعات عام 2016 باستخدام بيانات هذه الأداة عن طريق نظام الجيل التالي الذكي للتقارير الموحَّدة عن المشروعات (SPRING). وصدر خلال شهر أبريل/نيسان 2016 توجيه جديد بشأن استخدام أداة كوميت لتصميم البرامج، وتنفيذها، ورصدها، وإدارة الأداء. وخلال عام 2017، سوف يُعدِّل **البرنامج** أداة كوميت تماشياً مع العمليات المعتمدة لخارطة الطريق المتكاملة. ويوجه إطار النتائج المؤسسية الجديد، الذي يجري تداوله كجزء من خارطة الطريق المتكاملة، تخطيط برامج **البرنامج** وتنفيذها ورصدها.

وقد أفاد مكتب المفتش العام في بيان الضمان الخاص به لعام 2016 بأن الرصد والنتائج المستندة إلى أدلة لا يزالان يمثلان مجالاً للتحسين بالنسبة **للبرنامج**، على الرغم من الممارسات والتطورات الإيجابية التي لوحظت في هذا الشأن.

وسيواصل **البرنامج** إعطاء الأولوية لهذه المسألة خلال عام 2017.

ب) **تأثير الارتفاع غير العادي لعدد حالات الطوارئ من المستوى 3 والمستوى 2 على ضوابط الرقابة الداخلية في البرنامج.** خلال عام 2016، واصل **البرنامج** الاستجابة للعديد من حالات الطوارئ الممتدة والمتزامنة والمصنفة إما من المستوى 3 أو المستوى 2. وشهد عام 2016 تفعيل و/أو تمديد الاستجابات لحالات الطوارئ من المستوى 3 في العراق، ونيجيريا، وجنوب السودان، والجنوب الأفريقي، والجمهورية العربية السورية، واليمن، كما هو الحال بالنسبة للمستوى 2 في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإكوادور، وليبيا، ومالي، وأوكرانيا. ووصل هذا الحجم من عبء العمل إلى مستويات غير مسبوقة، وأعلى بكثير من تلك التي استعدت المنظمة بنشاط لمواجهتها. وقد استرعى بعض كبار المديرين الانتباه إلى خطر انخفاض مستوى الضوابط الداخلية (مثلاً، لضمان الفصل الكافي بين الواجبات) الناجم عن غياب موظفين رئيسيين تم تكليفهم مؤقتاً بتولي عمليات خاصة بحالات طوارئ من المستوى 3.

وبينما عمل المديرون على تضييق الفجوات في ضوابط الرقابة الداخلية، فإن خطر عجز **البرنامج** عن الوفاء بالتزاماته الإنسانية، الذي يعود في جانب منه إلى تكاثر الأزمات، ظل بارزاً في سجل المخاطر المؤسسية.

وأفاد مكتب المفتش العام أيضاً في بيان الضمان الخاص به لعام 2016 بما يلي: 1) الإفراط المحتمل في استخدام الموارد على نطاق المنظمة؛ 2) عجز جهاز إدارة حالات الطوارئ التابع للمنظمة، وعدم ملاءمته لتلبية هذه الطلبات المتعددة، وعدم فعالية توسيع نطاق الاستجابات الأوَّلية لحالات الطوارئ عند الحاجة إلى ذلك؛ 3) احتمال تخفيض أولوية مجالات ومشروعات هامة أخرى.

وخلال عام 2017، سيواصل **البرنامج** رصد تأثير المستوى العالي غير المسبوق من أنشطة حالات الطوارئ الممتدة على نطاق **البرنامج** على فعالية الرقابة الداخلية، وسيتخذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لضمان الحفاظ على مستويات مناسبة للرقابة الداخلية.

15- وبصرف النظر عن المسائل التي ذُكرت أعلاه، فإن بيانات الضمان التي وردت من مديري **البرنامج** وعملية الرقابة الإدارية قدَّمت ضماناً بشأن فعالية وقوة ضوابط الرقابة الداخلية في **البرنامج** خلال عام 2016. وخلال عام 2017، سوف تشدد إدارة **البرنامج** على الرقابة بالنسبة للمواضيع الرئيسية التي أثارها مكتب المفتش العام في بيانه الخاص بالضمان لعام 2016، بما في ذلك: أ) إدارة المخاطر والرقابة الإدارية على نطاق المنظمة؛ ب) التحويلات القائمة على النقد؛ ج) القدرة المنهَكة؛ د) إدارة المواهب وتخطيط قوة العمل.

البيان

16- تنطوي جميع ضوابط الرقابة الداخلية على قيود متأصلة، بما في ذلك إمكانية التحايل، وهي بذلك لا يمكن أن توفر إلا ضمانات معقولة تتعلق بتحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات، والإبلاغ، والامتثال. علاوة على ذلك، ونظراً لتغيُّر الظروف، فإن فعالية الضوابط الداخلية قد تتفاوت بمرور الوقت.

17- وبناء على ما تقدَّم، أرى، وفقا لأفضل ما لدينا من معرفة ومعلومات، أن نُظم الرقابة الداخلية في **البرنامج** كانت مُرضية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 تمشياً مع الضوابط الداخلية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي - الإطار المتكامل (2013).

18- و**البرنامج** ملتزم بمعالجة مسائل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المحددة أعلاه كجزء من التحسين المستمر لضوابطه الداخلية.

إرثارين كازين

المديرة التنفيذية

روما، 27 مارس/آذار 2017

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الأول

كشف المركز المالي

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	2016	2015 (أعيد بيانها)
الأصول			
الأصول الجارية			
النقدية ومعادلات النقد	2.1	777.5	772.2
الاستثمارات القصيرة الأجل	2.2	1 176.6	817.2
المساهمات المستحقة القبض	2.3	2 756.9	2 233.4
المخزونات	2.4	643.2	650.1
البنود المستحقة القبض الأخرى	2.5	127.1	109.4
		5 481.3	**4 582.3**
الأصول غير الجارية			
المساهمات المستحقة القبض	2.3	488.4	36.5
الاستثمارات الطويلة الأجل	2.6	506.3	462.3
العقارات والمنشآت والمعدات	2.7	140.3	144.5
الأصول غير المادية	2.8	5.7	5.2
		1 140.7	**648.5**
مجموع الأصول		**6 622.0**	**5 230.8**
الخصوم			
الخصوم الجارية			
الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	2.9	557.8	513.8
الإيرادات المؤجلة	2.10	486.9	198.9
المخصصات	2.11	7.0	5.7
استحقاقات الموظفين	2.12	7.8	10.6
القروض	2.13	5.7	5.8
		1 065.2	**734.8**
الخصوم غير الجارية			
الإيرادات المؤجلة	2.10	499.3	39.7
استحقاقات الموظفين	2.12	652.3	601.9
القروض	2.13	78.1	83.8
		1 229.7	**725.4**
مجموع الخصوم		**2 294.9**	**1 460.2**
الأصول الصافية		**4 327.1**	**3 770.6**
أرصدة الصناديق والاحتياطيات			
أرصدة الصناديق	2.15	3 997.4	3 492.4
الاحتياطيات	2.15	329.7	278.2
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطات		**4 327.1**	**3 770.6**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية

إرثارين كازين
المديرة التنفيذية
روما، 27 مارس/آذار 2017

Manoj Juneja
مساعد المدير التنفيذي ورئيس الشؤون المالية

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الثاني

كشف الأداء المالي

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

(بملايين الدولارات الأمريكية)

		2016	2015
الإيرادات			
المساهمات النقدية	3.1	5 300.4	4 111.3
المساهمات العينية	3.2	470.7	550.9
فرق أسعار صرف العملات	3.3	(31.3)	(34.1)
عائد الاستثمارات	3.4	20.3	3.7
إيرادات أخرى	3.5	148.8	133.6
مجموع الإيرادات		**5 908.9**	**4 765.4**
المصروفات			
التحويلات القائمة على النقد الموزعة	4.1	882.3	679.1
السلع الغذائية الموزعة	4.2	2 051.1	1 784.1
التوزيع والخدمات المتصلة به	4.3	641.4	635.9
الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى	4.4	826.4	797.4
الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية	4.5	170.8	167.3
الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	4.6	689.5	645.0
تكاليف التمويل	4.7	2.1	2.2
المستهلكات والإهلاك	4.8	48.3	52.4
مصروفات أخرى	4.9	55.3	52.9
مجموع المصروفات		**5 367.2**	**4 816.3**
الفائض(العجز) للسنة		**541.7**	**(50.9)**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي
الكشف الثالث
كشف التغيرات في الأصول الصافية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	الفائض المتراكم/أرصدة الصناديق	الفائض (العجز)	الاحتياطيات	مجموع الأصول الصافية
مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015		**3 616.1**	**94.6**	**298.5**	**4 009.2**
تغيير في السياسة المحاسبية	1	(72.8)	(145.5)	(20.3)	(238.6)
مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 (أعيد بيانها)		**3 543.3**	**(50.9)**	**278.2**	**3 770.6**
تخصيص الفائض 2015		(50.9)	50.9	-	-
تحركات أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 2016					
النقل من الاحتياطيات وإليها	2.15	(51.5)	-	51.5	-
المكاسب الصافية غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل والمثبتة مباشرة في رصيد الصندوق	2.6 / 2.15	14.8	-	-	14.8
الفائض للسنة		-	541.7	-	541.7
مجموع التحركات أثناء السنة		**(36.7)**	**541.7**	**51.5**	**556.5**
مجموع الأصول الصافية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016		**3 455.7**	**541.7**	**329.7**	**4 327.1**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الرابع

كشف التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	مذكرة	2016	2015 (أعيد بيانها)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
الفائض (العجز) للسنة		541.7	(50.9)
التسويات لمطابقة الفائض (العجز) مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الاستهلاك والإهلاك	2.7/2.8	48.3	52.4
الخسارة (المكاسب) غير المتحققة على الاستثمارات القصيرة الأجل	2.2	(0.8)	2.1
الخسارة (المكاسب)غير المتحققة على الاستثمارات الطويلة الأجل	2.6	(0.3)	(8.3)
(الزيادة) في القيمة المستهلكة من الاستثمارات الطويلة الأجل	2.2/2.6	(3.9)	(4.1)
(النقص) في القيمة المستهلكة من القرض الطويل الأجل	2.13	(0.5)	(0.5)
الفوائد على القرض الطويل الأجل	2.13	2.6	2.7
(الزيادة) النقص في المخزونات	2.4	6.9	(71.5)
(الزيادة) في المساهمات المستحقة القبض	2.3	(975.4)	(77.0)
(الزيادة) النقص في المدفوعات الأخرى	2.5	(16.4)	12.7
(الزيادة) في العقارات والمنشآت والمعدات (المقدمة كتبرع عيني)	2.7	(8.2)	(20.3)
(النقص) الزيادة في الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات	2.9	44.0	(22.1)
الزيادة في الإيرادات المؤجلة	2.10	747.6	145.5
الزيادة (النقص) في المخصصات	2.11	1.3	(0.5)
الزيادة في استحقاقات الموظفين	2.12	47.6	47.0
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية:		434.5	7.2
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
(الزيادة) النقص في الاستثمارات القصيرة الأجل	2.2	(350.9)	42.5
(الزيادة) النقص في الفوائد المستحقة القبض	2.5	(1.3)	0.1
(الزيادة) في الاستثمارات الطويلة الأجل	2.6	(32.7)	(16.9)
(الزيادة) في العقارات والمنشآت والمعدات	2.7	(34.6)	(46.4)
(الزيادة) في الأصول غير المادية	2.8	(1.8)	(1.3)
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة الاستثمارية		**(421.3)**	**(22.0)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
الفوائد المدفوعة على القرض	2.13	(2.6)	(2.7)
إعادة سداد الأصل السنوي من القرض	2.13	(5.3)	(5.3)
سداد القرض		-	(27.0)
التدفقات النقدية الصافية من أنشطة التمويل		**(7.9)**	**(35.0)**
صافي الزيادة (النقص) في النقدية ومعادلات النقد		**5.3**	**(49.8)**
النقدية ومعادلات النقد في بداية السنة	2.1	**772.2**	**822.0**
النقدية ومعادلات النقد في نهاية السنة	2.1	**777.5**	**772.2**

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

برنامج الأغذية العالمي

الكشف الخامس

كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية*

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	المذكرة	المبلغ المحدد في الميزانية		المبلغ الفعلي على أساس مقارن	الفرق بين الميزانية النهائية والمبلغ الفعلي	الخطة المحددة الأولويات
		الميزانية الأصلية	الميزانية النهائية			
	6					
الأغذية وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بها		4 265.7	4 996.7	2 949.4	2 047.3	2 354.0
النقد والقسائم وتكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بها		2 421.5	1 717.3	970.6	746.7	1 140.0
زيادة القدرات		465.0	562.8	371.6	191.2	286.0
تكاليف الدعم المباشرة		867.4	1 011.9	622.3	389.6	561.0
المجموع الفرعي لتكاليف المشروعات المباشرة		8 019.6	8 288.7	4 913.9	3 374.8	4 341.0
التكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة		290.3	290.3	289.7	0.6	290.3
المبادرات المؤسسية الحاسمة		20.0	28.7	19.2	9.5	20.0
المجموع الفرعي للتكاليف غير المباشرة		310.3	319.0	308.9	10.1	310.3
المجموع		8 329.9	8 607.7	5 222.8	3 384.9	4 651.3

تشكل المذكرات المرفقة جزءا أساسيا من هذه الكشوف المالية.

* أعد الكشف على أساس الالتزامات.

مذكرات على الكشوف المالية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

المذكرة 1: السياسات المحاسبية

أساس الإعداد

1- أعدت الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي وفقا للمحاسبة على أساس الاستحقاق بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستخدام طريقة التكلفة الأصلية، معدلة بإدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة. وفي حال عدم تطرق أحد المعايير المحاسبية الدولية لمسألة معينة، استُخدم المعيار المناسب من المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

2- وأعد كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) باستخدام الطريقة غير المباشرة.

3- والعملة المستخدمة في **البرنامج**، سواء في العمل أو في الإبلاغ، هي الدولار الأمريكي. والمعاملات التي تجرى بغير الدولار الأمريكي تحوَّل إلى هذه العملة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة وقت إجراء المعاملة. وتحوَّل الأصول والخصوم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى العملة المذكورة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة عند الإقفال بنهاية السنة. وترد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ذلك في كشف الأداء المالي.

النقدية ومعادلات النقد

4- تتألف النقدية ومعادلات النقد من النقدية الحاضرة، والنقدية المودعة في المصارف وأسواق النقد والودائع القصيرة الأجل بما في ذلك النقدية التي يُديرها مدراء الاستثمار.

5- وتثبت عائدات الاستثمارات عند الاستحقاق مع مراعاة العائد الفعلي.

الأدوات المالية

6- تثبت الأدوات المالية عندما يصبح **البرنامج** طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة الفنية إلى حين استنفاد حقوق تلقي تدفقات نقدية من هذه الأصول أو تحويلها مع تحويل **البرنامج** لجميع المخاطر والفوائد المتصلة بملكيتها.

7- وتقاس الأصول المالية المحتفظ بها للاتجار فيها بالقيمة العادلة وتدون أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغير القيمة العادلة في حسابات الفائض أو العجز وتدرج في كشف الأداء المالي في الفترة التي تنشأ فيها. وتصنف الاستثمارات القصيرة الأجل ضمن هذه الفئة نظرا لأنه يحتفظ بها من أجل دعم عمليات **البرنامج** ومن ثم يجوز التصرف فيها في الأجل القصير وهو ما قد يعني تحقيق مكاسب أو خسائر في عملية الاتجار. وتصنف المشتقات المالية أيضا كأصول محتفظ بها للاتجار فيها.

8- والقروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشتقة وتحقق مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليست مطروحة في الأسواق النشطة. وتضم القروض والمبالغ المستحقة المساهمات المستحقة القبض نقدا وغيرها من المبالغ المطلوبة والنقدية ومعادلات النقد. وتدون القروض والمبالغ المطلوبة كتكاليف مستهلكة.

9- والاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق هي الأصول المالية غير المشتقة التي تنطوي على مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد والأصول والاستثمارات المحدد تاريخ استحقاقها والتي يعتزم **البرنامج** أو يمكن له الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتضم الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة الداخلة في حافظة الاستثمارات الطويلة الأجل والمدونة كتكاليف مستهلكة.

10- والأصول المالية المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة ولا تصنف في أي فئة أخرى. وتضم الأصول المتاحة للبيع الاستثمارات الطويلة الأجل بخلاف أوراق الخزانة الأمريكية. ويحتفظ بها بالقيمة العادلة مع إثبات تغيرات القيمة في كشوف تغيرات الأصول الصافية. ويعاد تصنيف المكسب والخسارة من الأسهم إلى فائض أو عجز عندما يلغى إثبات الأصول.

11- وتثبت جميع الخصوم المالية غير المشتقة في البداية بالقيمة العادلة ثم تقاس على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

المخزونات

12- تُقيّد السلع الغذائية والمواد غير الغذائية الحاضرة بنهاية الفترة المالية باعتبارها مخزونات، وهي تُقيم بحسب التكلفة أو تكلفة الاستبدال الحالية، أيهما أقل. وبموجب الإطار القانوني الذي يعمل **البرنامج** في نطاقه، ينتقل سند الملكية القانونية للسلع الغذائية عادة إلى حكومة البلد المتلقي عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المتلقي حيث تصبح قابلة للتوزيع. ومع أن سند الملكية القانوني قد انتقل بالنسبة لهذه السلع الغذائية التي يحتفظ بها **البرنامج** في مخازنه لدى البلدان المتلقية، إلا أن **البرنامج** يُقيِّدها باعتبارها مخزونات لأن **البرنامج** يحتفظ بالإشراف المادي والرقابة.

13- وتشمل تكلفة السلع الغذائية تكلفة الشراء أو القيمة العادلة[1] إذا قُدمت عينا، كما تشمل جميع التكاليف الأخرى المتكبدة لإيصال السلع الغذائية إلى حوزة **البرنامج** عند نقطة دخولها الأولى إلى البلد المستفيد حيث تصبح جاهزة للتوزيع. إضافة لذلك، تُدرج أية تكلفة كبيرة تتعلق بتحويل هذه السلع، من قبيل الطحن أو التعبئة في أكياس. وتُحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

المساهمات المستحقة القبض

14- تثبت المساهمات المستحقة القبض كإيرادات عند تأكيدها كتابيا من جانب المانحين.

15- وتُعرض المبالغ المستحقة القبض صافية من مخصص التلف ومخصص الانخفاض التقديري في إيرادات المساهمات.

16- وتثبت المساهمات العينية المقدمة في صورة خدمات تدعم مباشرة عمليات وأنشطة معتمدة، ولها أثر على الميزانية، ويمكن أن تقاس بصورة موثوقة، بالقيمة العادلة وتقيم بها. وتشمل هذه المساهمات استخدام المباني والمرافق والنقل والموظفين.

17- وتُقيم التبرعات المقدمة في شكل عقارات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كعقارات ومنشآت ومعدات أو كأصول غير ملموسة وإيرادات.

العقارات والمنشآت والمعدات

18- تقاس قيمة العقارات والمنشآت والمعدات بتكلفتها الأصلية في البداية، ثم بالقيمة الأصلية مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأية خسارة ناتجة عن انخفاض قيمتها بسبب تلفها. ولا تتم رسملة تكاليف الاقتراض إن وجدت. وتُقيم التبرعات المقدمة في شكل عقارات ومنشآت ومعدات بالقيمة السوقية العادلة، وتثبت كعقارات ومنشآت ومعدات وإيرادات. ويرد استهلاك العقارات والمنشآت والمعدات على امتداد عمر الاستعمال باستخدام طريقة المعدل الثابت، إلا في حالة الأراضي، فهي لا تخضع للاستهلاك. وعمر الاستخدام المقدر لفئات العقارات والمنشآت والمعدات هو كالتالي:

[1] تشمل مؤشرات القيمة العادلة للسلع الغذائية المقدمة كتبرعات عينية أسعار السوق العالمية، والسعر المحدد بموجب اتفاقية المعونة الغذائية، والسعر المحدد في فاتورة الجهة المانحة.

.

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
المباني	
الدائمة	40
المؤقتة	5
أجهزة الحواسيب	3
المعدات المكتبية	3
التجهيزات والتركيبات المكتبية	5
معدات الأمن والسلامة	3
معدات الاتصال	3
المركبات الآلية	5
معدات الورش	3

19- وتُثبت تحسينات العقارات المستأجرة كأصول وتقيّم بتكلفتها وتخضع للاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المتبقي للتحسينات أو على امتداد عقد الإيجار، أيهما أقل.

20- وتجري استعراضات التلف لجميع الأصول سنويا على الأقل.

الأصول غير المادية

21- تقاس الأصول غير المادية في البداية بتكلفتها، ثم بقيمتها الأصلية مطروحا منها الاستهلاك التراكمي وأية خسائر ناجمة عن انخفاض قيمتها بسبب التلف. وتقيم التبرعات المقدمة في شكل أصول غير مادية بالقيمة السوقية العادلة وتثبت كأصول غير مادية وإيرادات.

22- ويحتسب الاستهلاك على امتداد عمر الاستعمال المقدر باستخدام طريقة المعدل الثابت. وعمر الاستعمال المقدر لفئات الأصول غير المادية هو كالتالي:

الفئة	عمر الاستعمال المقدر (بالسنوات)
البرمجيات المطورة داخليا	6
البرمجيات المشتراة خارجيا	3
التراخيص والحقوق، وحقوق النشر وغيرها من الأصول غير المادية	3

استحقاقات الموظفين

23- يُثبت **البرنامج** الفئات التالية من استحقاقات الموظفين:

- استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل التي تستحق كاملة في 12 شهرا بعد نهاية الفترة المحاسبية التي يقدم خلالها الموظف خدماته ذات الصلة؛
- استحقاقات ما بعد الخدمة؛
- استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى.

24- **والبرنامج** منظمة عضو مشاركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (الصندوق)، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز والاستحقاقات ذات الصلة إلى الموظفين. والصندوق هو خطة استحقاقات محددة يمولها أرباب عمل متعددين. وعلى النحو المحدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، فإن عضوية الصندوق مفتوحة أمام جميع الوكالات المتخصصة وأي منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات والشروط الأخرى للخدمة فيها وفي الوكالات المتخصصة.

25- ويعرِّض الصندوق المنظمات المشاركة للمخاطر الاكتوارية المرتبطة بمشاركة الموظفين الحاليين والسابقين للمنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، وتكون النتيجة هي عدم وجود أساس ثابت ولا موثوق به لتخصيص الالتزام وأصول الخطة والتكاليف للمنظمات الفردية المشاركة في الخطة. **والبرنامج** والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وعلى غرار المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، ليسا في وضع يسمح لهما بتحديد نصيب كل منظمة مشاركة في التزام الاستحقاقات المحدد وأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بموثوقية كافية لأغراض المحاسبة. وبالتالي يتعامل **البرنامج** مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة وفقا لمتطلبات المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتثبت مساهمات **البرنامج** في الصندوق خلال الفترة المالية كمصروفات في كشف الأداء المالي.

المبالغ المخصصة والخصوم الطارئة

26- ترصد مخصصات للخصوم والرسوم المستقبلية عندما يكون على **البرنامج** التزام قانوني أو تقديري نتيجة وقائع سابقة ويكون من المرجح مطالبة **البرنامج** بتسوية هذا الالتزام.

27- وتدرج الالتزامات المادية الأخرى التي لا تفي بمعايير إثبات الخصوم، في المذكرات على الكشوف المالية كخصوم طارئة عندما لا يتأكد وجودها إلا عند حدوث، أو عدم حدوث، واقعة أو أكثر من الوقائع التي لا تخضع كليا لسيطرة **البرنامج**.

إيرادات المساهمات

28- في عام 2016، غيَّر **البرنامج** سياسته المحاسبية بالنسبة لإثبات إيرادات المساهمات (الإيرادات غير التبادلية)، وعلى هذا فإنه بالنسبة للمساهمات التي يُشترط استخدامها في سنوات قادمة، يقوم **البرنامج** بإثبات الأصول (النقدية أو المستحقة القبض) والخصوم (الإيرادات المؤجلة) عند تأكيد الاتفاق كتابة. ولا يتم تخفيض الخصوم وإثبات الإيرادات إلاّ عندما تبدأ سنة المساهمة التي حددتها الجهة المانحة. وفي السابق، كان الكيان يثبت الإيرادات بالنسبة للمساهمات المخصصة للاستخدام لجميع السنوات بما في ذلك سنوات قادمة ولا يثبت الإيرادات المؤجلة. وقد طُبِّق هذا التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي وفقاً للمعيار 3 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات، والأخطاء المحاسبية)، مما أدّى إلى إعادة بيانها في الكشوف المالية المقارنة بالنسبة لعام 2015. وقد أُعيد بيانها في الكشوف الأول والثاني والثالث والرابع، وتكشف المذكرة 2-10 عن الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي بالنسبة للمساهمات المؤجلة. وتكشف المذكرة 2-15 عن التأثير على أرصدة واحتياطيات الصناديق، وتكشف المذكرة 3 عن التأثير على إيرادات المساهمات، وتكشف المذكرة 7 عن التأثير على الإبلاغ عن الشرائح.

29- ويُثبت **البرنامج** إيرادات المساهمات عند تأكيدها كتابة وعندما تكون مساهمة مخصصة للاستخدام في السنة الحالية للإبلاغ المالي. وبالنسبة للمساهمات التي يُشترط استخدامها في سنوات قادمة، يُثبت **البرنامج** الأصول (النقدية أو المستحقة القبض) والخصوم (الإيرادات المؤجلة) عند تأكيد الاتفاق كتابة. ولا يتم خصم الإيرادات المؤجلة وإثبات الإيرادات إلاّ عندما تبدأ سنة المساهمة على النحو الذي حددته الجهة المانحة.

السلع الغذائية الموزَّعة والتحويلات القائمة على النقد

30- يتم تسجيل السلع الغذائية كمصروفات عندما يوزعها **البرنامج** مباشرة أو بمجرد تسليمها للشركاء المتعاونين أو لمقدمي الخدمة لتوزيعها.

31- ويتم تسجيل التحويلات القائمة على النقد كمصروفات عندما يوزعها **البرنامج** بصورة مباشرة أو بمجرد توزيعها بواسطة الشركاء المتعاونين أو مقدمي الخدمة.

محاسبة الصناديق والإبلاغ عن الشرائح

32- الصناديق أداة محاسبية متوازنة ذاتيا أنشئت من أجل بيان المعاملات المتعلقة بهدف محدد. وتخصص الصناديق لغرض ممارسة أنشطة محددة أو بلوغ أهداف محددة وفقا للوائح وقيود وحدود خاصة. وتعد الكشوف المالية على أساس محاسبة الصناديق، ويبين في نهاية الفترة المركز الموحد لجميع صناديق **البرنامج**. وتمثل أرصدة الصناديق الحصيلة المتراكمة للإيرادات والمصروفات.

33- وتعد الشرائح نشاطا أو مجموعة من الأنشطة المتميزة التي تصدر بشأنها معلومات مالية بشكل منفصل من أجل تقييم الأداء الماضي لكيان معين في تحقيق أهدافه أو في اتخاذ القرارات بشأن المخصصات المقبلة للموارد. ويصنف **البرنامج** جميع المشروعات والعمليات وأنشطة الصناديق ضمن ثلاث شرائح هي: 1) حسابات فئات البرامج؛ 2) الحساب العام والحسابات الخاصة؛ 3) حسابات الأمانة والعمليات الثنائية. ويبلغ **البرنامج** عن معاملات كل شريحة خلال الفترة المالية وعن الأرصدة المحتفظ بها في نهاية الفترة.

34- وحسابات فئات البرامج عبارة عن كيان محاسبي أنشأه المجلس لأغراض محاسبة المساهمات والإيرادات والمصروفات لجميع الفئات البرنامجية. وتشمل الفئات البرنامجية التنمية والإغاثة الطارئة، والإغاثة الممتدة، والعمليات الخاصة.

35- والحساب العام هو كيان محاسبي أنشئ بحيث يسجل في حسابات منفصلة، قيمة استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة، والإيرادات المختلفة، والاحتياطي التشغيلي والمساهمات المتسلمة التي لم تخصص لفئة برنامجية محدّدة أو مشروع مفرد أو مشروع ثنائي. وأما بالنسبة للحسابات الخاصة، فإن المدير التنفيذي هو الذي ينشئها بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، وذلك لأغراض المساهمات الخاصة أو للأموال المخصصة لأنشطة معينة. ويمكن أن ترحل أرصدتها إلى الفترة المالية التالية.

36- كما أن العمليات الثنائية وغير ذلك من حسابات الأمانة هي تقسيمات فرعية محددة من صندوق **البرنامج**. وينشئها المدير التنفيذي بموجب المادة 5-1 من النظام المالي، لتغطية المساهمات التي يتم الاتفاق مع الجهة المانحة على الهدف منها ونطاقها وإجراءات الإبلاغ عنها، في اتفاقات صناديق ائتمانية معينة.

37- ويُحتفظ بالاحتياطيات في الحساب العام بهدف دعم العمليات. ويُحتفظ باحتياطي تشغيلي في إطار الحساب العام بموجب المادة 10-5 من النظام المالي لضمان استمرارية العمليات في حالة التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وبالإضافة إلى الاحتياطي التشغيلي أنشأ المجلس احتياطيات أخرى.

38- و**للبرنامج** أن يُبرم اتفاقات مع أطراف ثالثة للاضطلاع بأنشطة لا تدخل في إطار أنشطته العادية، لكنها تتماشى مع أهدافه. ولا تسجل هذه الاتفاقات كإيرادات أو كمصروفات **للبرنامج**. وبنهاية السنة، يسجل الرصيد الصافي المدين أو الدائن لأطراف ثالثة باعتباره مستحق الدفع أو القبض في كشف المركز المالي تحت الحساب العام. وترد رسوم الخدمة المحملة على هذه الاتفاقات ضمن الإيرادات الأخرى.

مقارنة الميزانيات

39- وتعد ميزانية **البرنامج** على أساس الالتزام والكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وفيما يتعلق بكشوف الأداء المالي تصنف المصروفات على أساس طبيعة هذه المصروفات بينما تصنف مصروفات كشوف مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية والنفقات حسب التصنيفات الوظيفية وتُدرج ضمن فئات تكاليف **البرنامج**.

40- ويوافق المجلس على ميزانيات التكاليف المباشرة للعمليات إما بصورة مباشرة أو عن طريق السلطة المفوضة منه. ويوافق أيضا على الخطة الإدارية السنوية وهي تشمل المبالغ المدرجة في الميزانية لأغراض التكاليف المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة والمبادرات المؤسسية الحاسمة. ويمكن فيما بعد أن يعدل المجلس الميزانيات أو أن تُعدّل بممارسة السلطة المفوضة.

41- الكشف الخامس: المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، بين الميزانية النهائية والمبالغ الفعلية المحسوبة على نفس الأساس الذي حسبت عليه مبالغ الميزانية. ونظرا للاختلاف بين الأسس التي يستند إليها إعداد الميزانية والكشوف المالية، فإن المذكرة 6 تطابق بين المبالغ الفعلية الواردة في الكشف الخامس والمبالغ الفعلية الواردة في الكشف الرابع: التدفقات النقدية.

42- وتمثل الميزانية في الكشف الخامس المتطلبات التشغيلية **للبرنامج**. واعتباراً من عام 2015 يتضمن الكشف الخامس الخطة المحددة الأولويات، التي تمثل خطة عمل ذات أولويات مستندة إلى المساهمات المتوقعة التقديرية مع مراعاة أن **البرنامج** هو منظمة ممولة طوعياً وأن عملياته وإدارته المالية تعتمدان بالتالي على مستوى التمويل الوارد فعليا. وترد الخطة المحددة الأولويات بشكل مفصل في خطة الإدارة وهي تتضمن خطة عمل مؤقتة ومحددة الأولويات لجزء التكاليف المباشرة والتكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة المحددة في الميزانية والمبادرات المؤسسية الحاسمة لجزء التكاليف غير المباشرة.

المذكرة 2-1: النقدية ومعادلات النقد

	2016	2016
	بملايين الدولارات الأمريكية	
النقدية ومعادلات النقد		
الحسابات المصرفية والنقدية في المقر	153.1	178.3
الحسابات المصرفية والنقدية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية	81.8	53.4
حسابات الأسواق المالية وحسابات الودائع في المقر	398.7	218.6
النقدية ومعادلات النقد المحتفظ بها لدى مدراء الاستثمار	138.6	327.2
مجموع النقدية ومعادلات النقد	**772.2**	**777.5**

43- ويحتفظ بالنقدية اللازمة لأغراض الإنفاق الفوري في حسابات نقدية ومصرفية. أما الأرصدة في حسابات السوق المالية وحسابات الإيداع فهي متاحة في غضون مهلة قصيرة.

المذكرة 2-2: الاستثمارات القصيرة الأجل

	2016	**2015**
	بملايين الدولارات الأمريكية	
الاستثمارات القصيرة الأجل		
الاستثمارات القصيرة الأجل	1 169.1	809.5
الجزء الجاري من الاستثمارات الطويلة الأجل (المذكرة 2-6)	7.5	7.7
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**1 176.6**	**817.2**

44- تنقسم الاستثمارات القصيرة الأجل إلى شريحتين من الحوافظ لكل منهما أفق استثماري متميز وتسير وفق مبادئ توجيهية محددة للاستثمار وتخضع لقيود محددة. ولم تتغير ملامح مخاطر الاستثمارات القصيرة الأجل بشكل كبير في عام 2016 وظلت عند مستويات منخفضة جدا في سياق بيئة سوقية اتسمت بالانخفاض المطلق.

45- وبلغت قيمة الاستثمارات القصيرة الأجل 1 169.1 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 (809.5 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015). ومن هذا المبلغ خُصص ما قيمته 565.2 مليون دولار أمريكي للسندات التي تصدرها أو تضمنها الحكومات أو الوكالات الحكومية (367.7 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015)؛ وخُصص مبلغ 373.3 مليون دولار أمريكي لسندات الشركات (299 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015) كما خُصص مبلغ 230.6 مليون دولار أمريكي للأوراق المالية المضمونة بأصول (142.8 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015). وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

46- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، اقتصر استخدام المشتقات في مجال الاستثمارات القصيرة الأجل على السندات الآجلة، ورئي أن مسألة الاستثمار في المشتقات المعرضة للمخاطر ليست بذات أهمية. وبلغت القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة المحتفظ بها في الحافظة الاستثمارية 6.6 مليون دولار أمريكي (11.7 مليون دولار أمريكي في31 ديسمبر/كانون الأول 2015).

47- ويبين الجدول التالي مركز حسابات الاستثمارات القصيرة الأجل خلال السنة:

	2015	إضافات/ (استقطاعات) صافية	الفوائد المستلمة/ المستهلكة	صافي المكاسب/(الخسائر) المتحققة	صافي المكاسب/ (الخسائر) غير المتحققة	2016
			بملايين الدولارات الأمريكية			
الاستثمارات القصيرة الأجل	809.5	349.0	12.6	(2.8)	0.8	1 169.1
الحصة الحالية من الاستثمارات الطويلة الأجل	**7.7**	(0.6)	0.4	-	-	**7.5**
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**817.2**	**348.4**	**13.0**	**(2.8)**	**0.8**	**1 176.6**

48- وخلال عام 2016، زادت الاستثمارات القصيرة الأجل بما يعادل 359.4 مليون دولار أمريكي. ويشمل هذا الارتفاع صافي الأرباح غير المتحققة وقدره 0.8 مليون دولار أمريكي المعروض في مطابقة الفائض مع التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، والفائدة المستهلكة عن الجزء الجاري من الاستثمار الطويل الأجل البالغة 0.4 مليون دولار أمريكي، وقد عُرضت أيضا في المطابقة كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 3.9 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي، وقدره 350.9 مليون دولار أمريكي، فهو معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار، صافيا من مبلغ 7.3 مليون دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل.

المذكرة 2-3: المساهمات المستحقة القبض

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
التركيبة:		
جارية	2 756.9	2 233.4
غير جارية	488.4	36.5
مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض	**3 245.3**	**2 269.9**
المساهمات النقدية المستحقة القبض	3 165.5	2 178.3
المساهمات العينية المستحقة القبض	206.9	205.2
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل إنشاء المخصص	**3 372.4**	**2 383.5**
مخصص لأغراض انخفاض إيرادات المساهمات	(111.6)	(92.2)
مخصص التلف	(15.5)	(21.4)
مجموع المساهمات الصافية المستحقة القبض	**3 245.3**	**2 269.9**

49- تتعلق المساهمات الجارية المستحقة القبض بالمساهمات المؤكدة المستحقة في غضون 12 شهرا بينما المساهمات غير المستحقة القبض غير الجارية هي مساهمات مستحقة بعد 12 شهرا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

50- وتتعلق المساهمات المستحقة القبض بمساهمات الجهات المانحة في فئات البرامج، والعمليات الثنائية، والصناديق الاستئنائية أو في الحساب العام أو الحسابات الخاصة. وقد تشمل مساهمات الجهات المانحة قيودا تتطلب من **البرنامج** استخدام المساهمة في مشروع أو نشاط معين وفي إطار زمني محدد.

51- ويبين الجدول التالي تكوين المساهمات المستحقة حسب سنة التأكيد:

	2016		2015	
	بملايين الدولارات الأمريكية	*النسبة المئوية*	*بملايين الدولارات الأمريكية*	*النسبة المئوية*
سنة التأكيد				
2016	2 760.3	80		
2015	522.5	15	1 879.2	77
2014 وما قبلها	180.9	5	578.0	23
المجموع الفرعي	**3 463.6**	**100**	**2 457.2**	**100**
تسويات إعادة التقييم (المساهمات المستحقة القبض بغير الدولار الأمريكي)	(91.2)	-	(73.7)	-
مجموع المساهمات المستحقة القبض قبل المخصص	**3 372.4**	**100**	**2 383.5**	**100**

52- تُعرض المساهمات المستحقة القبض صافية من مخصص التلف والمخصص المتعلق بانخفاض إيرادات المساهمات.

53- والمخصصات المرصودة لتغطية الانخفاض في إيرادات المساهمات هي مبلغ يقدر لأي تخفيضات في المساهمات المستحقة القبض وإيراداتها عندما تنتفي الحاجة إلى تمويل المشروع الذي كانت المساهمات تتعلق به. وتستند هذه المخصصات إلى الخبرة السابقة.

54- وفيما يلي تغيرات المخصصات لأغراض الانخفاض في الإيرادات المحصلة من المساهمات في عام 2016:

	2015	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2016
	بملايين الدولارات الأمريكية			
مجموع المخصصات لأغراض الانخفاض في عائد المساهمات	**92.2**	**(71.6)**	**91.0**	**111.6**

55- وخلال عام 2016، بلغ الانخفاض في المساهمات المستحقة القبض 71.6 مليون دولار أمريكي. ويسجل هذا الانخفاض كاستخدام للمخصصات المنشأة مقابل الانخفاض في إيرادات المساهمات ويُدرج في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغت المخصصات المطلوبة 111.6 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك فقد سجلت زيادة قدرها 91 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيراد المساهمات النقدية للعام ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

56- وفي عام 2016، نقَّح **البرنامج** إجراء تقدير المخصص المتعلق بالتلف. وطبقاً لهذا الإجراء المنقح، يتم تسجيل المخصص المتعلق بالتلف على أساس استعراض المساهمات المستحقة القبض لتحديد أي البنود التي قد يتعذَّر تحصيلها استناداً إلى دليل موضوعي للتلف كنتيجة لحادث أو أكثر وقع بعد الإثبات الأوَّلي للمساهمات المستحقة القبض، وكان له تأثير على تدفقات النقدية المقبلة المقدَّرة للمساهمات المستحقة القبض أو مجموعة من المساهمات المستحقة القبض. ويتعلق مخصص التلف بالمساهمات المستحقة القبض عندما يتم تكبد المصروفات الفعلية، دون أن يكون من المتوقع تقديم تمويل من الجهات المانحة. ويتطلب الشطب الفعلي تحويلاً من الحساب العام وموافقة من المدير التنفيذي لأي مبلغ يتجاوز عشرة آلاف دولار أمريكي.

57- وفيما يلي تغير مخصصات التلف خلال عام 2016:

	2015	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2016
	بملايين الدولارات الأمريكية			
مجموع مخصصات التلف	**21.4**	**(4.4)**	**(1.5)**	**15.5**

58- وخلال عام 2016، شطبت مساهمات مستحقة القبض قدرها 4.4 مليون دولار أمريكي. وسجلت هذه المساهمات المشطوبة كاستخدام لمخصص التلف ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغ مخصص التلف 15.5 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، سجل انخفاض قدره 1.5 مليون دولار أمريكي كتسوية للعام، ويرد بيانه في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-4: المخزونات

59- الجدولان التاليان يبينان حركة المواد الغذائية وغير الغذائية خلال العام. ويبين الجدول الأول مجموع قيمة المخزونات – المواد الغذائية وغير الغذائية – على النحو الوارد في كشف المركز المالي. ويبين الجدول الثاني مطابقة مخزونات الأغذية التي تعبر عن رصيد الفتح والإضافات خلال العام ناقصا قيمة السلع الموزعة ومخصص تلف الأغذية خلال السنة.

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
السلع الغذائية الحاضرة	490.0	506.2
السلع الغذائية الموجودة في النقل العابر	140.2	128.5
المجموع الفرعي للسلع الغذائية	**630.2**	**634.7**
خصم التالف من الأغذية	(3.4)	(3.2)
مجموع السلع الغذائية	**626.8**	**631.5**
المواد غير الغذائية	16.6	18.8
خصم التالف من غير الأغذية	(0.2)	(0.2)
مجموع المواد غير الغذائية	**16.4**	**18.6**
مجموع المخزون	**643.2**	**650.1**

مطابقة السلع الغذائية	**2016**	**2015**
	بملايين الدولارات الأمريكية	
المخزونات الافتتاحية	631.5	563.0
الخصم – مخصص التلف	3.2	2.8
المشتريات من السلع الغذائية	1 304.2	1 131.6
المساهمات العينية المستلمة	419.8	448.9
النقل والتكاليف المتصلة به	315.2	264.7
مجموع المخزونات المتاحة للتوزيع	**2 673.9**	**2 411.0**
مطروحا منه: السلع الغذائية الموزعة	(2 043.7)	(1 776.3)
مطروحا منه: مخصص التالف من الأغذية	(3.4)	(3.2)
مجموع السلع الغذائية	**626.8**	**631.5**

60- وفيما يتعلق بعام 2016 بلغت قيمة المواد الغذائية وغير الغذائية الموزعة 051.1 2 مليون دولار أمريكي (784.1 1 مليون دولار في 2015) على النحو الوارد في كشف الأداء المالي. ومن هذا المبلغ يتعلق 043.7 2 مليون دولار أمريكي بالسلع الغذائية ومبلغ 7.4 مليون دولار أمريكي بالمواد غير الغذائية (776.3 1 مليون دولار أمريكي و7.8 مليون دولار في عام 2015).

61- وبالنسبة للسلع الغذائية، تُحسب على المخزونات التكاليف المتكبدة حتى أول نقطة دخول إلى البلد المستفيد. وتشمل هذه التكاليف تكاليف الشراء والنقل البحري ورسوم الموانئ، كما تشمل في حال السلع الغذائية الموجهة إلى بلدان غير ساحلية النقل البري في بلدان العبور.

62- ويجري التأكد من كميات السلع الغذائية، المأخوذة من نظم **البرنامج** لتتبع الأغذية، بالحصر المادي للمخزون وتقيّم على أساس المتوسط المرجح.

63- وتشمل المخزونات المواد غير الغذائية المحتفظ بها في مستودعات **البرنامج** في دبي وفي مخازن استراتيجية متنوعة تُديرها شبكة مستودعات الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.

64- وتشمل المواد غير الغذائية ما يلي: المباني/المخازن مسبقة الصنع، وخيام التخزين، ووحدات معالجة المياه، ومجموعات الطاقة الشمسية، والهواتف الخلوية، والأغطية الواقية، والإطارات، وقطع الغيار، والمركبات ذات المحركات.

65- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغت كمية السلع الغذائية في المخازن 1 مليون طن متري قيمتها 630.2 مليون دولار أمريكي. (وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، كانت كمية المخزونات تبلغ 1.1 مليون طن متري قيمتها 634.7 مليون دولار أمريكي).

66- ورصد مخصص للتلف لما يحتمل من خسارة وتلف في المخزونات. وحدد هذا المخصص على أساس الخبرة السابقة بما نسبته 0.54 في المائة من مجموع السلع الغذائية و1.23 في المائة من المواد غير الغذائية (وبلغت المخصصات للأغذية في عام 2015 ما نسبته 0.51 في المائة، و1.05 في المائة للمواد غير الغذائية). وتقيَّم المخزونات باعتبارها صافية بعد اقتطاع قيمة أي تلف أو تقادم. وخلال عام 2016، تم تسجيل مبلغ 3 مليون دولار أمريكي يمثل مجموع قيمة السلع الغذائية التالفة و0.3 مليون دولار أمريكي يمثل مجموع قيمة المواد غير الغذائية التالفة باعتبار ذلك استخداما لمخصص التلف في كشف المركز المالي. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، أصبح المخصص النهائي المقدر والمطلوب للتلف 3.6 مليون دولار أمريكي. وبناء على ذلك، ترد في كشف الأداء المالي زيادة في مخصص التلف قدرها 2.9 مليون دولار أمريكي.

67- ويرد فيما يلي تغير مخصصات المواد التالفة في عام 2016:

	2015	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2016
		بملايين الدولارات الأمريكية		
المخصص الخاص بالتالف من الأغذية	3.2	(3.0)	3.2	3.4
المخصص الخاص بالتالف من غير الأغذية	0.2	0.2	(0.2)	0.2
مجموع المخصصات	**3.4**	**(2.8)**	**3.0**	**3.6**

المذكرة 2-5: البنود المستحقة القبض الأخرى

68- والسلف المدفوعة للبائعين هي مدفوعات تقدم سلفا عن توريد البضائع والخدمات.

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
السلف المدفوعة للبائعين	38.0	31.5
السلف المدفوعة للموظفين	26.5	25.3
اتفاقات أطراف ثالثة مستحقة القبض	3.4	0.3
متنوعات مستحقة القبض	96.3	90.7
مجموع البنود المستحقة القبض قبل المخصص	**164.2**	**147.8**
مخصص التلف	**(37.1)**	**(38.4)**
المجموع الصافي للبنود المستحقة القبض الأخرى	**127.1**	**109.4**

69- والسلف المدفوعة للموظفين هي سلف نقدية لأغراض منحة التعليم، ومعونات الإيجار، والسفر وغير ذلك من استحقاقات الموظفين. ولا تحسب أي فوائد على هذه السلف وفقا للنظامين الإداري والأساسي للموظفين.

70- ويمثل "الاتفاق مع طرف ثالث" عقدا ملزما قانونا بين **البرنامج** وطرف آخر يقوم فيه **البرنامج** بدور الوكيل لتقديم سلع أو خدمات بسعر متفق عليه. وترد المعاملات المتعلقة باتفاقات مع طرف ثالث كبنود مستحقة القبض ومستحقة الدفع في كشف المركز المالي. وتسجل بنود الاتفاقات مع أطراف ثالثة المستحقة القبض والمستحقة السداد بشكل متقابل بحيث تعبر عن الحصيلة الصافية مع أطراف ثالثة.

71- وتشمل المتنوعات المستحقة القبض المبالغ المستحقة من الزبائن عن الخدمات المقدمة والفوائد المتحققة المستحقة القبض وضريبة القيمة المضافة في الحالات التي لم يتم فيها الحصول على إعفاء ضريبي مباشر من الحكومات.

72- وتخضع البنود الأخرى المستحقة القبض لاستعراض لتحديد ما إذا كان الأمر يتطلب مخصصا للتلف. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، وصلت المخصصات إلى مبلغ 37.1 مليون دولار أمريكي، منه 36 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض، و1.1 مليون دولار أمريكي للمبالغ الأخرى المستحقة القبض (37.8 مليون دولار أمريكي لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض و0.6 مليون دولار أمريكي لمبالغ أخرى مستحقة القبض في عام 2015).

73- وترد فيما يلي تغييرات مخصص التلف خلال عام 2016:

	2015	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	تسوية إعادة التقييم	2016
			بملايين الدولارات الأمريكية		
مجموع مخصص التلف	**38.4**	**(0.9)**	**13.7**	**(14.1)**	**37.1**

74- وخلال عام 2016، بلغ شطب المبالغ الأخرى المستحقة القبض تسعة ملايين دولار أمريكي. وتُسجل هذه المبالغ المشطوبة على أنها استخدام لمخصص التلف بالنسبة لمساهمات أخرى مستحقة القبض، وتُدرج في كشف المركز المالي.

75- وتنعكس في تسوية إعادة التقييم عملية إعادة تقييم مخصصات التلف المقومة بعملات غير الدولار الأمريكي.

76- وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغت مخصصات التلف 37.1 مليون دولار أمريكي. وبناء عليه، سجلت زيادة قدرها 13.7 مليون دولار أمريكي كمصروفات للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-6: الاستثمارات الطويلة الأجل

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة	69.1	73.1
الجزء الجاري (المذكرة 2-2)	(7.5)	(7.7)
الجزء الطويل الأجل من الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة	**61.6**	**65.4**
السندات	212.7	200.5
الأسهم	232.0	196.4
مجموع السندات والأسهم	**444.7**	**396.9**
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	**506.3**	**462.3**

77- وتتألف الاستثمارات الطويلة الأجل من استثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) واستثمارات السندات والأسهم.

78- وقد اشتُريت أوراق خزانة الولايات المتحدة في سبتمبر/أيلول 2001 ويُحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق. وقد وزع أجل استحقاق الأوراق على مراحل خلال فترة 30 سنة لتمويل مدفوعات التزامات الفائدة والأصل على قرض للسلع طويل الأجل من إحدى الوكالات الحكومية المانحة (المذكرة 2-13)، معينة عملته بنفس عملة أوراق الاتجار ولنفس الفترة. ولا تحمل هذه الأوراق فائدة

اسمية وقد اشتُـريت بخصم على قيمتها الاسمية؛ ويتصل الخصم بصورة مباشرة بأسعار الفائدة السائدة وقت الشراء والبالغة 5.50 في المائة حتى أجل استحقاق الأوراق ذات الصلة. ويساوي الجزء الجاري من الأوراق المبلغ المطلوب لتسوية الالتزامات المالية على القرض الطويل الأجل.

79- ولا تثبت التغيرات في القيمة السوقية لاستثمارات الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغت القيمة السوقية لهذا الاستثمار 84.1 مليون دولار أمريكي (90.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015).

80- وتعتبر الاستثمارات في السندات والأسهم كمقادير محتفظ بها لتغطية خصوم استحقاقات ما بعد الخدمة في **البرنامج** ومن غير المنتظر أن تُستخدم لدعم عمليات **البرنامج** الجارية. ورغم تخصيص تلك الاستثمارات لهذه الغاية، وعدم إتاحتها لتمويل العمليات الجارية، فإن الاستثمارات لا تخضع لقيود قانونية منفصلة ولا تستوفي الشروط اللازمة لاعتبارها من أصول الخطة وفقاً لتعريف المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعنون استحقاقات الموظفين.

81- وتوظَّف الاستثمارات من خلال ستة صناديق إقليمية تتولى تتبع تركيب وأداء المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال، وهو مؤشر معتمد لأسهم جميع أسواق العالم. وهذه التركيبة الاستثمارية تتيح الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية على أساس غير نشط وبمعدلات للمخاطرة وإيرادات تعكس المؤشر المذكور.

82- ونتجت الزيادة في خدمة السندات واستثمارات الأسهم الطويلة الأجل البالغة قيمتها 47.8 مليون دولار أمريكي عن زيادة قيمة أصول مستثمرة ومن استثمار أموال نقدية في سندات وأسهم، وقيدت المبالغ لصناديق ومشروعات تتعلق باستحقاقات الموظفين. ويستثمر التحويل النقدي البالغ 31.7 مليون دولار أمريكي تمشيا مع سياسة تخصيص الأصول الخاصة **بالبرنامج** والتي تقضي باستثمار 50 في المائة من الأموال المخصصة لتغطية استحقاقات الموظفين في سندات عالمية و50 في المائة منها في أسهم عالمية. وهذه الاستثمارات مسجلة بالقيمة العادلة على أساس التقييم الذي يجريه مصرف الإيداع المستقل المسؤول عن إدارة الأوراق المالية وحفظها.

83- وترد فيما يلي تحركات حسابات الاستثمارات الطويلة الأجل في عام 2016:

	2015	إضافات/ (اقتطاعات)	الفوائد المستلمة/ المستهلكة	صافي المكاسب/ (الخسائر) المتحققة	صافي المكاسب/ (الخسائر) غير المتحققة	2016
			بملايين الدولارات الأمريكية			
السندات والأسهم	**396.9**	31.7	5.0	(4.0)	15.1	**444.7**
الاستثمار في الأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة	**65.4**	(7.3)	3.5	-	-	**61.6**
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	**462.3**	**24.4**	**8.5**	**(4.0)**	**15.1**	**506.3**

84- وخلال عام 2016، زادت الاستثمارات الطويلة الأجل بمقدار 44 مليون دولار أمريكي. وتعامل السندات والأسهم الطويلة الأجل على أنها أصول متاحة للبيع باستثناء الاستثمار في الأدوات المالية المشتقة (28 مليون دولار أمريكي) التي تعامل كاستثمارات محتفظ بها لتداول الأصول المالية. ولذلك، فإنه بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حُولت المكاسب الصافية غير المتحققة والبالغ قدرها 14.8 مليون دولار أمريكي والمرتبطة بالأصول المالية التي تعامل على أنها متاحة للبيع، إلى أصول صافية يرد بيانها في كشف تغيرات الأصول الصافية. وتُعرض الخسائر الصافية غير المتحققة البالغة 0.7 مليون دولار أمريكي المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة والمكاسب الصافية غير المتحققة البالغة 1.0 مليون دولار أمريكي المتعلقة بفروق العملة الأجنبية في كشف الأداء المالي. ويرد بيان الفائدة المستهلكة على الاستثمارات في أوراق خزانة الولايات المتحدة وقدرها 3.5 مليون دولار أمريكي في مطابقة فائض التدفقات النقدية التشغيلية في كشف التدفقات النقدية، كجزء من الزيادة في القيمة المستهلكة للاستثمار الطويل الأجل البالغة 3.9 مليون دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي، وقدره 32.7 مليون دولار أمريكي، صافيا من مبلغ 7.3

مليون دولار أمريكي معاد تصنيفه من استثمارات طويلة الأجل إلى استثمارات قصيرة الأجل، فإنه معروض في كشف التدفقات النقدية تحت أنشطة الاستثمار.

المذكرة 2-7: العقارات والمنشآت والمعدات

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم			صافي القيمة الدفترية
	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015	إضافات	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015	مصروفات الاستهلاك	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016
	بملايين الدولارات الأمريكية								
المباني									
الدائمة	23.0	2.2	(0.1)	25.1	(2.7)	(0.6)	-	(3.3)	21.8
المؤقتة	85.3	12.6	(1.8)	96.1	(49.1)	(12.8)	1.4	(60.5)	35.6
أجهزة الحواسيب	10.9	1.1	(0.2)	11.8	(9.3)	(1.1)	0.2	(10.2)	1.6
المعدات المكتبية	25.9	3.0	(0.7)	28.2	(20.5)	(3.5)	0.6	(23.4)	4.8
التجهيزات والتركيبات المكتبية	0.4	0.2	-	0.6	(0.2)	(0.1)	-	(0.3)	0.3
معدات الأمن والسلامة	5.5	0.3	-	5.8	(4.5)	(0.7)	-	(5.2)	0.6
معدات الاتصالات	9.2	1.1	(0.2)	10.1	(6.7)	(1.4)	0.1	(8.0)	2.1
المركبات الآلية	161.0	18.4	(5.3)	174.1	(94.0)	(23.5)	4.7	(112.8)	61.3
معدات الورش	6.8	0.3	(0.1)	7.0	(4.3)	(1.0)	-	(5.3)	1.7
تحسينات المباني المستأجرة	19.7	3.0	(1.8)	20.9	(14.8)	(2.3)	1.7	(15.4)	5.5
الأصول الثابتة قيد الإنشاء	2.9	4.2	(2.1)	5.0	-	-	-	-	5.0
المجموع	**350.6**	**46.4**	**(12.3)**	**384.7**	**(206.1)**	**(47.0)**	**8.7**	**(244.4)**	**140.3**

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم			صافي القيمة الدفترية
	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2014	إضافات	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2014	مصروفات الاستهلاك	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015
	بملايين الدولارات الأمريكية							
المباني								
الدائمة	22.4	0.6	-	23.0	(2.1)	(0.6)	-	(2.7)	20.3
المؤقتة	66.5	19.3	(0.5)	85.3	(36.0)	(13.3)	0.2	(49.1)	36.2
أجهزة الحواسيب	9.9	1.0	-	10.9	(8.3)	(1.0)	-	(9.3)	1.6
المعدات المكتبية	23.3	2.8	(0.2)	25.9	(17.3)	(3.4)	0.2	(20.5)	5.4
التجهيزات والتركيبات المكتبية	0.4	-	-	0.4	(0.2)	-	-	(0.2)	0.2
معدات الأمن والسلامة	5.2	0.4	(0.1)	5.5	(3.6)	(1.0)	0.1	(4.5)	1.0
معدات الاتصالات	7.5	1.7	-	9.2	(5.2)	(1.5)	-	(6.7)	2.5
المركبات الآلية	129.9	35.2	(4.1)	161.0	(75.4)	(22.4)	3.8	(94.0)	67.0
معدات الورش	4.6	2.2	-	6.8	(3.1)	(1.2)	-	(4.3)	2.5
تحسينات المباني المستأجرة	18.5	1.8	(0.6)	19.7	(12.2)	(2.9)	0.3	(14.8)	4.9
الأصول الثابتة قيد الإنشاء	0.4	2.5	-	2.9	-	-	-	-	2.9
المجموع	**288.6**	**67.5**	**(5.5)**	**350.6**	**(163.4)**	**(47.3)**	**4.6**	**(206.1)**	**144.5**

85- وخلال عامي 2015 و2016، تمثلت الإضافات الرئيسية المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات في المباني المؤقتة والمركبات. وبلغ مجموع صافي المشتريات (بعد اقتطاع البنود التي تم التصرف فيها) خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، ما يعادل 34.1 مليون دولار أمريكي (62 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015) منه مبلغ 8.2 مليون دولار أمريكي يتعلق بمنح عينية في صورة عقارات ومنشآت ومعدات. وترد الإضافات أو التخفيضات المتصلة بالعقارات والمنشآت والمعدات أو التخفيضات الناجمة عن التصرف فيها في كشف المركز المالي، بينما ترد مصروفات الاستهلاك للسنة وقدرها 47 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي (47.3 مليون دولار أمريكي في عام 2015).

86- وتُرسمل العقارات والمنشآت والمعدات إذا بلغت تكلفتها أو تجاوزت حدا أدنى قدره 000 5 دولار أمريكي. وهي تستهلك على امتداد عمر الاستعمال التقديري باستخدام طريقة المعدل الثابت. ويجري دوريا استعراض مستوى الحد الأدنى.

87- وتخضع الأصول لاستعراض سنوي لتحديد أي تراجع في قيمتها. ولم يسفر الاستعراض الذي أجري في عام 2016 عن أي تراجع في قيمة العقارات والمنشآت والمعدات.

المذكرة 2-8: الأصول غير المادية

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم				صافي القيمة الدفترية
	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015	إضافات	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015	مصروفات الإهلاك	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2016
	بملايين الدولارات الأمريكية								
البرمجيات المطورة داخليا	54.0	0.8	-	54.8	(49.1)	(1.1)	-	(50.2)	4.6
البرمجيات المشتراة خارجيا	2.8	-		2.8	(2.7)	(0.1)	-	(2.8)	-
التراخيص والحقوق	0.7	-	-	0.7	(0.6)	(0.1)	-	(0.7)	-
الأصول غير المادية قيد الإنشاء	0.1	1.0	-	1.1	-	-	-	-	1.1
مجموع الأصول غير المادية	**57.6**	**1.8**	**-**	**59.4**	**(52.4)**	**(1.3)**	**-**	**(53.7)**	**5.7**

	التكلفة				الاستهلاك المتراكم				صافي القيمة الدفترية
	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2014	إضافات	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2014	مصروفات الإهلاك	بنود تم التصرف فيها/تحويلها	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015	في *31* ديسمبر/كانون الأول 2015
	بملايين الدولارات الأمريكية								
البرمجيات المطورة داخليا	51.0	3.0	-	54.0	(44.3)	(4.8)	-	(49.1)	4.9
البرمجيات المشتراة خارجيا	2.7	0.1	-	2.8	(2.5)	(0.2)	-	(2.7)	0.1
التراخيص والحقوق	0.6	0.1	-	0.7	(0.5)	(0.1)	-	(0.6)	0.1
الأصول غير المادية قيد الإنشاء	1.9	0.1	(1.9)	0.1	-	-	-	-	0.1
مجموع الأصول غير المادية	**56.2**	**3.3**	**(1.9)**	**57.6**	**(47.3)**	**(5.1)**	**-**	**(52.4)**	**5.2**

88- تُرسمل الأصول غير المادية إذا زادت تكلفتها عن حد أدنى يبلغ 000 5 دولار أمريكي، إلا فيما يتعلق بالبرمجيات المطورة داخليا حيث يبلغ الحد الأدنى 000 100 دولار أمريكي. ولا تتضمن القيمة المرسملة للبرمجيات المطورة داخليا التكاليف المتعلقة بالبحوث والصيانة.

89- ويتضمن كشف المركز المالي الإضافات في الأصول غير المادية أو التخفيضات الناجمة عن التصرف فيها، بينما ترد مصروفات الإهلاك للسنة وقدرها 1.3 مليون دولار أمريكي في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-9: الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
الحسابات المستحقة للبائعين	101.0	107.0
الحسابات المستحقة للمانحين	25.9	5.4
متنوعات	65.6	48.8
المجموع الفرعي للحسابات المستحقة الدفع	**192.5**	**161.2**
المستحقات	365.3	352.6
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات	**557.8**	**513.8**

90- تتصل الحسابات المستحقة الدفع للبائعين بمبالغ مستحقة عن بضائع وخدمات وردت فواتير بشأنها.

91- وتمثل الحسابات المستحقة الدفع للمانحين رصيد المساهمات غير المنفقة في المشروعات المقفلة، رهنا بإعادة المبالغ أو بإعادة البرمجة.

92- أما المستحقات فهي مخصصات تتعلق بالبضائع التي تم استلامها والخدمات التي تم تقديمها **للبرنامج** خلال الفترة والتي لم ترد عنها فواتير من الموردين.

93- وتشمل الحسابات المتنوعة المستحقة الدفع مبالغ مستحقة للموظفين ولوكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة نظير خدمات تم الحصول عليها، والقيمة العادلة لعقود العملة الأجنبية الآجلة.

المذكرة 2-10: المساهمات المؤجلة

	2016	2015 (أعيد بيانها)
	بملايين الدولارات الأمريكية	
التركيبة:		
جارية	486.9	198.9
غير جارية	499.3	39.7
مجموع الإيرادات المؤجلة	**986.2**	**238.6**

94- أدّى التغيير في السياسة المحاسبية بالنسبة لإثبات إيرادات المساهمات على النحو الموصوف في المذكرة 1 إلى إثبات الإيرادات المؤجلة. وتمثل الإيرادات المؤجلة مساهمات أُرجئ إثبات إيراداتها لفترات مالية قادمة نظراً لأن سنة المساهمة تبدأ بعد الفترة المالية الحالية.

95- ويشير الجزء الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بالاثني عشر شهراً التالية. ويشير الجزء غير الجاري إلى إيرادات مؤجلة بالنسبة لمساهمات تتعلق بفترة تتجاوز 12 شهراً بعد نهاية السنة المالية.

96- ويوضح الجدول التالي تركيبة الإيرادات المؤجلة حسب سنة المساهمة:

سنة المساهمة	2016	2015 (أعيد بيانها)
	بملايين الدولارات الأمريكية	
2021	10.3	-
2020	55.7	-
2019	139.0	-
2018	294.3	1.9
2017	486.9	37.8
2016	-	198.9
مجموع الإيرادات المؤجلة	**986.2**	**238.6**

المذكرة 2-11: المخصصات

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأميركية	
مخصص إعادة الأموال للمانحين	**7.0**	**5.7**

97- قدِّر مخصص إعادة الأموال إلى المانحين مستوى الأموال المتوقع إعادتها إلى المانحين نظير مساهمات نقدية غير منفقة في المشروعات. ويُحدد المخصص استنادا إلى الخبرة السابقة.

98- ويرد فيما يلي تغير مخصص إعادة الأموال للمانحين في عام 2016:

	2015	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2016
		بملايين الدولارات الأمريكية		
مخصص إعادة الأموال للمانحين	**5.7**	**(9.1)**	**10.4**	**7.0**

99- وخلال عام 2016، بلغ مجموع الأموال التي أعيدت إلى المانحين 9.1 مليون دولار أمريكي. وتسجل هذه الأموال كاستخدام لمخصص إعادة الأموال إلى المانحين ويرد بيانها في كشف المركز المالي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغ المخصص النهائي التقديري المطلوب 7 مليون دولار أمريكي. وبناء عليه، سُجلت زيادة قدرها 10.4 مليون دولار أمريكي كتسوية لإيرادات المساهمات النقدية للفترة ويرد بيانها في كشف الأداء المالي.

المذكرة 2-12: استحقاقات الموظفين

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
التركيبة:		
جارية	7.8	10.6
غير جارية	652.3	601.9
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**660.1**	**612.5**

	2016			2015
	التقييم الاكتواري	تقييم برنامج الأغذية العالمي	المجموع	
	بملايين الدولارات الأمريكية			
استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل	2.8	5.0	7.8	10.6
استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة	551.0	1.6	552.6	507.5
استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل	94.3	5.4	99.7	94.4
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**648.1**	**12.0**	**660.1**	**612.5**

1-12-2 تقييم خصوم استحقاقات الموظفين

100- يقوم خبراء اكتواريون بتحديد خصوم استحقاقات الموظفين أو يحسبها **البرنامج** على أساس بيانات شؤون الموظفين وخبرة المدفوعات في الماضي. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغ مجموع خصوم استحقاقات الموظفين 660.1 مليون دولار أمريكي منها 648.1 مليون دولار أمريكي تولى إجراء حساباتها الخبراء الاكتواريون، و12 مليون دولار أمريكي أعد حساباتها **البرنامج** (564.5 مليون دولار أمريكي و18 مليون دولار أمريكي على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015).

101- ومن بين مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بما قيمته 660.1 مليون دولار أمريكي حُمل مبلغ 454.9 مليون دولار أمريكي على المشروعات والصناديق ذات الصلة (399.9 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015). وحُمل رصيد الخصوم البالغ قدره 205.2 مليون دولار أمريكي على الحساب العام (212.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015). ووافق المجلس في دورته السنوية لعام 2010 على خطة لتمويل الخصوم غير الممولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين والمخصصة حاليا للحساب العام. وتشمل خطة التمويل مبلغا سنويا إضافيا قدره 7.5 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين المعيارية الذين تزيد مدة خدمتهم عن 15 سنة اعتبارا من عام 2011 بغرض الوصول إلى حالة التمويل الكامل بنهاية الفترة.

2-12-2 التقييم الاكتواري لاستحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من استحقاقات نهاية الخدمة

102- تُحدد الخصوم المتعلقة بالموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بالتشاور مع الخبراء الاكتواريين. وأنشئت هذه الاستحقاقات لمجموعتين من الموظفين: أ) الموظفون من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر؛ ب) الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو الخدمات العامة في المكاتب القطرية والإقليمية التابعون **للبرنامج** (الذين يطلق عليهم كمجموعة اسم الموظفين المعينين محلياً). وكلتا هاتين الفئتين من الموظفين مغطاة بالنظامين الأساسيين والإداريين لموظفي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولموظفي الأمم المتحدة.

103- وبلغ مجموع استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة والتي قام الاكتواريون باحتسابها 645.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 صافية المكاسب والخسائر الاكتوارية (594.5 مليون دولار في 2015) منها مبلغ 494 مليون دولار أمريكي يتعلق بموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر و151.3 مليون دولار أمريكي يتعلق باستحقاقات الموظفين المعينين محليا (129.1 مليون دولار أمريكي في 2015).

104- وفي تقييم عام 2016 بلغت القيمة الإجمالية للاستحقاقات المحددة **للبرنامج** 687.8 مليون دولار أمريكي (571 مليون دولار أمريكي عام 2015)، منها مبلغ 593.5 مليون دولار أمريكي تمثل استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة (482.5 مليون دولار أمريكي في 2014) و94.3 مليون دولار أمريكي تمثل غيرها من الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة (88.5 مليون دولار أمريكي عام 2015).

105- وبموجب المعيار المحاسبي 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المكاسب والخسائر الاكتوارية لاستحقاقات الموظفين بعد الخدمة تثبت مع الوقت باستخدام نهج الكوريدور. وبهذه الطريقة لا تثبت المبالغ التي تصل نسبتها إلى 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة باعتبارها إيرادات أو مصروفات وذلك لإتاحة مجال معقول لتغطية المكاسب والخسائر بعضها بعضا مع الوقت. أما المكاسب والخسائر التي تتجاوز نسبتها 10 في المائة من خصوم الاستحقاقات المحددة فهي تستهلك على امتداد متوسط مدة خدمة الموظف المتبقية لكل استحقاق من الاستحقاقات. وفيما يتعلق بالاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة تثبت المكاسب والخسائر الاكتوارية فورا ولا ينطبق عليها نهج الكوريدور.

106- وفي تقييم عام 2016 لخصوم استحقاقات الموظفين، حدد الخبراء الاكتواريون الخسائر الفعلية في استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة بما قيمته 42.5 مليون دولار أمريكي (بلغت المكاسب الاكتوارية 23.5 مليون دولار أمريكي في عام 2015)، والخسائر الاكتوارية في إطار الاستحقاقات المتعلقة بنهاية الخدمة بما قيمته 6.1 مليون دولار أمريكي (بلغت المكاسب الاكتوارية 2.7 مليون دولار أمريكي في عام 2015).

107- ومن بين الخسائر الاكتوارية الإجمالية البالغة 42.5 مليون دولار أمريكي تتعلق مكاسب اكتوارية قدرها 44.2 مليون دولار أمريكي بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومكاسب اكتوارية تبلغ 4.7 مليون دولار أمريكي بنظام مدفوعات نهاية الخدمة، ومكاسب اكتوارية بمقدار 3 مليون دولار أمريكي بالصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات (المذكرة 2-12-5-4). وتجاوزت المكاسب الاكتوارية للصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات 10 في المائة من التزامات الاستحقاقات المحددة. ووفقا لطريقة الكوريدور، فإن المكاسب والخسائر التي تزيد على 10 في المائة ستُستهلك على مدى متوسط الخدمة الفعلية المتبقية للموظفين فيما يتعلق بكل استحقاق. ومتوسط الخدمة الفعلية المتبقية للموظفين فيما يتعلق بخطط ما بعد الخدمة هو على النحو التالي: 12.67 و14.53 سنة في خطة التأمين الصحي الأساسي والخطط الصحية لما بعد الخدمة التابعة لخطة تغطية التأمين الصحي (MICS) على التوالي، و11.94 سنة لنظام مدفوعات نهاية الخدمة، و9.35 و10.40 سنة للصندوق الاحتياطي لخطة التعويض لموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر والموظفين المعينين محلياً على التوالي.

108- وتشمل المصروفات السنوية لخصوم استحقاقات الموظفين التي يحددها الخبراء الاكتواريون استهلاك المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية.

109- ويعرض الجدول التالي حركة خصوم استحقاقات الموظفين حسب ما قرر الخبراء الاكتواريون خلال عام 2016:

	2015	الاستخدام	الزيادة/(النقص)	2016
		بملايين الدولارات الأمريكية		
خطط التأمين الصحي بعد الخدمة	472.7	(4.1)	48.5	517.1
نظام مدفوعات نهاية الخدمة	24.7	(2.0)	2.1	24.8
الصندوق الاحتياطي وخطة التعويضات	8.6	(0.7)	1.2	9.1
الاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة	88.5	(6.9)	12.7	94.3
مجموع خصوم استحقاقات الموظفين	**594.5**	**(13.7)**	**64.5**	**645.3**

3-12-2 استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

110- تتعلق استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بالإجازات السنوية ومنح التعليم، ومبالغ متكبدة ولكنها لم تسدَّد تتعلق بجميع الخطط. وتم تقدير المبالغ المتكبدة ولكنها لم تسدَّد بواسطة الاكتواريين الفنيين الاستشاريين.

4-12-2 استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

111- تُعرَّف استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة بأنها خطط استحقاقات تتألف من خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، والصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات.

112- وتسمح خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين المؤهلين وأفراد أسرهم المؤهلين بالمشاركة في خطة التأمين الصحي الأساسي (BMIP) أو في خطة تغطية التأمين الصحي (MICS) رهناً بفئة الموظفين التي ينتمي إليها المتقاعدون المعنيون. وخطة BMIP متاحة لموظفي الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر. أما خطة MICS فمتاحة للموظفين المعينين محلياً في المكاتب القطرية والإقليمية.

113- أما نظام مدفوعات نهاية الخدمة فهو خطة تمول مدفوعات انتهاء الخدمة لموظفي البرنامج من فئة الخدمة العامة في المقر بروما عند نهاية خدمتهم.

114- وأما الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فهو خطة تقدم تعويضا لجميع الموظفين والمستخدمين والمعالين في حال الوفاة أو الإصابة أو المرض بسبب أداء مهامهم الرسمية.

115- وتشمل الخصوم تكاليف الخدمة لعام 2016 مطروحا منها مدفوعات الاستحقاقات المسددة.

5-12-2 استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى

116- تشمل استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل الأخرى السفر في إجازة زيارة الوطن والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة، وتتألف من الإجازة المستحقة، ومنح الوفاة، ومنح العودة إلى الوطن، ومصروفات السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصل بالعودة إلى الوطن، وتستحق الدفع عند انتهاء خدمة الموظف.

1-5-12-2 الافتراضات والأساليب الاكتوارية

117- يقوم **البرنامج** كل عام باستعراض واختيار الافتراضات والأساليب التي سيستخدمها الاكتواريون في تقييم نهاية السنة لتحديد المصروفات والمتطلبات من المساهمات لنظم **البرنامج** لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة). ولأغراض تقييم عام 2016، يتضمن الجدول التالي وصفا للافتراضات والأساليب المستخدمة، كما يبين الجدول الافتراضات والأساليب المستخدمة في تقييم عام 2015.

118- وقد أدت الافتراضات والأساليب المستخدمة لأغراض تقييم عام 2016 الاكتواري إلى زيادة في صافي خصوم استحقاقات ما بعد الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية الخدمة بلغ مجموعها 50.8 مليون دولار أمريكي (46.7 مليون دولار أمريكي في 2015).

119- ويتطلب المعيار المحاسبي 25 الإبلاغ عن الافتراضات الاكتوارية في الكشوف المالية. إضافة لذلك، يُطلب أن يبلّغ عن كل افتراض من الافتراضات الاكتوارية بالقيمة المطلقة.

120- وترد فيما يلي الافتراضات والأساليب المستخدمة لتحديد قيمة خصوم **البرنامج** الناجمة عن استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بنهاية خدمة موظفي **البرنامج** في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. وتم تحديد الافتراضات المتعلقة فقط باستحقاقات معينة للموظفين:

سعر الحسم	3 في المائة للمحاسبة والتمويل استنادا إلى نهج منحنى العائد للخطط المتاحة للموظفين في الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في المقر (كانت 3.5 في المائة في تقييم 2015) 4.7 في المائة استنادا إلى نهج منحنى العائد للخطط المتاحة للموظفين المعينين محليا (كانت 4.9 في المائة في تقييم 2015)
زيادات في تكاليف التأمين الصحي (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	خطة التأمين الصحي الأساسي- 5 في المائة سنوياً خلال عام 2017، وتتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل سنتين إلى 4.4 في المائة في عام 2029، ثم تتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل ثلاث سنوات إلى 4 في المائة في عام 2041 وما بعده. (4.5 في المائة سنويا اعتبارا من 2016 إلى 2020 ضمنا، وتتناقص بنسبة 0.1 بالمائة كل خمس سنوات إلى 4 بالمائة في 2041 وما بعده) خطة تغطية التأمين الصحي- 9.5 في المائة اعتباراً من عام 2017، وتتناقص بنسبة 0.3 في المائة كل سنة إلى 7.1 في المائة في عام 2025، ثم تتناقص بنسبة 0.2 في المائة كل سنة إلى 5.1 في المائة في عام 2035، ثم تتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل عام حتى تصل إلى 4 في المائة في عام 2046 وما بعده (8 في المائة اعتباراً من عام 2016، تتناقص بنسبة 0.2 في المائة كل عام إلى 6 في المائة في عام 2026، ثم تتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل عام حتى تصل إلى 4 فى المائة فى عام 2046 وما بعده)
العائد المتوقع على الأصول	التمويل – 5.6 في المائة (كما في تقييم 2015)؛ المحاسبة – لا تنطبق لأن الخطط تعامل على أنها غير ممولة
جدول المرتبات السنوي	3.0 في المائة زائدا مكون الجدارة
الزيادة السنوية في تكلفة المعيشة	2.5 في المائة (الحد الأدنى لاستحقاقات منحة الوفاة في خطط تعويض الموظفين لم تتغير)
أسعار الصرف المستقبلية	الأسعار الثابتة للأمم المتحدة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016
تكاليف مطالبات التأمين الصحي (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	خطة التأمين الصحي الأساسي - بلغ متوسط المطالبات لعام 2017 في تقييم عام 2016 ما يعادل 572 5 دولارا أمريكيا لكل شخص بالغ (كان المبلغ 186 5 دولارا أمريكيا لعام 2016 في تقييم 2015) خطة تغطية التأمين الصحي – وصل متوسط المطالبات في عام 2017 في تقييم 2016 إلى 976 دولارا أمريكيا لكل شخص بالغ (كان المبلغ 081 1 دولارا أمريكيا لعام 2016 في تقييم 2015)
التكاليف الإدارية السنوية (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	خطة التأمين الصحي الأساسي – 3 في المائة من تكلفة المطالبات عام 2017 (3.0 في المائة تكلفة مطالبات عام 2016 دون احتساب الاستبقاء لدى شركة التأمين، مع زيادة بعد ذلك حسب معدل التضخم العام) خطة تغطية التأمين الصحي – مدرجة في تكلفة المطالبات المعروضة أعلاه
الاستبقاء لدى شركة التأمين (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	2.3 في المائة من المطالبات في عام 2017 (كما في تقييم 2015)
مساهمات المشتركين في المستقبل (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	خطة التأمين الصحي الأساسي - المحاسبة والتمويل 29 في المائة (كما في تقييم 2015) خطة تغطية التأمين الصحي - تزيد التكاليف الصحية مع ارتفاع التضخم، في حين أن مساهمات المشتركين تزيد وفقاً لمدفوعات المرتبات/التقاعد
معدلات الوفيات	معدلات الوفيات تماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
معدلات العجز	معدلات العجز تماثل ما جاء في التقييم الصادر في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
معدلات الانسحاب	تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2009 و2013 في **البرنامج**
معدلات التقاعد	تقوم على أساس الدراسة المتعلقة بمعدلات الانسحاب في الفترة ما بين 2009 و2013 في **البرنامج**
المشاركة (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	خطة التأمين الصحي الأساسي - 95 في المائة من المتقاعدين في المستقبل سيختارون تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي (كما في تقييم 2015). وبناء على دراسة أجريت عن التجربة في منظمات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها فإن نسبة 0.2 في المائة من المشمولين بخطط التأمين الصحي الأساسي سينسحبون منها سنويا بعد التقاعد (كما في تقييم 2015) خطة تغطية التأمين الصحي - كما في خطة التأمين الصحي الأساسي

خطة التأمين الصحي للمتقاعدين في المستقبل (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	يحصلون حاليا على مدفوعات باليورو – خطة اليورو يحصلون حاليا على مدفوعات بعملة أخرى غير اليورو – خطة الدولار الأمريكي
تغطية الزوج/الزوجة (خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فقط)	85 في المائة من المتقاعدين الذكور و55 في المائة من الإناث لديهم زوج يختار تغطية خطة التأمين الصحي الأساسي. (كما في تقييم 2015) ويفترض أن الزوجات أصغر بأربع سنوات من أزواجهن المتقاعدين وأن الأزواج أكبر بأربع سنوات من زوجاتهن المتقاعدات
النسبة المستقبلية لحوادث الوفاة والعجز المنسوبة لأداء المهام الرسمية (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)	10 في المائة من الوفيات و4 في المائة من حالات العجز (كما في تقييم 2015)
طبيعة العجز (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)	يفترض أن جميع أنواع العجز هي شاملة ودائمة
أهلية الحصول على تعويضات الاستحقاقات (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)	يفترض أن الوفاة والمصابين بالعجز في إطار صندوق الاحتياطي وخطة التعويضات يحصلون على استحقاقات من صندوق المعاشات التقاعدية بالأمم المتحدة.
الاستحقاقات المستبعدة بسبب عدم توافر الجانب المادي (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	مصروفات إعداد المتوفى والجنازة؛ واستحقاقات الأطفال المتعلقة بالوفاة والعجز مستقبلا.
الاستحقاقات المستبعدة بسبب إدخالها في عمليات تقييم أخرى (الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات فقط)	المصروفات العلاجية والمستشفيات تكاليف نقل المتوفى وأسرته للعودة إلى الوطن
الأعضاء الذين يحصلون على استحقاقات العودة للوطن (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)	يُفترض دفع استحقاقات العودة للوطن لنسبة 80 في المائة من الموظفين المتقاعدين أو المنسحبين من الخدمة (كما في تقييم 2015)؛ ويُفترض أن يكون 80 في المائة من الموظفين الذكور المستحقين متزوجين؛ ويُفترض أن يكون 50 في المائة من الموظفات متزوجات (كما في تقييم 2015)
تكاليف السفر للعودة إلى الوطن ونقل الأثاث (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)	يُدفع مبلغ 600 8 دولار أمريكي للموظف غير المتزوج و200 12 للموظف المتزوج في 2016، وتزيد هذه المبالغ مع ارتفاع التضخم بعد ذلك (كما في تقييم 2015)
حساب الإجازة المستحق الدفع عند انتهاء الخدمة (استحقاقات أخرى تتعلق بانتهاء الخدمة فقط)	يفترض أن متوسط الاستحقاقات يبلغ 37 يوما مدفوع الأجر (26 يوما كما في تقييم 2015).
الطريقة الاكتوارية	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة، ونظام مدفوعات انتهاء الخدمة، وخطط تعويضات الموظفين: الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد التي تبدأ بتاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ التأهل الكامل للحصول على الاستحقاقات نظم المدفوعات الأخرى المتعلقة بانتهاء الخدمة: بالنسبة للإجازات المستحقة: الوحدة الائتمانية المقدرة لجميع الالتزامات المتعلقة بفترة الخدمة السابقة. بالنسبة لمصروفات سفر العودة إلى الوطن ونقل الأمتعة المتصل بذلك: الوحدة الائتمانية المقدرة لفترة الإسناد التي تبدأ بتاريخ الدخول في الخدمة حتى تاريخ انتهائها. وبالنسبة لمنحة العودة إلى الوطن ومنحة الوفاة: الوحدة الائتمانية المقدرة بإسناد إلى صيغة الاستحقاقات الفعلية.
قيمة الأصول	التمويل – القيمة في السوق المحاسبة – الخطط تعامل على أنها غير ممولة.

121- وتقدم الجداول التالية معلومات وتحليلات إضافية تتعلق بخصوم استحقاقات الموظفين المحسوبة من قِبل الخبراء الاكتواريين.

2-5-12-2 مطابقة التزامات الاستحقاقات المحددة

	خطط التأمين الصحي بعد الخدمة	الاستحقاقات الأخرى المرتبطة بانتهاء الخدمة	نظام مدفوعات نهاية الخدمة	الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات	المجموع
			بملايين الدولارات الأمريكية		
صافي التزام الاستحقاقات المحددة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015	**450.5**	**88.5**	**19.9**	**12.1**	**571.0**
تكلفة الخدمة لعام 2016	31.3	3.5	1.6	0.5	36.9
تكلفة الفائدة لعام 2016	17.6	3.1	0.7	0.4	21.8
إجمالي المدفوعات الفعلية للاستحقاقات لعام 2016	(5.7)	(6.9)	(2.0)	(0.6)	(15.2)
مساهمات المشتركين	1.5	-	-	-	1.5
تحركات سعر الصرف	(10.1)	(0.1)	(0.9)	-	(11.1)
الخسائر الاكتوارية الأخرى	76.2	6.2	0.8	(0.3)	82.9

التزام الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر عام 2016	**561.3**	**94.3**	**20.1**	**12.1**	**687.8**

2-12-5-3 المصروفات السنوية للسنة التقويمية 2015

	خطة التأمين الصحي بعد الخدمة	**الاستحقاقات الأخرى المرتبطة بانتهاء الخدمة**	**نظام مدفوعات نهاية الخدمة**	**الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات**	**المجموع**
		بملايين الدولارات الأمريكية			
تكلفة الخدمة	31.3	3.5	1.6	0.5	36.9
تكلفة الفائدة	17.6	3.1	0.7	0.4	21.8
(المكاسب)/الخسائر المتعلقة بالإهلاك	(0.4)	6.1	(0.2)	0.3	5.8
المصروفات الفرعية	**48.5**	**12.7**	**2.1**	**1.2**	**64.5**

2-12-5-4 مطابقة القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة

	خطط التأمين الصحي بعد الخدمة	**الاستحقاقات الأخرى المرتبطة بانتهاء الخدمة**	**نظام مدفوعات نهاية الخدمة**	**الصندوق الاحتياطي لخطة التعويضات**	**المجموع**
		بملايين الدولارات الأمريكية			
التزام الاستحقاقات المحددة					
غير النشطة	156.3	-	-	9.4	165.7
النشطة	405.0	94.3	20.1	2.7	522.1
المجموع	**561.3**	**94.3**	**20.1**	**12.1**	**687.8**
(الفائض)/العجز	561.3	94.3	20.1	12.1	687.8
الأرباح/(الخسائر) غير المثبتة	(44.2)	-	4.7	(3.0)	(42.5)
صافي خصوم بيان الميزانية	**517.1**	**94.3**	**24.8**	**9.1**	**645.3**

2-12-5-5 خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة - تحليل الحساسية

122- تتمثل ثلاثة من الافتراضات الرئيسية في تقييم خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فيما يلي: 1) معدل الزيادة المتوقعة في التكاليف الصحية في المستقبل؛ 2) سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو؛ 3) سعر الحسم المستخدم في تحديد القيمة الحالية للاستحقاقات التي ستدفعها الخطة في المستقبل.

123- وقد افتُرض في تقييم عام 2016 أنه بالنسبة لخطة التأمين الصحي الأساسي فإن التكاليف الطبية ستزيد بنسبة 5 في المائة سنوياً خلال عام 2017، وتتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل سنتين إلى 4.4 في المائة في عام 2029، ثم تتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل ثلاث سنوات إلى 4 في المائة في عام 2041، وتظل على هذه الحال كل عام بعد ذلك. وبالنسبة لخطة تغطية التأمين الصحي، افترض أن التكاليف الطبية ستزيد بنسبة 9.5 في المائة اعتباراً من عام 2017، وتتناقص بنسبة 0.3 في المائة كل عام إلى 7.1 في المائة في عام 2025، ثم تتناقص بنسبة 0.2 في المائة كل عام إلى 5.1 في المائة في عام 2035، ثم تتناقص بنسبة 0.1 في المائة كل عام حتى تصل إلى 4 في المائة في عام 2046 وستظل على هذه الحال كل عام بعد ذلك.

124- كما افتُرض بالنسبة لخطة التأمين الصحي الأساسي أن متوسط سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي في المستقبل سيكون نحو 1.046 دولار أمريكي لليورو الواحد، وهو سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. أما بالنسبة لخطة تغطية التأمين الصحي فقد جرى افتراض أن كل المطالبات المتكبدة بالدولار الأمريكي أو بعملات أخرى ستُربط بالدولارات الأمريكية.

125- وافتُـــرض أيضا سعر حسم نسبته 3 في المائة لخطة التأمين الصحي الأساسي، استنادا إلى نهج منحنى العائد في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 (3.5 في المائة بتقييم 2015)، وسعر حسم بنسبة 4.7 في المائة لخطة تغطية التأمين الصحي (4.9 في المائة في تقييم 2015).

126- وأجري تحليل للحساسية لتحديد أثر الافتراضات السابقة على الخصوم المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25. وتظهر النتائج أن تكلفة المطالبات ومعدلات الأقساط سترتفع بنفس نسبة تغير معدل تضخم التكاليف الصحية، غير أن جميع الافتراضات الأخرى لن تتأثر. وبالنسبة لسعر الصرف، يعكس تحليل الحساسية أثر ارتفاع اليورو 10 سنتات مقابل الدولار الأمريكي. أما بالنسبة لتضخم تكاليف التأمين الصحي وأسعار الحسم، فإن تحليل الحساسية يعكس أثر تغيرات بنسبة 1 في المائة.

127- وباستخدام الافتراضات الحالية، تبلغ التزامات الاستحقاقات المحددة 561.3 مليون دولار أمريكي. ووفقا لتحليل حساسية الخصوم، سيؤدي ارتفاع في معدل تضخم التكاليف الطبية نسبته 1 في المائة سنويا، وبدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى التزامات استحقاقات محددة قدرها 717.4 مليون دولار أمريكي. ويؤدي سعر صرف قدره 1.146 دولار أمريكي لليورو، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى التزامات استحقاقات محددة قدرها 586.1 مليون دولار أمريكي. ويؤدي انخفاض في سعر الحسم نسبته 1 في المائة، بدون وجود تغيير في الافتراضات الأخرى، إلى التزامات استحقاقات محددة قدرها 724 مليون دولار أمريكي.

2-12-5-6 التكاليف المتوقعة خلال 2017

128- تبلغ مساهمة **البرنامج** المتوقعة في 2017 في نظم الاستحقاقات المحددة 13.3 مليون دولار أمريكي، وقد حُدد هذا المبلغ على أساس مدفوعات الاستحقاقات المحددة لتلك السنة.

2-12-6 الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

129- ينص النظام الأساسي للصندوق على أن يجري مجلس المعاشات تقييما اكتواريا للصندوق على الأقل مرة كل ثلاث سنوات بواسطة استشاري اكتواري. وتمثلت ممارسة صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري كل سنتين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول الحالية والتقديرية المستقبلية لصندوق المعاشات تكفي لتغطية التزاماته.

130- ويتألف التزام **البرنامج** المالي نحو الصندوق من المساهمة المقدرة له بالمعدل الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة (حاليا 7.9 في المائة للمشتركين و15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء) إلى جانب أي حصة في أي مدفوعات من العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق. ولا تسدد مدفوعات العجز الاكتواري هذه إلا في حال تطبيق الجمعية العامة للأمم المتحدة للمادة 26، وذلك بعد أن تقرر وجود حاجة لمدفوعات العجز الاكتواري استنادا إلى تقدير للكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وفي هذه الحالة، يتعين على كل منظمة عضو أن تساهم في تغطية العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع مساهمات كل منها خلال فترة الثلاث سنوات التي تسبق تاريخ التقييم.

131- وأجري تقييم اكتواري في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، وأظهر فائضا نسبته 0.16 في المائة (عجز اكتواري نسبته 0.72 في المائة في تقييم 2013) من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مما يعني ضمنا أن معدل المساهمة النظري المطلوب لتحقيق التوازن في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 نسبته 23.54 في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، مقارنة بالمساهمة الحالية البالغة 23.7 في المائة. وسيُجرى التقييم الاكتواري التالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.

132- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، كان المعدل الممول من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بافتراض عدم إدخال تعديلات على المعاشات في المستقبل، 141.1 في المائة (127.5 في المائة في تقييم 2013). وكان المعدل الممول 100.9 في المائة (91.2 في المائة في تقييم 2013) عندما وضعت التعديلات الحالية على نظام المعاشات في الاعتبار.

133- وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، خلص الاستشاري الاكتواري إلى أنه لم تكن هناك حاجة، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، إلى مدفوعات العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات نظرا لأن القيمة الاكتوارية للصندوق تتجاوز القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، تتجاوز القيمة السوقية للأصول أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة حتى تاريخ التقييم. ووقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد طبقت أحكام المادة 26.

134- وخلال 2016، بلغت مساهمات **البرنامج** المدفوعة لصندوق المعاشات 65.4 مليون دولار أمريكي (63.7 مليون دولار أمريكي في 2015). أما المساهمات المتوقعة لعام 2017 فهي 65.3 مليون دولار أمريكي.

135- ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية للكشوف المالية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ويقدم تقريرا إلى مجلس صندوق المعاشات بشأن المراجعة كل سنة. ويصدر صندوق المعاشات تقارير فصلية بشأن استثماراته ويمكن الاطلاع عليها بزيارة موقع الصندوق على الإنترنت في www.unjspf.org.

2-12-7 ترتيبات الضمان الاجتماعي للموظفين الخاضعين لعقود الخدمة

136- يحقّ الضمان الاجتماعي لموظفي **البرنامج** الخاضعين لعقود الخدمة على أساس الشروط والأعراف المحلية. غير أن **البرنامج** لم يضع أية ترتيبات عالمية للضمان الاجتماعي بموجب عقود الخدمة. ويمكن الحصول على ترتيبات الضمان الاجتماعي إما عن طريق النظام الوطني للضمان الاجتماعي أو النظم المحلية الخاصة أو كتعويض نقدي لنظام يتبعه الموظف نفسه. ويعتبر توفير ضمان اجتماعي مناسب بما يتماشى مع تشريعات العمل المحلية شرطا أساسيا من شروط عقد الخدمة. ولا يُعتبر موظفو العقود الخاصة من موظفي **البرنامج** ولا يغطيهم النظامان الأساسيان والإداريان لموظفي منظمة الأغذية والزراعة ولموظفي الأمم المتحدة.

المذكرة 2-13: القرض

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
الجزء الجاري من القرض	**5.7**	**5.8**
الجزء غير الجاري من القرض	**78.1**	**83.8**
القرض	**83.8**	**89.6**

137- في ديسمبر/كانون الأول 2000، تم التوصل إلى اتفاق بين أحد كبار المانحين و**البرنامج** بشأن نظام لتقديم المساعدة الغذائية لمشروعين قطريين. وبموجب النظام هذا، قدم المانح مساهمة نقدية بمقدار 164.1 مليون دولار أمريكي، استُخدم منها مبلغ 106 ملايين دولار أمريكي لشراء سلع غذائية بموجب قرض من وكالة حكومية في البلد المانح.

138- ويسدد القرض على 30 سنة بفائدة نسبتها 2 في المائة سنويا للسنوات العشر الأولى و3 في المائة سنويا على الرصيد المتناقص كل سنة بعد ذلك. ويشمل الجزء الجاري مبلغا سنويا من أصل القرض بما قيمته 5.3 مليون دولار أمريكي، وتكلفة استهلاك قدرها 0.4 مليون دولار أمريكي باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية. ويُحتفظ باستثمارات في أوراق الاتجار المنفصل بالفائدة والأصل المسجلين للأوراق المالية لخزانة الولايات المتحدة (STRIPS) (المذكرة 2-6) المشتراة في 2001 حتى استحقاقها في موعد لا يتجاوز عام2031 لتسديد قيمة الفائدة والأصل لقرض السلع الغذائية البالغ 106 ملايين دولار أمريكي.

139- ويظهر القرض بالتكلفة المستهلكة مع استخدام سعر الفائدة الفعلي البالغ 2.44 في المائة. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغ مجموع التكلفة المستهلكة 83.8 مليون دولار أمريكي (89.6 مليون دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015) مع مبلغ مستحق عن كل سنة مقداره 5.7 مليون دولار أمريكي، وجزء طويل الأجل مقداره 78.1 مليون دولار أمريكي (5.8 مليون دولار أمريكي و83.8 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2015).

140- وفي 2016، بلغ مجموع مصـــروفات الفائدة 2.2 مليون دولار أمريكي (في 31 ديســـمبر/كانون الأول 2015)، وهو ما ينعكس في كشـف الأداء المالي، ويمثل 2.6 مليون دولار أمريكي منه الفائدة السـنوية المسـتحقة الدفع في مايو/أيار 2016، وتمثل (0.5) مليون دولار أمريكي منه التكلفة المستهلكة الناتجة عن إثبات القرض بقيمته الحالية الصافية.

141- وفي كشـــف التدفقات النقدية، تظهر الفائدة المدفوعة خلال العام بما قيمته 2.6 مليون دولار أمريكي تحت بند أنشـــطة التمويل، بينما تظهر الفائدة المستهلكة البالغة (0.5) مليون دولار أمريكي تحت بند المطابقة من أنشطة التشغيل.

المذكرة 2-14: الأدوات المالية

2-14-1 طبيعة الأدوات المالية

142- تبين المذكرة 1 تفاصيل أبرز الطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة، بما في ذلك معايير الإثبات والشطب، والأساس الذي تقوم عليه القياسات وكذلك الذي تثبت به المكاسب والخسائر المتعلقة بكل فئة من الأصول والخصوم المالية.

143- وتصنف الأصول المالية **للبرنامج** في الفئات التالية:

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
الأصول المالية بالقيمة العادلة في إطار الفائض أو العجز	1 170.4	811.5
الاستثمارات المحتفظ بها حتى أجل الاستحقاق	69.1	73.1
القروض والمبالغ المستحقة القبض	3 950.5	2 953.6
الأصول المالية المتاحة للبيع	443.4	394.9
المجموع الفرعي	**5 633.4**	**4 233.1**
أصول غير مالية	988.6	998.9
المجموع	**6 622.0**	**5 232.0**

144- وتصنف الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز على أنها فئة محتفظ بها للتجارة.

145- وتحدد جميع الخصوم المالية المادية بتكلفة الاستهلاك.

146- ويعرض الجدول التالي أصول **البرنامج** المحسوبة بالقيمة العادلة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 وفي عام 2015 على التوالي.

	2016				2015			
	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
	بملايين الدولارات الأمريكية				*بملايين الدولارات الأمريكية*			
الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز	-	1 169.4	1.0	1 170.4	-	802.1	9.4	811.5
الأصول المالية المتاحة للبيع	224.3	217.2	1.9	443.4	196.3	198.6	-	394.9
المجموع	**224.3**	**1 386.6**	**2.9**	**1 613.8**	**196.3**	**1 000.7**	**9.4**	**1 206.4**

147- وقد حُددت المستويات المختلفة للقيمة العادلة على النحو التالي: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق العاملة بالنسبة لأصول مماثلة (المستوى 1). ومدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى 1 والتي يمكن ملاحظتها بالنسبة للأصل، إما

بصورة مباشرة (أي أسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار) (المستوى 2). ومدخلات لأصول لا تستند إلى البيانات السوقية الملاحظة (أي مدخلات غير ملاحظة) (المستوى 3).

148- وتعد المبادئ التوجيهية لاستثمارات **البرنامج** متحفظة جدا في طبيعتها، وهدفها الرئيسي هو المحافظة على رأس المال والخصوم. وتعد الأصول المالية المحتفظ بها للتجارة والمتاحة للبيع من نوعية عالية طبقا للتقديرات الائتمانية الدولية (انظر المذكرة 2-14-2: مخاطر الائتمانات). ويلتزم مديرو الاستثمار بالمبادئ التوجيهية الخاصة باستثمارات **البرنامج**، والتي تطلب منهم اختيار أوراق مالية قابلة للتداول بدرجة عالية فيما يتعلق بحوافظ الاستثمار. وتعتمد مستويات القيمة العادلة بدرجة كبيرة على ما إذا كانت توجد سوق نشطة للأوراق المالية. وتوفر الأسواق النشطة مدخلات مباشرة للبيانات، وقد توفر سيولة أفضل، وتخفض تكاليف التجارة عن طريق أسعار صارمة للعرض والطلب. ولا يعني مستوى القيمة العادلة المختلف بالضرورة مستوى مخاطرة مختلفا أو أعلى بالنسبة للأوراق المالية، فكلها متساوية. ويعكس تسلسل القيمة العادلة طبيعة المدخلات المستخدمة في تحديد القيم العادلة، وليس مستوى المخاطرة التي تنطوي عليها الأوراق المالية نظرا لأن احتمال التخلف الجزئي أو الكلي بالنسبة للتدفقات النقدية من جانب أصحاب الأوراق المالية أو النظراء لا علاقة له بفئة القيمة العادلة.

149- ويقدم الجدول التالي التغييرات في الصكوك المالية من المستوى 3 بالنسبة لسنتي 2015 و2016 على التوالي المنتهيتين في 31 ديسمبر/كانون الأول.

	2016			**2015**		
	الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز	**الأصول المالية المتاحة للبيع**	**المجموع**	**الأصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز**	**الأصول المالية المتاحة للبيع**	**المجموع**
	بملايين الدولارات الأمريكية			***بملايين الدولارات الأمريكية***		
الرصيد الافتتاحي	9.4	-	9.4	9.2	0.7	9.9
المكاسب/(الخسائر) المثبتة في كشف الأداء المالي		-	-	-	-	-
المكاسب/(الخسائر) المثبتة في كشف الأصول الصافية	-	(0.1)	(0.1)	-	-	-
المشتريات	1.0	3.0	4.0	4.4	-	4.4
المبيعات	-	(1.0)	(1.0)	(4.2)	-	(4.2)
التسويات	-	-	-	-	-	-
تغير رأس مال	(9.4)	-	(9.4)	-	-	-
التحويل	-	-	-	-	(0.7)	(0.7)
الرصيد الختامي	**1.0**	**1.9**	**2.9**	**9.4**	**-**	**9.4**

150- ولم تكن هناك تحويلات من المستوى 1 إلى المستوى 2 ومن المستوى 2 إلى المستوى 1 خلال عامي 2015 و2016.

2-14-2 مخاطر الائتمانات

151- تتوزع المخاطر الائتمانية **للبرنامج** على نطاق واسع، كما أن سياسة **البرنامج** لإدارة المخاطر تحد من مبلغ التعرض الائتماني لأي طرف مقابل وتتضمن مبادئ توجيهية للنوعية الائتمانية الدنيا. وفي نهاية السنة كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات القصيرة الأجل مصنفة ضمن فئة AA، بينما كانت النوعية الائتمانية للاستثمارات الطويلة الأجل +A.

152- ويتم التقليل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة المرتبطة بالنقدية ومعادلات النقد بشكل كبير من خلال التأكد من أن هذه الأصول المالية توضع في صناديق الأسواق التي تتسم بدرجة عالية من السيولة والتنوع وتتمتع بتصنيف ائتماني AAA و/أو لدى المؤسسات

المالية الكبرى التي حصلت على درجات تصنيفية قوية في مجال الاستثمار من قبل وكالة تصنيف رئيسية و/أو أطراف أخرى ذات جدارة ائتمانية.

153- وتتألف المساهمات المستحقة القبض أساسا من المبالغ المستحقة من الدول ذات السيادة. وتشرح المذكرة 2-3 تفاصيل المساهمات المستحقة القبض بما في ذلك مخصصات الانخفاض في إيرادات المساهمات ومخصصات التلف.

2-14-3 مخاطر أسعار الفائدة

154- يتعرض **البرنامج** لمخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات القصيرة الأجل والسندات الطويلة الأجل. ففي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغت أسعار الفائدة الفعلية لهاتين الحافظتين الاستثماريتين 1.20 في المائة و1.78 في المائة على التوالي (1.11 في المائة و1.85 في المائة على التوالي في عام 2015). وتشير قياسات حساسية أسعار الفائدة إلى أن المدة الفعلية هي 0.62 سنة للاستثمارات القصيرة الأجل و6.09 سنة للسندات الطويلة الأجل (0.80 سنة و6.26 سنة على التوالي في ديسمبر/كانون الأول 2015). ويستخدم مدراء الاستثمار الخارجيون مشتقات العائد الثابت في إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقا لمبادئ توجيهية استثمارية صارمة.

2-14-4 مخاطر النقد الأجنبي

155- كانت نسبة 90 في المائة من النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 تُقوّم بالدولار الأمريكي و9 في المائة تُقوّم باليورو، وكانت نسبة 1 في المائة المتبقية تُقوّم بعملات أخرى (87 في المائة بالدولار الأمريكي، و10 في المائة باليورو، و3 في المائة بعملات أخرى حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015). والهدف الرئيسي من الحيازات بعملات غير الدولار الأمريكي هو دعم الأنشطة التشغيلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة 66 في المائة من المساهمات المستحقة القبض تُقوّم بالدولار الأمريكي، و18 في المائة باليورو، و8 في المائة بالدولار الكندي، و8 في المائة بعملات أخرى، (79 في المائة بالدولار الأمريكي الذي يمثل العملة الأساسية، و13 في المائة باليورو، و3 في المائة بالجنيه الإسترليني، و5 في المائة بعملات أخرى حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015).

156- وتستخدم العقود الآجلة للنقد الأجنبي على سبيل التحوط لمخاطر تقلب أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي، والتي تتكبدها تكاليف موظفي دعم البرامج والإدارة في المقر الرئيسي وفقا لسياسة التحوط التي اعتمدها المجلس في دورته السنوية لعام 2008. وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، جرت تسوية 12 عقدا بمكاسب متحققة بلغت 0.1 مليون دولار أمريكي (تمت تسوية 12 عقدا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 بخسائر متحققة بلغت 17.4 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، نفذت استراتيجية تحوط جديدة في عام 2017 أبرم في إطارها **البرنامج** 12 عقدا من العقود الآجلة للنقد الأجنبي لشراء 4.8 مليون يورو في المتوسط شهريا بسعر صرف ثابت. وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغت القيمة الاسمية للعقود الاثني عشر 64.5 مليون دولار أمريكي ووصلت خسائرها غير المتحققة إلى 3.9 مليون دولار أمريكي باستخدام معدل آجل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. وتُدرج الخسائر المتحققة والخسائر غير المتحققة على حد سواء في فروق سعر النقد الأجنبي وتعرض في كشف الأداء المالي.

2-14-5 مخاطر السوق

157- يتعرض **البرنامج** لمخاطر السوق في الاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل على حد سواء. فالقيمة السوقية لإيراداته الثابتة، وأسهمه، ومشتقاته المالية، وعقوده الآجلة للنقد الأجنبي تحتمل التغيير على أساس يومي. وقد أُعدت جميع تحليلات الحساسية الموضحة أدناه على أساس أن جميع المتغيرات تظل ثابتة، بخلاف تلك التي تُذكر على وجه التحديد.

158- حساسية سعر الفائدة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 9.3 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة السندات الطويلة الأجل،

إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغييرات في الأصول الصافية 13 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة.

159- حساسية أسعار العقود الآجلة – بالنسبة للاستثمارات القصيرة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود الآجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.2 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة. وبالنسبة لحافظة السندات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار العقود لآجلة بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 0.2 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

160- حساسية أسعار الأسهم – تتعقب الاستثمارات في الأسهم المؤشر العالمي لجميع البلدان لدى شركة مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال، وهو مؤشر لأسهم جميع أسواق العالم. فإذا ارتفعت (انخفضت) أسعار الأسهم بنسبة 1 في المائة بصورة متناسبة على نطاق صناديق الأسهم الإقليمية الستة، يصبح الأثر على كشف التغيرات في الأصول الصافية 2.3 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة.

161- حساسية العقود الآجلة للنقد الأجنبي – بالنسبة للعقود الآجلة للنقد الأجنبي الاثني عشر المتبقية في ميزانية دعم البرامج والإدارة، إذا ارتفع (انخفض) سعر الدولار الأمريكي/اليورو بنسبة 1 في المائة، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.6 مليون دولار أمريكي من المكاسب (الخسائر) غير المتحققة، مع الاحتفاظ بثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبالنسبة للاستثمارات الطويلة الأجل، إذا ارتفعت (انخفضت) أسعار النقد الأجنبي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 1 في المائة على نطاق مراكز العملات الآجلة المحتفظ بها حاليا، يصبح الأثر على كشف الأداء المالي 0.3 مليون دولار أمريكي من الخسائر (المكاسب) غير المتحققة.

المذكرة 2-15: أرصدة الصناديق والاحتياطيات

162- تمثل أرصدة الصناديق الجزء غير المنفق من المساهمات التي يراد استخدامها لتلبية احتياجات **البرنامج** التشغيلية في المستقبل. وهذه فوائد متبقية في أصول **البرنامج** بعد اقتطاع جميع الخصوم. ويقدم الجدول التالي أرصدة صناديق **البرنامج**.

	2016					2015 (أعيد بيانها)
	حسابات فئات البرامج (رصيد الصندوق)	العمليات الثنائية والصناديق الاستئمانية (رصيد الصندوق)	الحساب العام والحسابات الخاصة		المجموع	
			(رصيد الصندوق)	الاحتياطيات		
	بملايين الدولارات الأمريكية					
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني	**3 375.5**	**315.7**	**19.5**	**298.5**	**4 009.2**	**3 922.7**
تغيير في السياسة المحاسبية (المذكرة 1)	(166.9)	(19.9)	(31.5)	(20.3)	**(238.6)**	**(93.1)**
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني (أعيد بيانه)	**3 208.6**	**295.8**	**(12.0)**	**278.2**	**3 770.6**	**3 829.6**
الفائض (العجز) في السنة	**223.1**	**(90.4)**	**409.0**	-	**541.7**	**(50.9)**
المجموع الفرعي	**3 431.7**	**205.4**	**397.0**	**278.2**	**4 312.3**	**3 778.7**
التحركات أثناء السنة						
سلف للمشروعات	215.2	-	-	(215.2)	-	-
تسديدات من المشروعات	(124.7)	-	-	124.7	-	-
مخصصات اعتمدها المجلس	-	-	20.0	(20.0)	-	-
تسديدات مخصصات المجلس غير المنفقة	-	-	(0.2)	0.2	-	-
تجديد الموارد	-	-	(53.0)	53.0	-	-
فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة عن مصروفات دعم البرامج والإدارة	-	-	(108.8)	108.8	-	-
تحويلات بين الصناديق	238.8	20.0	(258.8)	-	-	-
مكاسب (خسائر) صافية غير متحققة للاستثمارات الطويلة الأجل	-	-	14.8	-	14.8	(8.1)
مجموع التحركات خلال السنة	**329.3**	**20.0**	**(386.0)**	**51.5**	**14.8**	**(8.1)**

الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول	**3 761.0**	**225.4**	**11.0**	**329.7**	**4 327.1**	**3 770.6**

163- ثمة مساهمات نقدية من المانحين لم تخصص وقت تأكيدها لفئة برنامجية محددة أو مشروعات ثنائية. وهذه المساهمات تعتبر مساهمات متعددة الأطراف وصناديق غير مخصصة ويرد بيانها في إطار الحساب العام. وعندما تخصص هذه المساهمات لمشروعات محددة فإن المصروفات الناجمة ترد في الفئة البرنامجية أو المشروعات الثنائية المناسبة.

164- ويمثل تجديد الموارد مساهمات المانحين التي توجه بصفة خاصة إلى حساب الاستجابة العاجلة.

165- وقد أدى التغيير في السياسة المحاسبية لإيرادات المساهمات على النحو الموصوف في المذكرة 1 إلى تعديل القيمة التي أُبلغت في السنوات السابقة على النحو المبيَّن في الجدول أعلاه.

166- ويُنشئ المجلس الاحتياطيات كتسهيلات لتمويل الصناديق و/أو لتمويل أنشطة معينة في ظروف خاصة. وكان لدى **البرنامج** خلال عام 2016 أربعة احتياطيات نشطة: 1) الاحتياطي التشغيلي؛ 2) مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ 3) حساب الاستجابة العاجلة؛ 4) حساب تسوية دعم البرامج والإدارة. ويقدم الجدول التالي احتياطيات **البرنامج**.

	2016					**2015**
	2.15.1 الاحتياطي التشغيلي	**2.15.2 احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع**	**2.15.3 حساب الاستجابة العاجلة**	**2.15.4 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة**	**المجموع**	**(أعيد بيانها)**
	بملايين الدولارات الأمريكية					
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني	**95.2**	**6.0**	**59.0**	**138.3**	**298.5**	**331.4**
التغيير في السياسة المحاسبية (المذكرة 1)	-	-	(5.4)	(14.9)	**(20.3)**	**(6.1)**
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير/كانون الثاني	**95.2**	**6.0**	**53.6**	**123.4**	**278.2**	**325.3**
سلف للمشروعات	-	-	(215.2)	-	(215.2)	(165.8)
تسديدات من المشروعات	-	--	124.7	-	124.7	98.5
مخصصات اعتمداها المجلس	-	--	-	(20.0)	(20.0)	(87.2)
تسديدات مخصصات المجلس غير المنفقة	-	--	-	0.2	0.2	2.3
تجديد الموارد	-	--	53.0	-	53.0	80.5
فائض إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة عن مصروفات دعم البرامج والإدارة	-	-	-	108.8	108.8	24.6
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر/كانون الأول	**95.2**	**6.0**	**16.1**	**212.4**	**329.7**	**278.2**

167- وتُحمّل التحركات في الاحتياطيات بشكل مباشر على حسابات الاحتياطيات.

1-15-2 الاحتياطي التشغيلي

168- تقضي المادة 10-5 من النظام المالي بالاحتفاظ باحتياطي تشغيلي لضمان استمرارية العمليات في حال التعرض لنقص مؤقت في الموارد. وعلاوة على ذلك، يُستخدم الاحتياطي التشغيلي لإدارة المخاطر المرتبطة بالمرفق الداخلي لإقراض المشروعات (المعروف سابقاً باسم مرفق تمويل رأس المال العامل).

169- ووصل رصيد الاحتياطي التشغيلي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى 95.2 مليون دولار أمريكي.

2-15-2 مرفق الإدارة الشاملة للسلع

170- في عام 2015، وبعد استعراض شامل لمرفق تمويل رأس المال العامل، أنشئ حساب احتياطي جديد لدعم الإقراض الداخلي في إطار مرفق الإدارة الشاملة للسلع (القرار 2014/EB.A/8).

171- ووصل رصيد احتياطي مرفق الإدارة الشاملة للسلع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى 6 ملايين دولار أمريكي.

3-15-2 حساب الاستجابة العاجلة

172- أنشئ حساب الاستجابة العاجلة كحساب للموارد المرنة يمكِّن **البرنامج** من الاستجابة بسرعة للاحتياجات الطارئة لشراء السلع الغذائية والمواد غير الغذائية وتكاليف التسليم.

173- وفي عام 2016، تلقى حساب الاستجابة العاجلة 53 مليون دولار أمريكي لتجديد موارده وهو ما يقل عن المستوى المستهدف للإيرادات وقدره 200 مليون دولار أمريكي الذي وافق عليه المجلس التنفيذي بموجب القرار 2014/EB.2/4.

174- وبلغت جملة السُّلف المقدَّمة للمشروعات 215.2 مليون دولار أمريكي، وبلغت تسديدات المشروعات 124.7 مليون دولار أمريكي.

175- وأدّى التغيير المذكور آنفا في السياسة المحاسبية بالنسبة لإثبات إيرادات المساهمات إلى إعادة تصنيف مبلغ قدره 5.4 مليون دولار أمريكي من حساب الاستجابة العاجلة إلى إيرادات مؤجلة.

176- وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، بلغ رصيد حساب الاستجابة العاجلة 16.1 مليون دولار أمريكي. وعلى النحو الذي تمت الموافقة عليه في خطة **البرنامج** للإدارة (2017-2019) (القرار 2016/EB.2/6 iv)، سيُزاد هذا الرصيد في أوائل عام 2017 بنقل 15 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة.

177- ووصل مجموع السلف المستحقة على المشروعات المقدمة من الحساب في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى 148.9 مليون دولار أمريكي (96.6 مليون دولار أمريكي عام 2015).

4-15-2 حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

178- يمثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة احتياطيا أنشئ لتسجيل أية فروق بين عائد تكاليف الدعم المباشرة وتكاليف دعم البرامج والإدارة خلال الفترة المالية.

179- وخلال الدورة العادية الثانية للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، وافق المجلس على مخصصين بلغ مجموعهما 20 مليون دولار أمريكي (17 مليون دولار أمريكي و3 ملايين دولار أمريكي) للمبادرات المؤسسية الحاسمة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (القرار 2015/EB.2/5 iv and v). وقدِّمت هذه المخصصات في عام 2016.

180- وعملا بالمادة 9-9 من النظام المالي، أعيد إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2016 مبلغ 0.2 مليون دولار أمريكي من الأرصدة غير المنفقة المتصلة بالمخصصات التي كان المجلس قد وافق على تخصيصها من هذا الحساب في الفترات السابقة.

181- وتم تحويل الفائض في عائد تكاليف الدعم غير المباشرة على مصروفات دعم البرامج والإدارة، والبالغ 108.8 مليون دولار أمريكي، إلى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2016 (فائض بقيمة 33.4 مليون دولار أمريكي في عام 2015).

182- وأدّى التغيير المذكور آنفا في السياسة المحاسبية بالنسبة لإثبات إيرادات المساهمات إلى إعادة تصنيف مبلغ قدره 14.9 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى عائدات مؤجلة.

183- ووصل رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى 212.4 مليون دولار أمريكي.

184- وعلى النحو الموافق عليه في خطة **البرنامج** للإدارة (2017-2019) (القرار 2016/EB.2/6 iv)، خفض هذا الرصـــيد في أوائل عام 2017 بنقل 15مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى حساب الاستجابة العاجلة.

المذكرة 3: الإيرادات

		2016	2015
		بملايين الدولارات الأمريكية	
1-3	**المساهمات النقدية**		
	المساهمات في التكاليف المباشرة	5 021.1	3 877.2
	المساهمات في تكاليف الدعم غير المباشرة	382.4	305.2
	المجموع الفرعي	**5 403.5**	**4 182.4**
	مطروحا منه:		
	إعادة الأموال والبرمجة وانخفاض إيراد المساهمات	(103.1)	(71.1)
	مجموع المساهمات النقدية	**5 300.4**	**4 111.3**
2-3	**المساهمات العينية**		
	المساهمات العينية بالسلع	442.0	526.3
	المساهمات العينية بالخدمات	32.0	33.4
	المجموع الفرعي	**474.0**	**559.7**
	مطروحا منه (مضافا إليه):		
	زيادة (انخفاض) إيرادات المساهمات	(3.3)	(8.8)
	مجموع المساهمات العينية	**470.7**	**550.9**
3-3	**فروق أسعار صرف العملات**	**(31.3)**	**(34.1)**
4-3	**عائد الاستثمارات**		
	صافي (الخسائر) المتحققة من الاستثمارات	(7.8)	(24.1)
	صافي المكاسب غير المتحققة من الاستثمارات	1.7	6.0
	عائد الفوائد	26.4	21.8
	مجموع عائد الاستثمارات	**20.3**	**3.7**
5-3	**إيرادات أخرى**		
	الإيرادات المحققة من توفير السلع والخدمات	119.4	102.6
	إيرادات متنوعة	29.4	31.0
	مجموع الإيرادات الأخرى	**148.8**	**133.6**
	مجموع الإيرادات	**5 908.9**	**4 765.4**

185- وتتم تسوية إيرادات المساهمات وفقا لتغيرات مستوى الاعتمادات المخصصة لتعويض انخفاض إيرادات المساهمات (المذكرة 2-3) ومستوى مخصصات إعادة الأموال إلى المانحين (المذكرة 2-11). وتحدد المبالغ الفعلية المعادة والانخفاضات في إيرادات المساهمات بحسب كل مساهمة من المساهمات.

186- وتمثل المساهمات العينية مساهمات مؤكدة بسلع غذائية أو خدمات أو مواد غير غذائية خلال السنة.

187- وخلال عام 2016، بلغ مجموع الإيرادات الأخرى 148.8 مليون دولار أمريكي، منه 119.4 مليون دولار أمريكي تحقق من توفير السلع والخدمات (102.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015) و29.4 مليون دولار أمريكي من الإيرادات المتنوعة (31 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015). واشتملت الإيرادات التي تحققت من توفير السلع والخدمات أساسا على عمليات النقل الجوي وتوفير السلع والخدمات من قبل مستودع الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، والحساب الخاص لخدمات اللوجستيات. وشملت الإيرادات المتنوعة المبالغ المحصلة من بيع السلع التالفة والممتلكات الأخرى غير القابلة للإصلاح.

188- وقد أدّى التغيير في السياسة المحاسبية بالنسبة لإثبات إيرادات المساهمات على النحو الموصوف في المذكرة 1 إلى تعديل إيرادات المساهمات المُبلغة في سنوات سابقة على النحو المبيَّن في الجداول أدناه. وترد التسويات المصاحبة من خلال الفائض/العجز المتراكم على النحو المبيَّن في كشف التغيُّرات في الأصول الصافية.

	2015	2014	2013	2012	المجموع
	بملايين الدولارات الأمريكية				
الخفض في إيرادات المساهمات عن سنوات سابقة	145.5	70.9	20.2	2.0	**238.6**

المذكرة 4: المصروفات

		2016	2015
		بملايين الدولارات الأمريكية	
1-4	**التحويلات القائمة على النقد الموزعة**	**882.3**	**679.1**
2-4	**السلع الغذائية الموزعة**	**2 051.1**	**1 784.1**
3-4	**التوزيع والخدمات المتصلة به**	**641.4**	**635.9**
4-4	**الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى**		
	الموظفون الدوليون والمحليون	608.3	596.3
	الخبراء الاستشاريون	108.2	97.1
	متطوعو الأمم المتحدة	3.5	4.9
	الموظفون المؤقتون	84.3	78.3
	تكاليف الموظفين الأخرى	22.1	20.8
	مجموع الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى	**826.4**	**797.4**
5-4	**الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية**		
	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	11.1	12.5
	المعدات	99.4	87.4
	الإمدادات المكتبية والمواد المستهلكة	24.4	40.2
	المرافق	7.2	8.1
	صيانة المركبات والتكاليف الجارية	28.7	19.1
	مجموع الإمدادات، والمواد المستهلكة وغير ذلك من التكاليف الجارية	**170.8**	**167.3**
6-4	**الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى**		
	العمليات الجوية	315.5	312.8
	الخدمات الأخرى المتعاقد عليها	282.3	216.1
	الخدمات المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	31.5	32.9
	الأمن والخدمات الأخرى	24.0	50.0
	الإيجارات	36.2	33.2
	مجموع الخدمات المتعاقد عليها والخدمات الأخرى	**689.5**	**645.0**
7-4	**تكاليف التمويل**	**2.1**	**2.2**
8-4	**الاستهلاك والإهلاك**	**48.3**	**52.4**
9-4	**مصروفات أخرى**		
	خدمات الصيانة	6.6	8.0
	التأمين	7.8	4.0
	الرسوم المصرفية/رسوم مدير الاستثمارات وجهة الإيداع	3.5	2.6
	الحسابات المشكوك فيها والتلف	15.4	24.6
	بنود أخرى	22.0	13.7
	مجموع المصروفات الأخرى	**55.3**	**52.9**
	مجموع المصروفات	**5 367.2**	**4 816.3**

189- وتشمل السلع الغذائية الموزعة، تكلفة السلع والنقل والتكاليف المتصلة به بين البلد الذي يستلم فيه **البرنامج** السلع والبلد المستفيد. كما تشمل تكلفة السلع الموزعة، الخسائر بعد التوريد التي بلغت قيمتها 21.1 مليون دولار أمريكي (11.6 مليون دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2015) (المذكرة 9).

190- وعملا بالسياسات المحاسبية **للبرنامج** التي تنص على تسجيل المصروفات عند تسليم الأغذية إلى الشركاء المتعاونين، كانت لا تزال هناك، في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، سلع غذائية قيمتها 67.9 مليون دولار أمريكي (543 93 طنا متريا) يحتفظ بها الشركاء المتعاونون ولم توزع بعد على المستفيدين (70.6 مليون دولار أمريكي (653 98 طنا متريا) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015).

191- ويمثل التوزيع والخدمات المتصلة به تكلفة نقل السلع داخل البلد حتى التوزيع النهائي وبما يشمل التوزيع النهائي.

192- وتتعلق الأجور، والمرتبات، واستحقاقات الموظفين بموظفي **البرنامج**، والخبراء الاستشاريين، وأصحاب عقود الخدمة. وتشمل تكاليف الموظفين الأخرى سفر الموظفين والاستشاريين والتدريب وحلقات عمل الموظفين والحوافز.

193- وتمثل الإمدادات والمواد الاستهلاكية وغيرها من التكاليف الجارية تكاليف السلع والخدمات المستخدمة في التنفيذ المباشر للمشروعات وإدارتها ودعمها.

المذكرة 5: كشف التدفقات النقدية

194- لا تُسوّى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع التبرعات بالسلع العينية أو الخدمات العينية لأنها لا تؤثر في التحركات النقدية. وتسجل التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مخصوما منها البنود التي يتم إحلالها سريعا والتي تنطوي على مبالغ كبيرة وآجال استحقاق قصيرة.

المذكرة 6: كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية

195- تعد ميزانية **البرنامج** وكشوفه المالية باستخدام أساس مختلف لكل منهما. ويعد كشف المركز المالي، وكشف الأداء المالي، وكشف التغيرات في الأصول الصافية، وكشف التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق الكامل باستخدام تصنيف يستند إلى طبيعة المصروفات في بيان الأداء المالي، بينما يعد كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية على أساس محاسبة الالتزامات.

196- ووفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 24 "عرض معلومات الميزانية في الكشوف المالية"، يتعين إجراء مطابقة بين المبالغ الفعلية، المعروضة على أساس المقارنة بالميزانية، عندما لا تُعدّ الكشوف المالية على أساس المقارنة، وبين المبالغ الفعلية المعروضة في الكشوف المالية، على أن يحدد بصورة منفصلة أي فرق في الأساس والتوقيت والكيان. كما قد تكون هناك فروق في الشكل وفي نظم التصنيف اعتُمدت لأغراض عرض الكشوف المالية والميزانية.

197- وتعرض مبالغ الميزانية على أساس تصنيف وظيفي بما يتماشى مع خطة الإدارة (2016-2018)، والتي تقدم تقسيماً للميزانية بحسب السنوات.

198- وتضمّن الكشف الخامس عموداً، هو الخطة المحددة الأولويات، الذي يشكل خطة عمل ذات أولويات مستندة إلى المساهمات المتوقعة التقديرية مع مراعاة أن **البرنامج** هو منظمة ممولة طوعياً وأن عملياته وإدارته المالية تعتمدان بالتالي على مستوى التمويل الوارد فعليا. وتتضمن الخطة المحددة الأولويات برنامج العمل المؤقت المحدد الأولويات بالنسبة لتكاليف المشروعات المباشرة، والتكاليف العادية لدعم البرامج والإدارة، والمبادرات المؤسسية الحاسمة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 (WFP/EB.2/2015/5-A/1/Rev.1).

199- ويرد شرح الفروق المادية بين الميزانية الأصلية والميزانية النهائية، والميزانية النهائية والمبالغ الفعلية والخطة المحددة الأولويات والمبالغ الفعلية في قسم التحليل المالي وتحليل الميزانية في بيان المدير التنفيذي.

200- وتحدث فروق أساسية عندما تعد الميزانية المعتمدة على أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. وفي حالة **البرنامج**، تُعد الميزانية على أساس الالتزامات بينما تعد الكشوف المالية على أساس الاستحقاق. وتعرض الالتزامات المفتوحة، بما فيها أوامر الشراء المفتوحة وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية كفروق في الأساس.

201- وتحدث فروق التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن فترة الإبلاغ المدونة في الكشوف المالية. ولا يوجد في حالة **البرنامج** فروق في التوقيت لأغراض المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

202- وتحدث فروق الكيانات عندما تُسقط الميزانية برامج أو كيانات تشكل جزءا من الكيان الذي تُعدّ الكشوف المالية عنه. وفيما يتعلق بالفروق في الكيان، تشكل العمليات الثنائية وحسابات الأمانة جزءا من أنشطة **البرنامج** وترد في الكشوف المالية ولكنها تُستبعد من الميزانية نظرا لأنها تعتبر موارد خارجة عن الميزانية.

203- وتنجم فروق طريقة العرض عن الفروق في الشكل ونظم التصنيف المعتمدة لعرض كشف التدفقات النقدية وكشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية. وتبين الإيرادات والنفقات غير المتعلقة بالصناديق التي لا تشكل جزءا من كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية كفروق في العرض.

204- وترد فيما يلي مطابقة بين المبالغ الفعلية على أساس مقارن في كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (الكشف الخامس) وبين المبالغ الفعلية في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016:

	التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
	بملايين الدولارات الأمريكية			
المبلغ الفعلي على أساس مقارن (الكشف الخامس)	**(5 222.8)**	-	-	**(5 222.8)**
الفروق في الأساس	11.2	(421.3)	(7.9)	(418.0)
الفروق في العرض	5 854.1	-	-	5 854.1
الفروق في الكيانات	(208.0)	-	-	(208.0)
المبلغ الفعلي في كشف التدفقات النقدية (الكشف الرابع)	**434.5**	**(421.3)**	**(7.9)**	**5.3**

المذكرة 7: الإبلاغ عن الشرائح

المذكرة 7-1: بيان المركز المالي بحسب الشرائح

	2016					2015 (أعيد بيانها)
	حسابات فئات البرامج	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	المعاملات فيما بين الشرائح	المجموع	
	بملايين الدولارات الأمريكية					
الأصول						
الأصول الجارية						
النقدية ومعادلات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل	1 406.9	303.3	243.9	-	1 954.1	1 589.4
المساهمات المستحقة القبض	2 509.1	143.4	104.4	-	2 756.9	2 233.4
المخزونات	549.5	84.9	8.8	-	643.2	650.1
البنود الأخرى المستحقة القبض	98.7	542.7	7.2	(521.5)	127.1	109.4
	4 564.2	**1 074.3**	**364.3**	**(521.5)**	**5 481.3**	**4 582.3**
الأصول غير الجارية						
المساهمات المستحقة القبض	265.1	177.5	45.8	-	488.4	36.5
الاستثمارات الطويلة الأجل	-	506.3	-	-	506.3	462.3
العقارات والمنشآت والمعدات	93.0	44.6	2.7	-	140.3	144.5
الأصول غير المادية	0.1	5.6	-	-	5.7	5.2
	358.2	**734.0**	**48.5**	**-**	**1 140.7**	**648.5**
مجموع الأصول	**4 922.4**	**1 808.3**	**412.8**	**(521.5)**	**6 622.0**	**5 230.8**
الخصوم						
الخصوم الجارية						
المدفوعات والمستحقات	568.6	402.3	108.4	(521.5)	557.8	513.8
الإيرادات المؤجلة	315.5	142.0	29.4	-	486.9	198.9
المخصصات	3.2	-	3.8	-	7.0	5.7
استحقاقات الموظفين	-	7.8	-	-	7.8	10.6
القروض	-	5.7	-	-	5.7	5.8
	887.3	**557.8**	**141.6**	**(521.5)**	**1 065.2**	**734.8**
الخصوم غير الجارية						
الإيرادات المؤجلة	274.1	179.4	45.8	-	499.3	39.7
استحقاقات الموظفين	-	652.3	-	-	652.3	601.9
القرض الطويل الأجل	-	78.1	-	-	78.1	83.8
	274.1	**909.8**	**45.8**	**-**	**1 229.7**	**725.4**
مجموع الخصوم	**1 161.4**	**1 467.6**	**187.4**	**(521.5)**	**2 294.9**	**1 460.2**
الأصول الصافية	**3 761.0**	**340.7**	**225.4**	**-**	**4 327.1**	**3 770.6**
أرصدة الصناديق والاحتياطيات						
أرصدة الصناديق	3 761.0	11.0	225.4	-	3 997.4	3 492.4
الاحتياطيات	-	329.7	-	-	329.7	278.2
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016	**3 761.0**	**340.7**	**225.4**	**-**	**4 327.1**	**3 770.6**
مجموع أرصدة الصناديق والاحتياطيات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015	**3 208.6**	**266.2**	**295.8**	**-**	**3 770.6**	

المذكرة 7-2: بيان الأداء المالي بحسب الشرائح

	2016					2015 (أعيد بيانها)
	حسابات فئات البرامج	الحساب العام والحسابات الخاصة	حسابات الأمانة والعمليات الثنائية	المعاملات فيما بين الشرائح	المجموع	
	بملايين الدولارات الأمريكية					
الإيرادات						
المساهمات النقدية	4 455.9	729.4	115.1	-	5 300.4	4 111.3
المساهمات العينية	451.9	15.0	3.8	-	470.7	550.9
فروق أسعار الصرف	(32.5)	2.8	(1.6)	-	(31.3)	(34.1)
إيرادات الاستثمارات	-	20.2	0.1	-	20.3	3.7
الإيرادات الأخرى	125.2	761.2	0.1	(737.7)	148.8	133.6
مجموع الإيرادات	**5 000.5**	**1 528.6**	**117.5**	**(737.7)**	**5 908.9**	**4 765.4**
المصروفات						
النقدية والقسائم الموزعة	875.9	-	6.4	-	882.3	679.1
السلع الغذائية الموزعة	1 992.1	581.8	51.1	(573.9)	2 051.1	1 784.1
التوزيع والخدمات المتصلة به	639.4	14.1	15.5	(27.6)	641.4	635.9
الأجور والمرتبات واستحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى	470.8	293.2	73.8	(11.4)	826.4	797.4
الإمدادات والمواد المستهلكة والتكاليف الجارية الأخرى	122.7	40.0	18.4	(10.3)	170.8	167.3
الخدمات المتعاقد عليها وغيرها من الخدمات	594.2	152.5	34.3	(91.5)	689.5	645.0
تكاليف التمويل	-	2.1	-	-	2.1	2.2
الاستهلاك	31.0	16.0	1.3	-	48.3	52.4
مصروفات أخرى	51.3	19.9	7.1	(23.0)	55.3	52.9
مجموع المصروفات	**4 777.4**	**1 119.6**	**207.9**	**(737.7)**	**5 367.2**	**4 816.3**
الفائض (العجز) لعام 2016	**223.1**	**409.0**	**(90.4)**	**-**	**541.7**	**(50.9)**
الفائض (العجز) لعام 2015	**(276.1)**	**250.0**	**(24.8)**	**-**	**(50.9)**	

205- تـــــعرض النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل كبنود منفصلة في كشف المركز المالي وتعرض مجتمعة تحت بند الإبلاغ عن الشرائح. ويبين الجدول أدناه المطابقة بين المبالغ الواردة في كشف المركز المالي وفي الإبلاغ عن الشرائح.

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
النقدية ومعادلات النقد	777.5	772.2
الاستثمارات القصيرة الأجل	1 176.6	817.2
مجموع النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل	**1 954.1**	**1 589.4**

206- وتؤدي بعض الأنشطة الداخلية إلى معاملات محاسبية تحقق عائدا فيما بين الشرائح وأرصدة مصروفات في الكشوف المالية. وتبين الجداول الواردة أعلاه المعاملات فيما بين الشرائح توخيا للدقة في عرض هذه الكشوف المالية.

207- وتمثل أرصدة حسابات فئات البرامج وحسابات الأمانة والعمليات الثنائية الجزء غير المنفق من المساهمات، وهي ترحـّل لاستخدامها في احتياجات **البرنامج** التشغيلية في المستقبل.

المذكرة 8: الالتزامات والحالات الطارئة

المذكرة 8-1: الالتزامات

8-1-1 عقود إيجار العقارات

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
التزامات عقود إيجار العقارات:		
أقل من سنة	39.5	36.4
من سنة إلى 5 سنوات	26.8	30.3
أكثر من 5 سنوات	1.0	2.2
مجموع التزامات عقود إيجار العقارات	**67.3**	**68.9**

208- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، كانت عقود إيجار مباني مقر **البرنامج** في روما تشكل 18 في المائة من مجموع الالتزامات في فئة العقود لأقل من سنة، و4 في المائة لفئة عقود الإيجار التي تتراوح مدتها بين سنة واحدة ولا تتجاوز خمس سنوات (19 في المائة و26 في المائة على التوالي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015). ويمكن تجديد هذه العقود بناء على اختيار **البرنامج**. ويسترد **البرنامج** تكاليف إيجار مباني المقر من الحكومة المضيفة.

8-1-2 الالتزامات الأخرى

209- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، كان لدى **البرنامج** التزامات بشراء سلع غذائية، وخدمات نقل، ومواد غير غذائية، والتزامات رأسمالية متعاقد عليها ولكنها لم تكن قد سلمت بعد، وهي على النحو التالي:

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
السلع الغذائية	286.3	208.8
نقل السلع الغذائية	131.1	126.8
الخدمات	113.6	110.3
المواد غير الغذائية	51.7	58.7
الالتزامات الرأسمالية	8.2	7.7
مجموع الالتزامات المفتوحة	**590.9**	**512.3**

210- وبموجب المعيار 1، المحاسبة على أساس الاستحقاق، من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعلى أساس مبدأ التوريد، لا تُثبّت التزامات مصروفات المستقبل في الكشوف المالية. وسوف تسوى هذه الالتزامات من الجزء غير المنفق من المساهمات بعد تلقي البضائع أو الخدمات ذات الصلة.

المذكرة 8-2: الخصوم الطارئة والأصول الطارئة

211 ليست هناك خصوم مادية طارئة ناشئة عن إجراءات ومطالبات قانونية يُحتمل أن تؤدي إلى خصوم كبيرة بالنسبة **للبرنامج**.

212- وهناك حالة واحدة تتعلق بأصول مادية طارئة نتجت عن صدور قرار بشأن التحكيم في عام 2010 على النحو الموصوف أدناه.

213- وفي عام 2005، اكتشفت حالة تدليس قام بها اثنان من موظفي **البرنامج** في المكتب الإقليمي **للبرنامج** في جنوب أفريقيا، مما أدى إلى خسارة بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي تقريبا. وبدأت محاكمة جنائية في عام 2008، وقامت سلطات جنوب أفريقيا بتقييد أصول

الموظفين المعلومة التي تشـــير البلاغات إلى أن قيمتها بلغت 40 مليون راند جنوب أفريقي (2.9 مليون دولار أمريكي تقريبا في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016).

214- وشرع **البرنامج** بإجراء تحكيم ضد الموظفين الاثنين لاسترداد الأموال المختلسة، وذلك لكي يثبت حقه في المطالبة بالأصول المقيدة بغض النظر عما ستسفر عنه الإجراءات الجنائية. وفي يناير/كانون الثاني 2010، أصدرت محكمة التحكيم حكما غيابيا لصالح **البرنامج** في كل الدعاوى المرفوعة منه، وبلغ مجموع المبلغ الذي حكمت به المحكمة 5.5 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى الفوائد والتكاليف. وبعد قيام الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة برفع الحصانة الخاصة **بالبرنامج**، قدم **البرنامج** طلبا للمحكمة العليا في جنوب أفريقيا لتحويل قرار التحكيم إلى أمر قضائي ليُطبّق في جنوب أفريقيا، وهو ما تمت الموافقة عليه في أكتوبر/تشرين الأول 2011 وهو الآن قرار مبرم.

215- وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، أُدين الموظفان وحُكم عليهما بعد ذلك بالسجن لمدة 25 سنة. وفي عام 2016، أصبحت الأحكام نهائية بالنسبة للمتهمين.

216- ويجري الآن إنفاذ حكم المحكمة بالنسبة للأصول المحتجزة بعد انتهاء الإجراءات الجنائية.

المذكرة 9: الخسائر، والإكراميات، والمبالغ المشطوبة

217- تنص المادة 12-3 من النظام المالي على ما يلي: "للمدير التنفيذي أن يصدق بصرف إكراميات إذا رأى أن في ذلك مصلحة **للبرنامج**. ويبلغ المدير التنفيذي المجلس بجميع هذه المدفوعات مع الكشوف المالية." كما تنص المادة 12-4 على أن: "للمدير التنفيذي، بعد إجراء التحقيق الشامل، أن يصدق بشطب الخسائر التي تحققت في الأموال والسلع وغيرها من الأصول، على أن يقدم بيانا بجميع تلك الخسائر المشطوبة كتابة إلى المراجع الخارجي مع الكشوف المالية."

218- ويتضمن الجدول التالي تفاصيل الإكراميات والخسائر في المبالغ النقدية والسلع الغذائية والأصول الأخرى.

	2016	2015
	بملايين الدولارات الأمريكية	
الإكراميات	0.4	0.1
المساهمات المستحقة القبض	4.4	3.9
خسائر السلع الغذائية	21.1	11.6
خسائر المواد غير الغذائية	0.1	0.3
خسائر في الأصول وخسائر نقدية أخرى	1.4	0.2
	بالأطنان المترية	
خسائر السلع (الكمية)	23.786	14.277

219- وتتعلق الإكراميات أساسا بمطالبات حالات الطوارئ الميدانية. وتتعلق المساهمات المستحقة القبض بشطب المبالغ من الجهات المانحة. وحدثت خسائر السلع الغذائية بعد وصول الأغذية ذات الصلة إلى البلد المتلقي. أما خسائر المواد غير الغذائية، فتتعلق أساسا بخسائر المخازن. وتتعلق الخسائر في الأصول والخسائر النقدية الأخرى أساسا بشطب البنود المستحقة القبض الأخرى من العملاء وموردي الخدمات.

220- وتشمل حالات التدليس في عام 2016 استحقاقات، وتدليس بائعين وشركاء تورط فيها موظفو **البرنامج** وأطراف ثالثة بلغت قيمتها 964 314 دولاراً أمريكياً استُرد منها حتى الآن 100 23 دولار أمريكي (152 182 1 دولاراً أمريكياً منها 174 234 دولاراً أمريكياً استُردت في عام 2015 و278 779 دولاراً أمريكياً استُردت في عام 2016).

المذكرة 10: الوضع المالي للأطراف ذات الصلة وموظفي الإدارة العليا الآخرين

المذكرة 10-1: موظفو الإدارة الرئيسيون

	عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات
			بملايين الدولارات الأمريكية				
موظفو الإدارة الرئيسيون في 2016	6	6	1.2	0.4	0.3	1.9	0.1
موظفو الإدارة الرئيسيون في 2015	7	6	1.1	0.6	0.3	2.0	0.2

221- وموظفو الإدارة الرئيسيون هم المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي ومساعدو المدير التنفيذي ورئيس الديوان، وهؤلاء يتمتعون بسلطة تخطيط وتوجيه ومراقبة أنشطة **البرنامج** ويتحملون المسؤولية عن ذلك.

المذكرة 10-2: موظفو الإدارة العليا الآخرون

	عدد الأفراد	عدد الوظائف	التعويضات وتسوية مقر العمل	الاستحقاقات والمزايا	خطتا التقاعد والتأمين الصحي	مجموع الأجور	السلف المعلقة على الاستحقاقات
			بملايين الدولارات الأمريكية				
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2016	37	28	4.5	2.2	1.1	7.8	1.2
موظفو الإدارة العليا الآخرون في 2015	40	31	4.7	2.5	1.2	8.4	1.5

222- بالإضافة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين الذين يقضي المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 20 بالكشف عن أجرهم والسلف والقروض التي يتلقونها، يتم الكشف أيضا عن الوضع المالي لموظفي الإدارة العليا الآخرين **بالبرنامج** توخيا للشمول والشفافية. ويدخل في عداد موظفي الإدارة العليا الآخرين المديرون الإقليميون ومديرو الشُعب في المقر.

223- وتبين الجداول أعلاه بالتفصيل عدد وظائف الإدارة الرئيسية وعدد موظفي الإدارة الذين شغلوا هذه الوظائف خلال السنة. ويضم المجلس التنفيذي 36 دولة عضوا دون تحديد التعيينات بأشخاص.

224- ويشمل مجمل الأجر المدفوع لموظفي الإدارة الرئيسيين وغيرهم من كبار موظفي الإدارة ما يلي: صافي المرتبات وتسوية مقر العمل والبدلات من قبيل بدل التمثيل وغيره ومنحة الانتداب وغيرها وإعانة الإيجار وتكاليف شحن المتعلقات الشخصية واستحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين ومساهمات رب العمل في دفعات المعاش التقاعدي ومساهمات التأمين الصحي الحالي.

225- وموظفو الإدارة الرئيسيون وغيرهم من كبار موظفي الإدارة مؤهلون للحصول على استحقاقات نهاية الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل للموظفين بنفس مستوى الموظفين الآخرين. والافتراضات الاكتوارية المطبقة لقياس استحقاقات الموظفين هذه ترد في المذكرة 2-12. وموظفو الإدارة الرئيسيون وموظفو الإدارة العليا الآخرون يشاركون كأعضاء عاديين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

226- وخلال عام 2016، قدمت تعويضات لأفراد مقربين من أسر موظفي الإدارة العليا بلغت قيمتها 0.4 مليون دولار أمريكي (0.7 مليون دولار أمريكي في عام 2015). ولم تقدم أية تعويضات لأفراد العائلة المقربين من موظفي الإدارة العليا في 2016 و2015.

227- والمقصود بالسلف هو المدفوعات المقدمة على حساب الاستحقاقات بموجب النظامين الإداري والأساسي لشؤون الموظفين، وهي متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي **البرنامج**.

المذكرة 11: الوقائع الجارية بعد تاريخ الإبلاغ

228- تاريخ الإبلاغ لدى **البرنامج** هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. ولم تحدث في تاريخ توقيع المراجع الخارجي على هذه الحسابات أية وقائع مادية إيجابية أو سلبية مستحقة بين تاريخ بيان الميزانية وتاريخ الإذن بإصدار الكشوف المالية بما يؤثر على هذه الكشوف.

القسم الثاني

Cour des comptes
FRANCE

الرئيس الأول

باريس، **27 مارس/آذار 2017**
إلى المجلس التنفيذي

رأي مراجع الحسابات الخارجي

الرأي

راجعنا الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) عن فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. وتشمل هذه الكشوف المالية كشفاً عن المركز المالي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، وكشفاً عن الأداء المالي، وكشفاً عن التغيرات في الأصول الصافية، وكشفاً عن التدفقات النقدية، وكشفاً عن مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية، والمذكرات بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية ومعلومات أخرى.

وفي رأينا فإن الكشوف المالية تعبِّر بأمانة عن المركز المالي **للبرنامج** حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 وعن نتائج العمليات في هذه الفترة، بما يتفق مع المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام. وقد أُعدت الكشوف المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المعلنة، وطُبِّقت هذه السياسات على أساس يتسق مع سياسات الفترة المالية السابقة. وقد تمتّ جميع المعاملات التي اطلعنا عليها أو التي اختبرناها أثناء مراجعتنا وفقاً للنظام المالي والتفويضات الممنوحة من السلطة التشريعية.

تنبيه

على نحو ما أشارت إليه الفقرة 28 من المذكرة 1، والمذكرة 2-10، والفقرة 187 في المذكرة 3، فقد غيَّر **البرنامج** سياسته المحاسبية فيما يتعلّق بإثبات المساهمات التي يُشتَرَط استخدامها في سنوات قادمة في عام 2016، وأعيد بيانها في هذا الصدد في حسابات عام 2015. وقد استند **البرنامج** في هذا القرار إلى متطلّبات المعيار 23 بشأن الإيرادات من المعاملات غير التبادلية، مُعتبِراً أن بُعد السنوات القادمة للمساهمات أوجَد ظرفاً للاستخدام في إطار المعنى الوارد في المعيار المذكور. وقد أدّى هذا إلى إثبات الإيرادات المؤجّلة على جانب الخصوم في كشف المركز المالي بالنسبة لجزء مساهمات السنوات القادمة المتعلّق بسنوات لاحقة، والذي بلغ مجموعه 986.2 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، و238.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. ورأينا فيما يتعلّق بهذه المسألة غير مشوب بتحفظات.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، ووفقاً للمادة الرابعة عشرة من النظام المالي لبرنامج الأغذية العالمي وملحقه المتعلّق بالمراجعة الخارجية. وتتطلّب منّا هذه المعايير أن نمتثل للقواعد الأخلاقية وأن نخطّط مراجعتنا ونجريها من أجل الحصول على ضمان معقول بأن الكشوف المالية خالية من أي بيانات غير صحيحة مادياً. وطبقاً لما يتطلّبه ميثاق الأخلاقيات لديوان المحاسبة، فإننا نضمن استقلال المراجعين، ونزاهتهم، وحيادهم، وحصافتهم المهنية. وفضلاً عن ذلك، فقد تقيّدنا أيضاً بتعهُّداتنا الأخلاقية الأخرى امتثالاً لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وترد مسؤوليات مراجع الحسابات بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي عن الكشوف المالية".

ونعتقد أن أدلّة المراجعة التي جُمِعَت كافية ومناسبة لأن تشكّل أساساً معقولاً لرأينا.

مسؤولية الإدارة عن الكشوف المالية

وفقاً للمادة 14-6 (ب) من النظام الأساسي، وبموجب المادتين 13-1 و13-3 من النظام المالي، يُعتَبَر المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي مسؤولاً عن تقديم الكشوف المالية. وتُعد هذه الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتضمّن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ ورصد إجراءات الرقابة الداخلية لضمان إعداد عرض أمين للكشوف المالية خال من أية بيانات مهمة غير صحيحة ناجمة عن حالات تدليس أو أخطاء. وتشمل هذه المسؤولية أيضاً تحديد تقديرات محاسبية معقولة بما يتواءم مع الظروف.

مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة الكشوف المالية

إن الهدف من المراجعة هو الحصول على تأكيد معقول يؤيّد خلو الكشوف المالية في جملتها من أي بيانات غير صحيحة مادياً، سواء بسبب التدليس أو الخطأ. ويُعتَبر التأكيد المعقول تأكيداً على مستوى رفيع، ولكنه ليس ضماناً بأن المراجعة التي أُجريت وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً عن أي بيانات غير صحيحة مادياً في حالة وجودها. فالبيانات غير الصحيحة يمكن أن تنشأ عن تدليس أو خطأ، ويمكن أن تُعتَبَر مادية إذا كان من المتوقّع على نحو معقول أن تؤثّر بصورة فردية أو جماعية في القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه الكشوف المالية.

ولهذا فإن أي مراجعة تتكوَّن من تنفيذ إجراءات المراجعة من أجل جمع أدلّة للمراجعة تتعلّق بالمبالغ والمعلومات المعروضة في الكشوف المالية. ويضع مراجع الحسابات الخارجي في اعتباره الرقابة الداخلية المعمول بها في الكيان، والمتعلقة بوضع وإعداد الكشوف المالية، من أجل تحديد إجراءات المراجعة المناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأيه عن فعالية هذه الرقابة. ويستند اختيار إجراءات المراجعة إلى الرأي الفني لمراجع الحسابات الخارجي، كما هو الحال بالنسبة لتقييم المخاطر في الكشوف المالية، ولتقدير مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية، وللعرض العام للكشوف المالية.

Didier MIGAUD

Cour des comptes
FRANCE

المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأغذية العالمي

تقرير المراجعة
الكشوف المالية
لبرنامج الأغذية العالمي
عن السنة المنتهية
في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

REFERENCE COUR DES COMPTES : WFP-2017-1

WFP
World Food Programme
wfp.org

بيان المحتويات

أولاً - الأهداف ونطاق المراجعة 72

ثانياً - قائمة التوصيات 74

ثالثاً - الملاحظات والتوصيات 75

1- متابعة التوصيات السابقة 75

2- لمحة عامة عن المركز المالي للبرنامج حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 76

2-1 عرض الكشف المبسّط للمركز المالي 76

2-2 عرض الكشف المبسّط للأداء المالي 78

3- نقاط المراجعة الرئيسية 80

3-1 التغيير في السياسة المحاسبية بشأن إثبات الإيرادات 80

3-2 المعاملة المحاسبية للمخزونات المحوَّلة إلى شركاء ولكنها لم توزّع بعد على المستفيدين حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.... 80

4- نقاط رئيسية خاصة بالرقابة الداخلية 80

4-1 المخاطر المرتبطة بنشاط التحويلات القائمة على النقد في سياق الإجراء الجديد المنفذ منذ يوليو/تموز 2016 81

4-2 سياسات محاسبية ورقابة داخلية تتعلق بالإيرادات والمبالغ المستحقة القبض الناتجة عن المساهمات 81

5- استنتاجات بشأن استعراض تكنولوجيا المعلومات 82

6- مراسلات البرنامج المتعلقة بالتدليس، والمبالغ المشطوبة، والإكراميات 84

6-1 الوقاية من مخاطر التدليس 85

6-2 المبالغ المشطوبة والإكراميات 85

رابعاً- شكر وتقدير 86

التذييل: تسويات المراجعة والتعديلات المطلوبة للكشوف المالية 87

أولاً – الأهداف ونطاق المراجعة

1. وفقاً لخطاب تكليفنا المؤرخ 16 ديسمبر/كانون الأول 2016، قام فريق مكوَّن من ثمانية مراجعين خارجيين (من بينهم خبير في تكنولوجيا المعلومات ومحلل بيانات) بالتحقق من الكشوف المالية لبرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. وجرت أعمال المراجعة بصورة أساسية في مقر **البرنامج** في روما على مرحلتين: مرحلة مؤقتة في الفترة من 5 إلى 16 ديسمبر/كانون الأول 2016، ومرحلة نهائية في الفترة من 20 فبراير/شباط إلى 10 مارس/آذار 2017. وكان الهدف من هذه المراجعة هو إصدار تقارير ورأي عن الكشوف المالية **للبرنامج** عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

2. وعملاً بقرار المجلس التنفيذي المؤرخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أُسندت المراجعة الخارجية **للبرنامج** إلى الرئيس الأول لديوان المحاسبة في فرنسا خلال الفترة من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022، وفقاً للمادة 14-1 من النظام المالي **للبرنامج**.

3. وولاية مراجع الحسابات الخارجي محدَّدة في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي **للبرنامج** وملحقه، وكذلك في الدعوة إلى تقديم طلبات بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي. وتشكّل الدعوة إلى تقديم الطلبات، جنباً إلى جنب مع عرض خدمات ديوان المحاسبة – وخاصة عرضه التقني المفصّل الذي وافق عليه المجلس، بيان الصلاحيات الذي يمثّل اختصاصاته.

4. وتتمثّل مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي في مراجعة الكشوف المالية **للبرنامج** (المادة 14-1 من النظام المالي)، وإبداء الملاحظات، إذا رأى ذلك مناسباً، بشأن كفاءة الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والرقابة المالية الداخلية، وبصفة عامة بشأن إدارة **البرنامج** وتسييره (المادة 14-4 من النظام المالي).

5. ووفقاً للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي، وبموجب المادتين 13-1 و13-3 من النظام المالي **للبرنامج**، يكون المدير التنفيذي مسؤولاً عن إعداد الكشوف المالية وتقديمها إلى المراجع الخارجي لفحصها وإبداء الرأي بشأنها. ويتم إعداد هذه الكشوف المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتمثّل مسؤولية الإدارة في وضع ضوابط داخلية وتنفيذها ومتابعتها فيما يتصل بإعداد الكشوف المالية والعرض الأمين لكشوف مالية خالية من أي أخطاء جوهرية إمّا بسبب التدليس أو الخطأ. وتشمل هذه المسؤولية أيضاً إجراء تقديرات محاسبية تُعتَبَر مقبولة بالنسبة للظروف. ووفقاً للمادة 3-1 من النظام المالي، يكون المدير التنفيذي مسؤولاً أيضاً أمام المجلس التنفيذي عن الإدارة المالية لأنشطة **البرنامج**.

6. وقد صِيغ خطاب التزام مع المدير التنفيذي لكي يضمن، وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، أن التزامات كل من إدارة **البرنامج** ومراجع الحسابات الخارجي مفهومة بوضوح. وعلاوة على ذلك، يقوم مراجع الحسابات الخارجي قبل كل مراجعة بإبلاغ الأمانة بالنطاق والتحقيقات التي يضطلع بها.

7. ويرد هذا التقرير في إطار خطة العمل السنوية لمراجع الحسابات الخارجي، والذي قُدِّم إلى المجلس التنفيذي **للبرنامج** أثناء دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، والمتضمن لتفاصيل التحقيقات التي أجريت في الفترة ما بين يوليو/تموز 2016 ويونيو/حزيران 2017. ووفقاً لبيان الصلاحيات، يجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يضع كل عام تقريراً عن مراجعة الكشوف المالية **للبرنامج** (ويقدَّم إلى المجلس للموافقة عليه)، مشفوعاً برأي بشأن الحسابات، وتقريرين عن أداء وانتظام إدارة **البرنامج**، ويُعرفان أيضاً باسم "تقريري مراجعة الأداء" (ويُقَدَّمان إلى المجلس للنظر فيهما)، وعشرة خطابات إدارية يجري إعدادها عقب زيارات لمكاتب ميدانية (بما في ذلك مكاتب إقليمية ومكاتب قطرية ومكاتب فرعية). ويتولّى مراجع الحسابات الخارجي أيضاً التصديق على مشروع التقرير السنوي عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي الذي تقدّمه الأمانة إلى المجلس للنظر فيه.

8. وقد رُوجِعت الكشوف المالية وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

9. وكانت الزيارات الميدانية[1]، وخاصة للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، تتعلَّق أساساً بانتظام إدارة هذه المكاتب، ولكن عمليات التحقّق التي أُجريت ساهمت أيضاً في إعداد هذا التقرير.

---

[1] المكتبان الإقليميان في بانكوك وداكار، والمكاتب التابعة **للبرنامج** في بروكسل، وكوبنهاغن، ولندن، والمكاتب القطرية في بوركينا فاسو، وكمبوديا، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، وباكستان.

10. وكان الهدف من المراجعة هو تقديم تأكيد معقول بشأن ما يلي:

- ما إذا كانت الكشوف المالية تعطي صورة حقيقية ومنصفة من جميع الجوانب الجوهرية للمركز المالي **للبرنامج** حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، ولنتائج العمليات المسجّلة خلال السنة المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- وما إذا كانت الكشوف المالية قد أُعدّت وفقاً للنظام المالي والسياسات المحاسبية المعلنة؛
- وما إذا كانت السياسات المحاسبية المطبّقة متسقة مع تلك التي طُبِّقَت في السنة المالية السابقة؛
- وما إذا كانت المعاملات قد أجريت على نحو يمتثل للنظام المالي والسلطة التشريعية.

11. وقد نُوقِشت كل ملاحظة وكل توصية مع الموظفين المختصين. وقد عُقد الاجتماع الختامي للمراجعة مع الإدارة العليا **للبرنامج** في شعبة المالية والخزانة يوم 9 مارس/آذار 2017. وتسلّمت الإدارة مشروع تقرير مراجع الحسابات الخارجي وقدّمت تعليقات عليه؛ ووضع هذا التقرير في اعتباره تعليقات الإدارة وردودها بالكامل.

12. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي على رأي غير مشفوع بتحفُّظ بشأن الكشوف المالية. وبدون التحفُّظ على هذا الرأي، أضيفت فقرة تنبيه لاسترعاء اهتمام القارئ إلى تغيير السياسة المحاسبية الذي أُجري في عام 2016 بشأن إثبات الإيرادات المتعلقة بمساهمات لسنوات قادمة.

ثانيا – قائمة التوصيات

13. رُتِّبَت التوصيات حسب مستوى أولوياتها:

- ***الأولوية 1:*** قضية أساسية تتطلّب اهتماماً عاجلاً من جانب الإدارة.
- ***الأولوية 2:*** قضية أقل استعجالاً تتطلب اهتمام الإدارة.
- ***الأولوية 3:*** قضية استُرعي اهتمام الإدارة إليها ويمكن تحسين الضوابط بشأنها.

المجال	الأولوية	التوصيات
التحويلات القائمة على النقد	1	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يتخذ **البرنامج** الإجراءات التالية لوضع ضوابط من أجل منع المخاطر المتعلقة بنشاط التحويلات القائمة على النقد والكشف عنها: 1- أن يعزِّز اتساق نظم إدارة المستفيدين عن طريق زيادة معدّل نشر نظام SCOPE وعن طريق الإدماج المنتظم لتقرير البيانات الرقمية الضروري لتحديد هوية المستفيدين؛ 2- أن يحدِّث معلومات المستفيدين بصورة منتظمة، ويوثِّق متابعة التعديلات، ويشرف على التحديثات؛ 3- أن ينشئ نظاماً مأموناً لنقل بيانات المستفيدين بحيث يكفل تطابق الملف الذي ينقله المُرسِل من جميع الوجوه مع الملف الذي يتسلّمه المتلقّي (تأمين النقل والإرسال والإدراج عن طريق أتمتة العملية)؛ 4- أن يتوسّع في تحليل بيانات المبيعات التي يجريها تجار التجزئة، تحت إشراف وثيق من جانب المقر، ويوجهه إلى الاستخدام بحيث يمكّن من الكشف عن الأخطاء أو عمليات التدليس المحتملة، وضمان إمكانية تتبع ما يجري من عمل في هذا المجال.
إيرادات المساهمات والمبالغ المستحقة القبض	3	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يتخذ **البرنامج** الإجراءات التالية لتحسين عمليات المحاسبة الخاصة بالمساهمات. 5- أن يجري تحليلاً دقيقاً لجميع الشروط المرتبطة بالمساهمات، وخاصة تلك التي تحتفظ فيها الجهة المانحة بحق تقرير استخدامها في موعد لاحق، وأن يستخلص النتائج المتعلقة بالمعاملة المحاسبية المناسبة وفقاً للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ 6- أن يجري جرداً لجميع منظمات الأطراف الثالثة التي يوفِّر لها خدمات الأمانة وإدارة الصناديق، وأن يحلّل الإطار القانوني لتحديد ما إذا كان البرنامج يتصرّف بوصفه وكيلاً بالمعنى الوارد في المعيار 9 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويستخلص النتائج المتعلقة بالسياسة المحاسبية المنطبقة؛ 7- أن يعيد فحص المعاملة المحاسبية للاتفاقات مع الشركاء الاحتياطيين، ويعلن عن السياسة المنطبقة في المذكرة 1 من المذكرات على الكشوف المالية.
إيرادات المساهمات والمبالغ المستحقة القبض	2	8- يوصي مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** بأن يحسِّن إمكانية تتبع سجل المراجعة للمساهمات المسجَّلة في نظام ونجز والوثائق التعاقدية ذات الصلة، وأن يعزز رصد المبالغ المستحقة القبض في الميدان وفي المقر عن طريق عملية رصد على مستوى الجهات المانحة.
استعراض تكنولوجيا المعلومات	1	9- يوصي مراجع الحسابات الخارجي **البرنامج** بأن يتخذ إجراءات لمعالجة مجالات التحسين التي لوحِظَت فيما يتعلّق بالضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الاستخدام في إطار نظام ونجز 2.

ثالثاً – الملاحظات والتوصيات

1 - متابعة التوصيات السابقة

14. قمنا بفحص حالة تنفيذ التوصيات الأربع والتي أصدرها مراجع الحسابات الخارجية السابق، أثناء مراجعته للكشوف المالية **للبرنامج** عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. وعُرض ملخص تقييمنا لمستوى التنفيذ في الجدول أدناه.

الجدول 1: حالة تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي السابق المتعلقة بمراجعة الكشوف المالية للبرنامج عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015

الموضوع	*نُفِّذت*	*جاري التنفيذ*	*لم تُنَفذ*	*المجموع*	*فقرات الإحالة في تقرير عام 2015*
التحويلات القائمة على النقد	x			1	الفقرات 31-33
مطابقة المخزونات	x			1	الفقرات 35-37
المشروعات في مرحلة الإقفال المالي	x			1	الفقرات 39-42
شطب الخسائر	x			1	الفقرتان 44 و45
المجموع	4	0	0	4	

15. ويرى **البرنامج** أنه نفّذ التوصيات الثلاث الأولى عن طريق نشر الإجراءات الجديدة الخاصة بالتحويلات القائمة على النقد في يوليو/تموز 2016، وعبر نقل عملية رصد المخزونات في نظام تحليل وإدارة حركة السلع (كومباس) إلى نظام دعم تنفيذ اللوجستيات في أكتوبر/تشرين الأول 2016، ومن خلال تقدير الاعتمادات فيما يتعلق بالمشروعات في مرحلة الإقفال المالي على أساس فعلي، عندما تصبح معروفة، وليس على أساس إحصائي وقد نفذت التوصية الرابعة أيضاً، وهو التأكد مما إذا كان يلزم الحصول على موافقة المديرة التنفيذية لشطب خسائر السلع الغذائية، نظراً لأن عمليات الشطب قد وافقت عليها المديرة التنفيذية بصورة رسمية هذا العام. ومع ذلك، فإن هذه الموافقة تم توقيعها في 4 أبريل/نيسان 2017، أي بعد استكمال الكشوف المالية والتصديق عليها في 27 مارس/آذار 2017. ويرد توضيح لهذه المسائل في الجزء 6-2 من هذا التقرير.

16. ويؤكد مراجع الحسابات الخارجي تحليل **البرنامج** بشأن متابعة التوصيات، ولاحظ بشكل خاص أن مطابقة الجرد المسجل في النظام العام للمحاسبة مع ما تم رصده في نظام دعم تنفيذ اللوجستيات كان مُرضياً في نهاية عام 2016. غير أنه يرى أنه لا يزال من الممكن تحسين الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد، بما يتجاوز أحكام الإجراءات التي بدأ العمل بها في يوليو/تموز 2016، وتبرير حساب إيرادات المساهمات والمبالغ المستحقة القبض. ويرد توضيح لهذه المواضيع في الجزأين 4-1 و4-2 من هذا التقرير، وهذا يؤدي إلى توصيات جديدة.

2- لمحة عامة عن المركز المالي للبرنامج حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

2-1 عرض الكشف المبسط للمركز المالي

الجدول 2: الكشف المبسَّط للمركز المالي للبرنامج *(بملايين الدولارات الأمريكية)*

	31 12 2015	31 12 2015 (أعيد بيانه)	31 12 2015
الأصول الجارية			
النقدية والاستثمارات	1 954	1 589	1 589
المساهمات المستحقة القبض	2 757	2 233	2 233
المخزونات	643	650	650
بنود أخرى	127	109	109
مجموع الأصول الجارية	***5 481***	***4 582***	***4 582***
الأصول غير الجارية			
المساهمات المستحقة القبض	488	36	36
المخزونات	506	462	462
العقارات والمنشآت والمعدات والأصول غير المادية	146	150	150
مجموع الأصول غير الجارية	***1 141***	***648***	**648**
مجموع الأصول (أ)	***6 622***	***5 230***	**5 230**
الخصوم الجارية			
الإيرادات المؤجلة	487	199	0
الحسابات المستحقة للبائعين	578	536	536
مجموع الخصوم الجارية	**1 065**	**735**	**536**
الخصوم غير الجارية			
الإيرادات المؤجلة	500	40	0
استحقاقات الموظفين	652	602	602
القروض	78	83	83
مجموع الخصوم غير الجارية	***1 230***	***725***	***685***
مجموع الخصوم (ب)	**2 295**	**1 460**	**1 221**
الأصول الصافية (أ) – (ب)	**4 327**	**3 770**	**4 009**

المصدر: الكشف الأول من الكشوف المالية **للبرنامج** (المبالغ مقرَّبة إلى أقرب رقم)

17. يتضح من الكشف المبسط للمركز المالي **للبرنامج**، المعروض أعلاه، أن هذا المركز قوي، إذ بلغت الأصول الصافية 4.33 مليار دولار أمريكي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، وهو ما يمثل زيادة قدرها 318 مليون دولار أمريكي مقارنة بأرقام عام 2015 كما وردت في الكشوف المالية السابقة.[2] وتتضح قوة المركز المالي أيضاً من تشكيل الأصول في كشف المركز المالي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، والذي يتضمن 2.46 مليار دولار أمريكي من النقدية ومعادلات النقد والاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، من مبلغ إجمالي قدره 6.62 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 37 في المائة من مجموع كشف المركز المالي.

18. ويتضمَّن الكشف المبسط للمركز المالي عموداً بعنوان "31-12-2015 (أعيد بيانه)"، وهو ما يقابل تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية المتعلقة بإثبات المساهمات لسنوات قادمة، والتي قرر **البرنامج** تنفيذها في عام 2016. ويرد هذا التغيير في السياسة المحاسبية في الجزء 3-1 من هذا التقرير، وأسفر عن تنبيه في رأي المراجعة عن الكشوف المالية لعام 2016. وقد أدّى هذا التغيير إلى زيادة قدرها 239 مليون دولار أمريكي في الخصوم، وبالتالي إلى انخفاض بنفس الحجم في الأصول الصافية، بين الكشوف المالية لعام 2015 التي عُرضت في العام السابق والكشوف التي أعيد بيانها.

19. وأسفر هذا التغيير في السياسة المحاسبية عن القيام الآن بعرض جزء من المساهمات التي خصصتها الجهات المانحة لسنوات قادمة كإيرادات مؤجلة على جانب الخصوم في كشف المركز المالي. وتُعتَبر هذه الزيادة من 239 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2015

[2] تبلغ الزيادة 557 مليون دولار أمريكي فيما يتعلق بالأصول الصافية المعاد بيانها لعام 2015.

(40+199) في الكشوف التي أعيد بيانها، إلى 987 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2016 (500+487) دليلاً على نجاح **البرنامج** في جمع هذه المساهمات.

20. وتشمل خصوم **البرنامج** الطويلة الأجل الالتزامات الخاصة باستحقاقات الموظفين (وهو أكبر جزء يخص خطط التأمين الطبي بعد الخدمة)، والذي بلغ 652 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2016. وقد قدّم **البرنامج** استثماراً طويل الأجل من أجل تمويل هذه الخصوم، عملاً بقرار المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2010. وبلغ رصيد هذا الاستثمار 445 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

2-2 عرض الكشف المبسّط للأداء المالي

الجدول 3: الكشف المبسّط للأداء المالي للبرنامج *(بملايين الدولارات الأمريكية)*

	2016	2015 (أعيد بيانها)	2015
الإيرادات			
لمساهمات	5 771	4 662	4 808
إيرادات أخرى	138	103	103
مجموع الإيرادات	***5 909***	***4 765***	***4 911***
المصروفات			
السلع الغذائية الموزَّعة	2 051	1 784	1 784
التحويلات القائمة على النقد الموزَّعة	882	679	679
التوزيع والخدمات المتصلة به	641	636	636
تكاليف الموظفين	826	797	771
مصروفات أخرى	967	920	920
مجموع المصروفات	***5 367***	***4 816***	**4 816**
الفائض/(العجز) للسنة	***542***	***-51***	**95**

المصدر: الكشف الثاني من الكشوف المالية **للبرنامج** (المبالغ مقرَّبة إلى أقرب رقم)

21. تميَّز عام 2016 بمستوى مرتفع جداً للمساهمات، إذ بلغت 5.77 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 1.1 مليار دولار أمريكي عن أرقام عام 2015 التي أعيد حسابها نتيجة التغيير في السياسة المحاسبية المتعلقة بالمساهمات لسنوات قادمة. وباستثناء هذا التغيير، كان مبلغ المساهمات في عام 2016 سيصل إلى 6.59 مليار دولار أمريكي (مع مراعاة المساهمات لسنوات قادمة المثبتة كإيرادات مؤجلة على جانب الخصوم في كشف المركز المالي)، أي بزيادة قدرها 1.75 مليار دولار أمريكي عن المبلغ المعروض بالنسبة لعام 2015 في الكشوف المالية السابقة. وكانت الجهات المانحة الرئيسية التي ساهمت في إيرادات عام 2016 هي الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وكندا.

22. ولم يسفر هذا المستوى المرتفع جداً من الإيرادات في عام 2016 عن زيادة مقابلة في المصروفات، مما أدّى إلى فائض كبير بلغ 542 مليون دولار أمريكي، والذي كان سيبلغ 1.329 مليون دولار أمريكي بدون التغيير في السياسة المحاسبية. ويرى **البرنامج** أن هذا الوضع لا يُعزى إلى عدم القدرة على استخدام الأموال المتلقاة، ولكن يُعزى إلى أثر موسمي: فمستوى التمويل المسجَّل في الربع الأخير من عام 2016 كان مرتفعاً – 2.2 مليار دولار أمريكي – ولكنه جاء في وقت متأخر للغاية بحيث تعذَّر الالتزام بالأموال قبل نهاية السنة. وللعلم، سجَّل **البرنامج** بالفعل فائضاً مرتفعاً جداً بلغ 1.4 مليار دولار أمريكي في عام 2008.

23. وعرض المصروفات يجعل من المتعذر إجراء تحديد دقيق لذلك الجزء من المصروفات الذي يُعزى بصورة مباشرة إلى المستفيدين من المساعدة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**. ويمكن التمييز بين المصروفات المتعلقة بتوزيع الأغذية والتحويلات القائمة على النقد، ولكن كشف الأداء المالي لا يتيح فصل ذلك الجزء من تكاليف الموظفين وتكاليف اللوجستيات المتعلقة مباشرة بعمليات التوزيع عن المصروفات العامة، وبعبارة أخرى، التكاليف التي لا تتغيَّر وفقاً للإنتاج. وبلغ مجموع عمليات توزيع الأغذية والتحويلات القائمة على النقد 2.9 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 470 مليون دولار أمريكي عن عام 2015 وبنسبة 55 في المائة من المصروفات (وهي زيادة قريبة من نسبة الـ51 في المائة التي لوحظت في عام 2015). ومن الواضح أن **البرنامج** بحاجة إلى لوجستيات وموظفين لضمان وصول المساعدة إلى المستفيدين، ولكن من الصعب تقدير حصة المصروفات التي يمثلها مقارنة بالمصروفات العامة الحتمية بالنسبة لأي منظمة دولية، استناداً إلى الكشوف المالية وحدها.

24. وفيما يتعلّق بالتحويلات القائمة على النقد، تم الالتزام بمقدار 470 مليون دولار أمريكي (53 في المائة من المجموع) من أصل مبلغ 882 مليون دولار أمريكي في لبنان، والأردن، وتركيا، والعراق، نظراً لأن هذه الوسيلة كانت مناسبة بشكل خاص للاحتياجات المتعلقة بالأزمة السورية. وكانت الطريقة المستخدمة بصورة أكثر شيوعاً هي توزيع القسائم الإلكترونية (512 مليون دولار أمريكي، تشمل توزيع بطاقات مدفوعة مقدماً وتوجيه رسائل عن طريق الهواتف المحمولة على سبيل المثال)، يليها توزيع المبالغ النقدية الفورية (169 مليون دولار أمريكي)، والقسائم الورقية (131 مليون دولار أمريكي). وحتى إذا كانت المصروفات المتعلقة بهذا النشاط المبتكر قد زادت بمقدار

203 ملايين دولار أمريكي في الفترة ما بين عامي 2015 و2016، فإن وسيلة العمل الرئيسية بالنسبة **للبرنامج** لا تزال تتمثّل في توزيع الأغذية، والتي استأثرت بمبلغ ملياري دولار أمريكي في عام 2016، بزيادة قدرها 267 مليون دولار أمريكي مقارنة بعام 2015.

25. وزادت تكاليف الموظفين في الفترة ما بين عامي 2015 و2016، وهذا يُعزى أساساً إلى الزيادة في وظائف **البرنامج**: 625 15 موظفاً حتى نهاية عام 2016، أي بزيادة 392 شخصاً عمّا كان عليه الحال في نهاية عام 2015. ومن بين هؤلاء، فإن 546 3 شخصاً تُدفَع رواتبهم بصورة مباشرة في المقر (موظفون دوليون وخبراء استشاريون على وجه الخصوص) وكانوا يمثّلون وحدهم مصروفات قدرها 416 مليون دولار أمريكي في عام 2016، أي أكثر من 50 في المائة من تكاليف الموظفين.

3 - نقاط المراجعة الرئيسية

3-1 التغيير في السياسة المحاسبية بشأن إثبات الإيرادات

26. كان **البرنامج** حتى عام 2015 يثبت جميع المساهمات لسنوات قادمة بوصفها إيرادات بالنسبة للسنة التي أُبرِم فيها الاتفاق مع الجهة المانحة، بصرف النظر عن السنوات التي كان يتعيَّن أن تُستخدَم فيها المساهمات. وإدراكاً للنمو الكبير في المساهمات لسنوات قادمة، قرر **البرنامج** تغيير سياسته المحاسبة لتسجيل جانب من المساهمات لسنوات قادمة باعتبارها إيرادات مؤجّلة. واستند **البرنامج** في هذا القرار إلى المعاملة المنصوص عليها في المعيار 23 بالنسبة للمساهمات الخاضعة لشروط، معتبراً أن بعض السنوات القادمة أوجد شرطاً للاستخدام بالمعنى المنصوص عليه في المعيار المذكور أعلاه. ورأى **البرنامج** أيضاً أن هذا ينطوي على تغيير في السياسة المحاسبية: ولذلك أعاد بيان حسابات عام 2015 وقدّم معلومات عن هذا التغيير في المذكرات على الكشوف المالية.

27. وكان لهذا التغيير أثر مادي على الكشوف المالية، والذي يبيِّن إيرادات مؤجّلة قدرها 986.2 مليون دولار أمريكي على جانب الخصوم في كشف المركز المالي (الكشف الأول) لعام 2016، وإيرادات مؤجّلة قدرها 238.6 مليون دولار أمريكي على جانب الخصوم في كشف المركز المالي لعام 2015. وخفّض أيضاً الإيرادات والنتائج بالنسبة لسنة الإثبات في كشف الأداء المالي (الكشف الثاني). وهكذا، بينما أظهر كشف الأداء المالي لعام 2015، كما ووفق عليه في السنة الماضية، وجود فائض قدره 94.6 مليون دولار أمريكي، فإن كشف الأداء المالي لعام 2015 الذي أعيد حسابه نتيجة التغيير في السياسة المحاسبية، يُظهِر الآن عجزاً قدره 50.9 مليون دولار أمريكي. وبالمثل، وباستثناء هذا التغيير في السياسة، فإن الفائض في عام 2016 كان سيصبح 1.3 مليار دولار أمريكي بدلاً من 541.7 مليون دولار أمريكي.

28. **ويتفق مراجع الحسابات الخارجي مع هذا التغيير في السياسة المحاسبية، ولكنه يرى أنه نظراً لأثره المادي على الكشوف المالية، فإن فهم هذه الكشوف يُعتَبر نقطة أساسية. ولهذا وضع مراجع الحسابات الخارجي فقرة تنبيه في رأيه عن الكشوف المالية لعام 2016 لكي يسترعي اهتمام القارئ إلى الفقرات الواردة في المذكرات على الكشوف المالية والتي تشير إلى التغيير في السياسة المحاسبية وأثرها.**

29. ولتأكيد موقفه، استعرض مراجع الحسابات الخارجي الوثائق الداعمة التي أصدرها **البرنامج** فيما يتعلّق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المنطبقة، مقارنة بالسياسة المحاسبية التي وُضعت في الاعتبار مع المعايير المعمول بها في منظمات دولية أخرى، وتشاور مع أعضاء فريق الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات الخارجيين، وكذلك مع عضو لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتضح من هذا العمل أن المجلس المذكور يقوم باستعراض هذه المسألة حالياً، وهو ما يمكن أن يؤدّي إلى اعتماد معيار جديد؛ وفي هذه الحالة، سيتعيّن على **البرنامج** استعراض سياسته المحاسبية لمواءمتها مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي ستُطَبّق حينئذ. على أنه ينبغي ملاحظة أن **البرنامج** ليس المنظمة الدولية الوحيدة التي تستخدم مثل هذا المفهوم للإيرادات المؤجلة.

3-2 المعاملة المحاسبية للمخزونات المحوّلة إلى شركاء ولكنها لم توزع بعد على المستفيدين حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

30. يستخدِم **البرنامج** طرائق مختلفة لإثبات الأصول التي يحتفظ بها الشركاء لحسابه الخاص، حسبما إذا كانت تنطوي على سلع غذائية أو تحويلات قائمة على النقد. وتُعرَض هذه الطرائق في الفقرتين 30 و31 من المذكرة 1 من المذكرات على الكشوف المالية. وهي تؤدّي إلى نقل مخزونات للسلع الغذائية من جانب الأصول في كشف المركز المالي بمجرد تسليمها للشركاء المتعاونين أو لمقدّمي الخدمة، حتى لو لم تكن قد وُزّعت بعد على المستفيدين. بينما لا تُنقَل التحويلات القائمة على النقد إلاّ بمجرد توزيعها على المستفيدين.

31. ويرى **البرنامج** أن استخدام هذه الطرائق المختلفة مرهون بنوع الالتزامات التعاقدية والطرائق التشغيلية. ولا يمارس **البرنامج** رقابة على مخزونات السلع الغذائية بمجرد نقلها إلى الشركاء لأنه لا يمارس الرقابة المادية على مخازن الشركاء؛ ومن ناحية أخرى، فإنه يمارس الرقابة على التحويلات القائمة على النقد، نظراً لأن الأحكام التقاعدية تنصّ على أن يستخدم الشريك حساباً مصرفياً خاصاً يأذن به **البرنامج**، وتُعتَبر هذه الأموال قابلة للاسترداد من جانب **البرنامج** إلى أن يتم توزيعه على المستفيدين. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، فإن المخزونات التي يحتفظ بها الشركاء والتي نُقلت من جانب الأصول في كشف المركز المالي تمثّل 543 93 طناً متريا من الأغذية، أي نحو 9 في المائة من مجموع المخزونات.

32. ولا يرى مراجع الحسابات الخارجي سبباً، بالنظر إلى المعايير المحاسبية المنطبقة، لتغيير هذه المعاملة المحاسبية.

4 - نقاط رئيسية خاصة بالرقابة الداخلية

1-4 المخاطر المرتبطة بنشاط التحويلات القائمة على النقد في سياق الإجراء الجديد المنفّذ منذ يوليو/تموز 2016

33. طوّر **البرنامج** في السنوات الأخيرة نشاطاً جديداً للمساعدة الغذائية يتكوّن من تقديم تحويلات قائمة على النقد للمستفيدين. وكان هذا النشاط يمثّل 882 مليون دولار أمريكي في عام 2016 لنحو 13.3 مليون مستفيد مقابل 679 مليون دولار أمريكي في عام 2015 لقرابة 9.6 مليون مستفيد. ومن مزايا هذا النشاط تخفيض بعض تكاليف التوزيع حيث أنه يستبعد تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، ويساعد على اختصار مدد التحويل إلى المستفيدين. وتوجد أربعة نماذج للتوزيع: النقد الفوري (19 في المائة)، والحساب النقدي (8 في المائة)، والقسائم الإلكترونية (58 في المائة)، والقسائم الورقية (15 في المائة). وتستخدم نماذج التوزيع هذه بدورها آليات تسليم مختلفة (خدمة الرسائل القصيرة، والبطاقات الإلكترونية، والتحويلات المصرفية، والبطاقات المدفوعة مقدماً، وغير ذلك) وهذا يعتمد على السياق وخصوصيات مناطق التشغيل، والتي تتطلّب تعاون الشركاء من تجار التجزئة، ومقدّمي الخدمة المالية، ومقدمي الخدمة عن طريق الهواتف المحمولة.

34. وتنطوي التحويلات القائمة على النقد على مخاطر محتملة بدرجة عالية، وخاصة من حيث التدليس. فقد أعلن **البرنامج** لمراجع الحسابات الخارجي أن الخسائر التي أبلغ عنها في عام 2016 فيما يتعلّق بنشاط التحويلات القائمة على النقد بلغت جملتها 000 141 دولار أمريكي تتعلق بخمسة ملفات، منها 000 32 دولار أمريكي تعتبر قابلة للاسترداد. وقد نتجت هذه الخسائر عن التدليس أو الأخطاء. وإدراكاً لهذه الحالة، نفّذ **البرنامج**، من ناحية، إجراءً جديداً للتحويلات القائمة على النقد في يوليو/تموز 2016، ومن ناحية أخرى، نشر بعثات خاصة بالاستعراضات الاستباقية للنزاهة على عمليات التحويلات القائمة على النقد في لبنان والأردن.

35. وقد حلّل مراجع الحسابات الخارجي هذا النشاط، واستعرض الإجراء الجديد، وأحاط علماً بتقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة، وأجرى اختبارات دقيقة شاملة، واختبارات جوهرية على عيّنات، وتحليلات للبيانات. وأدّى هذا العمل إلى استنتاج مفاده وجود مخاطر كبيرة معيّنة لم تتم تغطيتها بالقدر الكافي عن طريق الضوابط الداخلية الموضوعة. وكانت هذه المخاطر إمّا أخطاء يمكن أن تؤثّر على الكشوف المالية، او مخاطر تدليس، أو خسائر مالية بالنسبة **للبرنامج**. وتُعتَبر بعض هذه المخاطر كامنة في نشاط **البرنامج**، وهي قائمة أيضاً بالنسبة للأنشطة العادية الخاصة بتوزيع الأغذية. غير أن نشاط التحويلات القائمة على النقد له سمات خاصة تتطلب مواءمة الرقابة الداخلية. وتتعلّق هذه المخاطر الموصوفة أدناه بموثوقية بيانات المستفيدين، والنقل الآمن لهذه البيانات، والمبيعات التي يقوم بها تجار التجزئة.

- موثوقية بيانات المستفيدين. طوّر **البرنامج** على مدى السنوات القليلة الماضية منصة SCOPE الرقمية (نظام للعمليات النقدية) التي تُستخدم للتسجيل الإلكتروني للمستفيدين وإدارة نقل البيانات. وفي نهاية عام 2016، بلغ معدل تغطية منصّة SCOPE نحو 30 في المائة[3] من المبالغ الموزّعة، ووضع **البرنامج** رقماً مستهدَفاً، وهو بلوغ معدل 90 في المائة في نهاية عام 2017. وقد طوّر عدد معيّن من المكاتب القطرية نُظُماً بديلة لتكنولوجيا المعلومات من أجل تسجيل المستفيدين من التحويلات القائمة على النقد، وقد أسفر بعضها عن خسائر (كما في حالة كينيا، حيث بلغت الخسائر 000 33 دولار أمريكي في أبريل/نيسان 2016). وينطوي هذا النوع من النظم في بعض الأحيان على أوجه قصور تقنية تتطلّب تسجيلات مزدوجة، وتتطلب إعادة حساب البيانات بطريقة يدوية، وتُعرض المكاتب القطرية لبيانات مغلوطة ومخاطر إضافية، بما في ذلك مخاطر أمن الفضاء الإلكتروني، في كل مرة يلزم إجراء مزيد من التطوّرات. وهناك مكاتب أخرى لا تزال تقوم بعمليات رصد لقوائم المستخدمين باستخدام جداول بيانات إكسل، والتي تنطوي على مخاطر عالية من حيث الوقوع في أخطاء أو التلاعب اليدوي.
- النقل المأمون لبيانات المستفيدين. لا يزال الحلّ الذي توفره منصة SCOPE يسمح بنقل بيانات المستفيدين بنسَق القيم المفصولة بفواصل (CSV) غير المأمون من أجل تبادل هذه المعلومات مع الشركاء المتعاونين أو مع مؤسسات مالية. ويسمح هذا النوع من النسق بإجراء تحويرات يدوية، ويعرض **البرنامج** لمخاطر تغيير البيانات أو إتلافها. وقد وضع **البرنامج** حلاً يتيح النقل المؤتمت للبينات، والمفترض نشره بصورة كاملة في عام 2017.

[3] بيانات مقدمة من **البرنامج**.

- ضوابط الكشف عن المبيعات التي يجريها الشركاء من تجار التجزئة. ترد في التقارير الأخيرة عن الاستعراضات الاستباقية للنزاهة تفاصيل عن تحرُّكات شاذة فيما يبدو تم الكشف عنها في الإبلاغ عن مبيعات تمت عن طريق الشركاء من تجار التجزئة. فهؤلاء الأخيرون مزوّدون عادة بنظم خاصة بنقاط المبيعات تسمح بإعادة تشكيل تفاصيل المبيعات المنفَّذة لمنفعة المستفيدين من **البرنامج**. ولتحسين فعالية التكلفة، بدأ **البرنامج** بإجراء تحليلات للبيانات من أجل مساعدة الشركاء من تجارة التجزئة على الارتقاء بمستويات مخزوناتهم إلى أقصى حدّ وفقاً لاستهلاك المستفيدين. فهذا النوع من الرقابة يساعد على تحديد معاملات البيع الشاذة (في ساعات متأخرة أو في فترات ذروة متكررة في أحجام المعاملات)، أو تكاليف المعاملات غير الضرورية، أو الأسعار المفرطة بالنسبة للمستفيدين، أو بيع منتجات غير مصرّح بها.

36. ولهذا يرى مراجع الحسابات الخارجي أنه يجب اتخاذ إجراءات إضافية من جانب **البرنامج** فيما يتعلّق بالضوابط على أمن المخاطر المتعلقة بنشاط التحويلات القائمة على النقد. وينبغي أن تكون هذه التوصيات على مستوى الأولوية 1، نظراً لأن بعض مواطِن الضَعف التي لوحِظت كثيراً ما تؤدّي إلى مخاطر التدليس.

التوصية 1. يوصي مراجع الحسابات الخارجي البرنامج بأن يعزِّز اتساق نظم إدارة المستفيدين عن طريق زيادة معدّل نشر نظام SCOPE وعن طريق الإدماج المنتظم لتقرير البيانات الرقمية الضروري لتحديد هوية المستفيدين.

التوصية 2. يوصي مراجع الحسابات الخارجي البرنامج بأن يحدِّث معلومات المستفيدين بصورة منتظمة، ويوثِّق متابعة التعديلات، ويشرف على التحديثات.

التوصية 3. يوصي مراجع الحسابات الخارجي البرنامج بأن ينشئ نظاماً مأموناً لنقل بيانات المستفيدين بحيث يكفل تطابق الملف الذي ينقله المُرسِل من جميع الوجوه مع الملف الذي يتسلّمه المتلقّي (تأمين النقل والإرسال والإدراج عن طريق أتمتة العملية).

التوصية 4. يوصي مراجع الحسابات الخارجي البرنامج بأن يتوسّع في تحليل بيانات المبيعات التي يجريها تجار التجزئة، تحت إشراف وثيق من جانب المقر، ويوجهه إلى الاستخدام بحيث يمكّن من الكشف عن الأخطاء أو عمليات التدليس المحتملة، وضمان إمكانية تتبع ما يجري من عمل في هذا المجال.

2-4 سياسات محاسبية ورقابة داخلية تتعلّق بالإيرادات والمبالغ المستحقة القبض الناتجة عن المساهمات

37. يمكن في كلا هذين المجالين إدخال تحسينات على الإجراءات الحالية لإثبات إيرادات المساهمات والمبالغ المستحقة القبض. وهذه تتضمّن، من ناحية، سياسات محاسبية تُستخدَم لتسجيل عمليات معيّنة، ومن ناحية أخرى، إمكانية تتبع مسار المراجعة بالنسبة لإثبات الإيرادات.

38. وفيما يتعلّق بالسياسات المحاسبية المستخدَمة في الوقت الحاضر:

- كما أشير في الجزء 3-1 من هذا التقرير، غيَّر **البرنامج** سياسته في عام 2016 فيما يتعلّق بإثبات الإيرادات الخاصة بمساهمات لسنوات قادمة، مُعتبراً أن الحكم المتعلق بالتوقيت يشكل شرطاً بالمعني المنصوص عليه في المعيار 23. غير أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تشكِّل شروطاً فيما يتعلّق بهذا المعيار. ولهذا، ينبغي تبرير مركز **البرنامج** بشكل أفضل عندما يرى أن المساهمة التي تنتظر التخصيص (أي عندما تحدد جهة مانحة أن جانباً من مساهمتها يمكن فقط استخدامه في موعد لاحق بناءً على مؤشرات ستحددها في ذلك الوقت)، لا تشكّل شرطاً بالمعنى الوارد في المعيار. وينبغي تبرير المعاملة المحاسبية لهذه المساهمات بشكل أفضل، والتي بلغت قيمتها 29 مليون دولار أمريكي في عام 2016، نظراً لأن وجود شرط من شأنه أن يعني الإثبات في جانب الخصوم وليس في جانب الإيرادات.

- يُدرِج **البرنامج** في جانب الإيرادات جميع المبالغ المتلقاة من منظمات الأطراف الثالثة، مثل وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر التي يوفّر لها **البرنامج** خدمات الأمانة وإدارة الصناديق (8.9 مليون دولار أمريكي تم إثباتها كإيرادات في عام 2016). وفي هذه الحالة، يرى **البرنامج**، ونظراً لأن **البرنامج** لا يعتبر نفسه ملبياً للشروط الواردة في المعيار 9 ليكون مؤهلاً للعمل كوكيل، فإنه يرى أن بمقدوره إثبات هذه الإيرادات؛ وإلاّ فإنه سيتعيّن عليه إثباتها في جانب الخصوم بدلاً من إثباتها في جانب الإيرادات. وينبغي تبرير هذا المركز بشكل أفضل.

- في المذكرات على الكشوف المالية، يشير **البرنامج** إلى أنه يثبت الإيرادات من المساهمات في تاريخ تأكيدها كتابة من جانب الجهات المانحة. غير أن هذا ليس هو الحال عندما تقدِّم الجهات المانحة أفراداً أو معدات لدعم عمليات **البرنامج** عند الحاجة (في اتفاقات الشركاء الاحتياطيين)، حيث أنه في هذه الحالات تحديداً يتم إثبات الإيرادات عندما تُقدّم الخدمات بالفعل.

التوصية 5. يوصي مراجع الحسابات الخارجي البرنامج بأن يجري تحليلاً دقيقاً لجميع الشروط المرتبطة بالمساهمات، وخاصة تلك التي تحتفظ فيها الجهة المانحة بحق تقرير استخدامها في موعد لاحق، وأن يستخلص النتائج المتعلقة بالمعاملة المحاسبية المناسبة وفقاً للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

التوصية 6. يوصي مراجع الحسابات الخارجي البرنامج بأن يجري جرداً لجميع منظمات الأطراف الثالثة التي يوفِّر لها خدمات الأمانة وإدارة الصناديق، وأن يحلّل الإطار القانوني لتحديد ما إذا كان البرنامج يتصرّف بوصفه وكيلاً بالمعنى الوارد في المعيار 9 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويستخلص النتائج المتعلقة بالسياسة المحاسبية المنطبقة؛

التوصية 7. يوصي مراجع الحسابات الخارجي البرنامج بأن يعيد فحص المعاملة المحاسبية للاتفاقات مع الشركاء الاحتياطيين، ويعلن عن السياسة المنطبقة في المذكرة 1 من المذكرات على الكشوف المالية.

39. وعلاوة على ذلك، انتقل **البرنامج** من التقدير الإحصائي للمساهمات المتأخرة والمستحقة القبض، بناءً على بيانات أصلية، إلى تقدير على أساس دراسة كل حالة على حدة. ولم يكن لهذا التغيير أثر كبير على الكشوف المالية، فالاستهلاك في نهاية عام 2016 بلغ 15.5 مليون دولار أمريكي (مقابل 21.4 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2015). وتُعتَبر الطريقة الجديدة مفضّلة حيث أنها تتيح إجراء تقدير أكثر دقّة. غير أن **البرنامج** لا يزال يستخدم طريقة إحصائية تستند إلى بيانات أصلية لتقدير مجموع إهلاك المبالغ المستحقة القبض بالنسبة لمشروعات لن تكون جميع الأموال المخصصة لها ضرورية، ولذلك يجب إعادة الرصيد إلى الجهات المانحة. فقد بلغ هذا الاستهلاك 111.6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2016 (مقابل 92.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2015).

40. **ونحن نرى أن التقدير الذي يستند إلى تحليل لكل حالة على حدة سيكون مفضّلاً. غير أن البرنامج يرى أن هذه الطريقة لن تضمن بأي حال إجراء تقدير أكثر دقّة، بينما تزيد بدرجة كبيرة من عبء العمل على خدماته. وستُناقَش هذه النقطة في المراجعة المالية القادمة.**

41. وقد توصّل مراجع الحسابات الخارجي إلى نفس الاستنتاجات المتعلقة بإمكانية تتبع سجل المراجعة كتلك التي صِيغَت في تقرير مكتب المراجعة الداخلية AR/15/13 عن إدارة **البرنامج** لأموال الجهات المانحة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015. ويرى المراجع أن الملاحظات 3، و5، و7، و8، و10 من التقرير لا تزال صالحة. وتتعلّق هذه الملاحظات بمتابعة الشروط التي تضعها الجهات المانحة، وإدارة نموذج إدارة المنح في شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز)، ورصد المساهمات المستحقة القبض، والأنشطة غير المنفقة التي يتعيّن استردادها، فضلاً عن تقاسم المعلومات.

42. ويعتمد نظام **البرنامج** بالنسبة لإثبات الإيرادات بصورة أساسية على نظام لتكنولوجيا المعلومات، وخاصة نموذج المالية ونموذج الإدارة العامة في نظام ونجز، والذي لم يُصَمَّم لرصد عملية التصديق على مدخلات المساهمات أو الخطوات المحاسبية اللاحقة. ويُعتَبر التحقّق من استكمال إثبات المساهمات، والذي يقوم به موظفو **البرنامج** في المقر أو في مكاتب الاتصال، من الأمور الصعبة، وخاصة عن طريق سجل للمراجعة لا يكفل إمكانية تتبع كافية للمطابقة بين البيانات المتولّدة عن طريق نظام ونجز والوثائق التعاقدية المقابلة؛ وتُعتَبر هذه العملية معقّدة أيضاً بسبب عدم وجود روابط بين مُدخل منح فرعية ومساهمة منفردة.

43. وأصبحت تسوية المبالغ المستحقة القبض والردود الواردة من الجهات المانحة، طبقاً لإجراء التأكيد المباشر الذي وضعه مراجع الحسابات الخارجي، أكثر تعقيداً بسبب عملية رصد للمبالغ المستحقة القبض عن طريق المساهمة وليس عن طريق الجهة المانحة. ويمكن تحديد بعض حالات التضارب وشرحها. غير أنه لا تزال هناك حالات تضارب أخرى تتعلّق بمساهمات أقدم من جهات مانحة معيّنة أو مساهمات تعاقد معها **البرنامج** في إطار تصنيف (النوع أو المشروع) يختلف بدرجة كبيرة عن تصنيف الجهة المانحة.

44. ويعتَرف مراجع الحسابات الخارجي بأن الصعوبات ترتبط أيضاً بتعقيد كامن في آلية المساهمات، والذي يمكن تعديله من جانب الجهات المانحة ولا توجد بشأنه وثائق موحّدة.

التوصية 8. يوصي مراجع الحسابات الخارجي البرنامج بأن يحسِّن إمكانية تتبع سجل المراجعة للمساهمات المسجَّلة في نظام ونجز والوثائق التعاقدية ذات الصلة، وأن يعزز رصد المبالغ المستحقة القبض في الميدان وفي المقر عن طريق عملية رصد على مستوى الجهات المانحة.

5 - استنتاجات بشأن استعراض تكنولوجيا المعلومات

45. نظراً لأن عام 2016 هو العام الأول لولاية مراجع الحسابات الخارجي، وإصدار الكشوف المالية **للبرنامج** باستخدام برمجية ونجز لتخطيط الموارد المؤسسية المستندة إلى معمارية ساب (SAP)، فقد أجرى فريق المراجعة استعراضاً لتكنولوجيا المعلومات استغرق أسبوعين أثناء المراجعة المؤقتة في ديسمبر/كانون الأول 2016. وتركّز هذا العمل على استعراض الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات (أي الضوابط على أمن تكنولوجيا المعلومات بشكل عام) وعدة ضوابط رئيسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام ونجز (أي ضوابط تكنولوجيا المعلومات أثناء عملية إصدار الكشوف المالية). ويوضِّح هذا الاستعراض أن بيئة تكنولوجيا المعلومات التي تساهم في إعداد الكشوف المالية تُعتَبر مرضية بشكل عام، حتى وإن وُجِدَت مجالات للمخاطر يمكن تحسينها. وهذه المجالات موضّحة في الفقرات التالية. ولم يستبعد مراجع الحسابات الخارجي إجراء استعراض آخر لتكنولوجيا المعلومات، كجزء من عملية المراجعة المالية خلال فترة عامين، وخاصة لفحص التقدُّم المحرز بشأن نقاط الضَعف التي لوحِظَت.

46. وفيما يتعلّق بالضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، فإن المسائل التالية تتطلّب اهتماماً خاصاً:

- كان هناك 15 شخصاً لديهم صلاحية إدارة نظام ونجز برمته طوال وقت المراجعة. ونحن نعتبر هذا العدد مفرطاً، ولكن **البرنامج** أوضح في ردّه أن هذه الصلاحية يطلبها مقدِّم الخدمة له، وأن هناك تدابير للتخفيف من المخاطر. وسيتم التحقُّق من المخاطر المتبقية خلال الاستعراض القادم لتكنولوجيا المعلومات.
- كان هناك 193 شخصاً تركوا مناصبهم في عام 2016 وظل لديهم حساب خاص بحقوق الاطلاع أثناء عملية المراجعة؛ وبعد المراجعة، أوضح **البرنامج** أن هذه الحالة لا تشكّل أي مخاطرة لأن حق الوصول إلى هذه الحسابات يُلغى عند مغادرة الوكلاء، بحيث يستحيل استخدامها. وسوف نتحقَّق من هذه النقطة في الاستعراض القادم لتكنولوجيا المعلومات.
- ينبغي إضفاء طابع رسمي بشكل أفضل على الإجراء الخاص بالضوابط التي يمارسها الإداريون، بما في ذلك ما يتعلّق بالفصل بين الواجبات.

47. وفيما يتعلّق بضوابط استخدام تكنولوجيا المعلومات، فإن المسائل التالية تتطلّب اهتماماً خاصاً:

- بإمكان الأشخاص المصرح لهم إجراء تعديل على التفاصيل المصرفية الخاصة بمورِّد ما، ولا يوفّر النظام موافقة منهجية من طرف ثالث: والواقع أنه لم يتم تفعيل الرقابة المقابلة في النظام، مع أنها تمثّل ممارسة جيدة. ويرى **البرنامج** أن إجراءات الرقابة الداخلية بالنسبة لتغيير التفاصيل المصرفية تُعتَبر كافية. وسيتم التحقُّق من هذه النقطة في المراجعة القادمة.
- يستطيع موظفو الشؤون المالية المكلّفون بتسجيل الفواتير نقل أحد الفواتير من نظام تتبع الفواتير دون إبلاغ مكتب الإنفاق الذي يطلب ذلك.
- وفي وقت المراجعة، كان لدى 100 شخص حقوق اطلاع تسمح لهم بتعديل البيانات في ملف المورّد. وقد أوضَح **البرنامج** أن هؤلاء الأشخاص كانوا مقسّمين إلى عدة فئات، ولكل فئة حقوق محدّدة. وأثناء المراجعة، لم نحصل على شرح لأدوار ومسؤوليات 43 من هؤلاء الأشخاص.
- وفي وقت المراجعة، كان لدى 206 أشخاص مستويان للموافقة على الأقل في عملية أوامر الشراء، وهو ما لا يتسق مع أفضل الممارسات من حيث الفصل بين الوظائف. ونظراً للخطر الكامن في التدليس المحتمل بسبب البيئة التي يعمل فيها **البرنامج**، فإنه من غير المناسب أن يخرج **البرنامج** عن الممارسة الصارمة الخاصة بالفصل بين الواجبات، حتى لو كانت قواعد **البرنامج** تسمح بقدر من المرونة في مجال تفسير قيود تشغيلية محدّدة: وهكذا، كان لدى 35 شخصاً إمكانية الموافقة على أمر الشراء والقيام بالسداد على حدٍ سواء؛ وكان هناك أيضاً 26 مُستخدِماً لديهم ستة مستويات تفويض، وبعبارة أخرى، إمكانية القيام بست

مهام في عملية الشراء، وهو ما يُعتَبر تضارباً. وقد أشار **البرنامج** في ردّه إلى أن تراكم مستويات الموافقة يخضع للرقابة، ولا يؤدّي من الناحية المنهجية إلى حالات مخاطر. وسيتم التحقُّق من هذه النقطة في المراجعة القادمة لتكنولوجيا المعلومات.

التوصية 9. يوصي مراجع الحسابات الخارجي البرنامج بأن يتخذ إجراءات لمعالجة مجالات التحسين التي لوحِظَت فيما يتعلّق بالضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الاستخدام في إطار نظام ونجز 2.

48. يجب أن تكون لهذه التوصية أولوية عالية (المستوى 1)، نظراً لأن بعض المخاطر يمكن أن تهيّئ فرصاً للتدليس إذا لم تخضع للرقابة على نحو صحيح.

6 - مراسلات البرنامج المتعلقة بالتدليس، والمبالغ المشطوبة، والإكراميات

1-6 الوقاية من مخاطر التدليس

49. يتعرّض **البرنامج** لخطر التدليس الكامن بسبب نشاطه، والمناطق التي يعمل فيها، وطبيعة أصوله، والطبيعة اللامركزية لتنظيمه، والعدد الكبير من الشركاء الذين يتعامل معهم. ويتم الكشف عادة عن عمليات التدليس على النحو المبيَّن في التقارير السنوية للمفتش العام. ففي عام 2016، أبلغ المفتش العام مراجع الحسابات الخارجي بأنه كان علم بأربع حالات تدليس أو التدليس المفتَرض بلغت قيمتها الإجمالية 330 000 دولار أمريكي، استُرِد منها في نهاية الأمر 23 000 دولار أمريكي. كما أن المثال الخاص بمكتب وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر، والذي كان موضوعاً لمراجعة ميدانية من جانب مراجع الحسابات الخارجي في عام 2016، يوضح أن بعض حالات الخسائر التي قد تكون حالات محتملة للتدليس لم يتم إبلاغ المفتش العام بها بصورة منتظمة، وتم الإبلاغ عن بعضها في وقت متأخر.

50. ولا يتضمّن دور مراجع الحسابات الخارجي إجراء تحقيق في عمليات التدليس أو تقديم أي ضمان عن هذه المسألة بأي حال من الأحوال. غير أنه يعتمد في تحديد استراتيجية مراجعته على فهمه لمخاطر التدليس، وعمله لتطبيق المعيار 240 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وعلى ضوء ما جاء في الفقرة السابقة، رأى مراجع الحسابات الخارجي أن مخاطر التدليس الكامنة مرتفع في **البرنامج**. وعلى هذا النحو، طوّع مراجع الحسابات الخارجي إجراءاته نتيجة لذلك، وخاصة عن طريق توجيه الاهتمام إلى عدم إمكانية التنبؤ بجانب من البيانات المحاسبية التي اختُبِرَت، وإجراء تحليلات للبيانات الخاصة بالمصروفات النقدية في عام 2016 بمساعدة قانون بنفورد بشأن توزيعات الأرقام الشاذة. ولم يؤد هذا العمل[4] إلى الكشف عن حالات تدليس جديدة محتملة.

51. ويلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن **البرنامج** مجهّز بموارد هامة للكشف عن التدليس ومعاقبته، منها على وجه الخصوص سياسة عدم التسامح مطلقاً، والتحقيقات التي يجريها مكتب المفتش العام، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، على نحو ما تم في عام 2016 بشأن العمليات في جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبشأن مشتريات الأغذية وعمليات في الجمهورية العربية السورية، وكذلك بشأن التحويلات القائمة على النقد في لبنان والأردن.

52. ومع هذا، فإنه من الضروري تعزيز عناصر الرقابة الداخلية التي يمكن أن تساعد على منع التدليس المحتَمل والكشف عنه. كما أن تنفيذ التوصيات التي صيغت في الجزء 5 من هذا التقرير، وتحديداً استعراض تكنولوجيا المعلومات، سيساعد على الحدّ من فُرص ارتكاب عمليات تدليس. وعلاوة على ذلك، فإن الرسائل الإدارية لمراجع الحسابات الخارجي بشأن استعراضات المكتبين الإقليميين في داكار وبانكوك، وتقريره عن اللامركزية تتضمّن توصية تهدف إلى تعزيز دور المكاتب الإقليمية في الإشراف على المكاتب القطرية التي تقع في منطقتها الجغرافية، ومراقبتها. وأخيراً، فإن أنشطة التحويلات القائمة على النقد، والتي بدأت تتوسّع، تشكّل أحد المخاطر الكامنة العالية: ومن شأن تنفيذ التوصية التي صِيغَت في هذا الصدد في الجزء 4-1 من هذا التقرير أن تعزّز الرقابة على هذا المجال، بما يتجاوز ما جاء في الإجراء الذي وُضِع في يوليو/تموز 2016.

[4] كانت الحالة الشاذة الرئيسية التي اكتُشِفَت بشأن عمليات الصرف فيما يتعلق بقانون بنفورد لها صلة بعمليات صرف بلغ عددها 277 6 عملية لمبلغ متشابه قدره 86 دولاراً أمريكياً تمت في الفترة ما بين 19 و29 سبتمبر/أيلول في حساب مصرفي للمكتب القطري في الفلبين: وأوضح التحليل أن هذا لم يشكل حالة شاذة، ولكنها مدفوعات تمت في إطار برنامج التحويلات القائمة على النقد.

2-6 المبالغ المشطوبة والإكراميات

53. لم يقدِّم **البرنامج** لمراجع الحسابات الخارجي بشكل رسمي وثيقة منفصلة تتضمّن قائمة بجميع الإكراميات[5] ومبالغ الخسائر النقدية المشطوبة، والسلع والأصول الأخرى، مع أن المادة 12-4 من النظام المالي تنصّ على تقديم جميع المبالغ المشطوبة. ويرى **البرنامج** أن تفاصيل الخسائر والإكراميات الواردة في مذكرة لمشاريع الكشوف المالية المقدّمة إلى مراجع الحسابات الخارجي تفي بهذه المادة. ونتيجة لذلك، أدرَج مراجع الحسابات الخارجي فقرة خاصة في خطاب التمثيل، لكي تؤكّد إدارة **البرنامج** للمراجع أن العناصر المذكورة في هذا الصدد في المذكرة 9 من المذكرات على الكشوف المالية لعام 2016 تشمل جميع هذه الأمور.

54. **لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن السلع الغذائية المشطوبة قد تضاعفت بالفعل مقارنة بعام 2015: فقد بلغت 21.1 مليون دولار أمريكي في عام 2016** مقابل 11.6 مليون دولار أمريكي في عام 2015، مع وجود الخسائر الرئيسية في جنوب السودان، واليمن، والجمهورية العربية السورية. وبناءً على طلب مراجع الحسابات الخارجي، أَذِن المدير التنفيذي رسمياً بهذه المبالغ المشطوبة، عملاً بأحكام المادة 12-4 من النظام المالي. غير أن هذا الإذن صدر في 4 أبريل/نيسان 2017، بعد الموعد النهائي للكشوف المالية في 27 مارس/آذار 2017. وعلاوة على ذلك، ففي الموعد النهائي المذكور، لم تخضع المبالغ المشطوبة لتحليل منهجي مفصّل، ولم تكن هناك خطة عمل للحدّ من المخاطر في المستقبل. وينبغي ملاحظة أن تقرير خسائر ما بعد التسليم لعام 2015، بما في ذلك هذا التحليل لم يصدر إلاّ في 18 مايو/أيار 2016، أي بعد أكثر من شهر ونصف شهر من الموعد النهائي، عندما سُجِّلت الخسائر رسمياً. **ولا ينبغي إثبات المبالغ المشطوبة إلاّ بعد إذن رسمي من المدير التنفيذي، بناءً على التقرير السنوي عن خسائر ما بعد التسليم، وبعد التحرّي الكامل، وفقاً لأحكام المادة 12-4 من النظام المالي.**

55. وقد أذِن المدير التنفيذي للإكراميات والمبالغ المشطوبة الأخرى في عام 2016، وكانت تمثّل ما مجموعه 6.3 مليون دولار أمريكي في عام 2016، وهو ما يمثّل زيادة مقارنة بمبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي في عام 2015. وكانت هذه الزيادة تُعزى في جانب منها إلى الإكراميات، والتي تمت لموظفين في جنوب السودان فقدوا سِلعاً بسبب النزاع في عام 2013، وتُعزى في جانب آخر إلى شطب مساهمة مستحقة القبض من جنوب السودان، وشطب مبالغ ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض من أوغندا ومالاوي.

رابعاً - شكر وتقدير

56. يودّ فريق المراجعة أن يُعرِب عن امتنانه الصادق لمدير المالية والخزانة على دعمه أثناء عملية المراجعة، وخاصة لرئيس فرع الحسابات العامة، والذي كان المنسِّق الرئيسي لهذه المراجعة. ويودّ أيضاً أن يتوجّه بالشكر إلى الشُعب الأخرى في **البرنامج** على مساهمتها في مراجعة الكشوف المالية، وخاصة شُعبة تكنولوجيا المعلومات.

نهاية ملاحظات مراجع الحسابات الخارجي.

[5] تم السداد عندما لم يكن هناك أي التزام قانوني، ولكن الالتزام الأخلاقي هو القيام بالسداد المطلوب (المادة 1-1 من النظام المالي **للبرنامج**).

التذييل: تسويات المراجعة والتعديلات المطلوبة للكشوف المالية

1. لم يكشف العمل الذي قام به مراجع الحسابات الخارجي عن أي تسويات خاصة بالمراجعة سواءً كانت تُعزى إلى أخطاء أو إلى اختلاف الأحكام.

2. وقد طلب مراجع الحسابات الخارجي تحسين المعلومات المعروضة في المذكرة 1 من المذكرات على الكشوف المالية بخصوص التغيير في السياسة المحاسبية المتعلقة بإثبات إيرادات المساهمات لسنوات قادمة. وقد وافق **البرنامج** على إجراء هذا التعديل. وتشكل المعلومات المعنية موضوع تنبيه في رأي المراجعة.

الملحق

	الاسم	العنوان
برنامج الأغذية العالمي	World Food Programme	Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome Italy
المستشار العام ومدير مكتب الشؤون القانونية	Bartolomeo Migone	Via Cesare Giulio Viola 68/70 Parco de' Medici 00148 Rome Italy
الخبراء الاكتواريون	AON Hewitt Associates	45 Glover AVE 1 Norwalk CT 06850-1235 United States of America
المصارف الرئيسية	Citibank N.A.	Via dei Mercanti 12 20121 Milan Italy
	Standard Chartered Plc	6th Floor 1 Basinghall Avenue London EC2V 5DD U.K.
مُراجع الحسابات	First President of the Cour des comptes (France)	13 rue Cambon, 75001 Paris, France